جـامعة الجزائر
"بن يوسف بن خدة"
كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تطوّر نزاع الصحراء الغربية
من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني
1975م- 2005م

مذكرة لنيل شهادة الماجستير
مقدمة بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية
فرع العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
عمرون محمد

إشراف الأستاذ الدكتور
بوقارة حسين

السنة الجامعية
1426هـ - 7142هـ
2006م

إهداء

- ✓ إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما، واللذان كانا دعما وسندا لي طوال مشواري الدراسي.
- ✓ إلى إخوتي وأخواتي: وسيلة، سميرة، فاطمة الزهراء، نور الدين، كمال، سيدعلي.
- ✓ إلى إسلام، ليلى، ياسر ، فارس، زهير *براعم العائلة*
- ✓ إلى أستاذي المحترم "بوقارة حسين"، وكل من تتلمذت على يدهم دون استثناء.
- ✓ إلى رفقاء الدراسة: سمين أحمد، حميد رامي، مسعد سفيان، شايف بن علي جار الله،عبد الوهاب عمروش، بودي لمين.
- ✓ إلى الأصدقاء عبد الكريم، إبراهيم غانم، مرسي محمد، بدر غربي وكل الأحبة والأصدقاء دون استثناء.

عمرون محمد

شكر وتقدير

- ✓ بداية أشكر الله و أحمده عز وجل على أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع:

≤...ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين⊂ -الآية 19 من سورة النمل-

- ✓ إلى كل العائلة الكريمة وخصوصا الوالدين على دعمهم المتواصل لي.
- ✓ إلى أستاذي المشرف الدكتور "بوقارة حسين"، أتوجه بخالص شكري على توجيهاته القيمة ودعمه المعنوي المتواصل، فجزاه الله عني كل خير.
- ✓ إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم المشكور في إثراء هذا العمل المتواضع، والمساهمة في تصحيحه وتقويمه.
- ✓ إلى الأساتذة والصحفيين المشاركين في الاستبيان، من داخل الجزائر وخارجها.
- ✓ إلى منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية وعلى رأسها القائد العام السيد: نور الدين بن براهم، والمفوض الدولي السيد: مشاي عبد الكريم.
- ✓ إلى مسئولي الاتحاد الوطني للشبيبة الصحراوية على التسهيلات الكبيرة التي قدموها لي خلال زياراتي المختلفة لمخيمات اللاجئين الصحراويين، وعلى رأسهم أمينها العام السيد موسى سلمة.
- ✓ إلى كل من ساعدني ولو بالدعاء.

الطالب عمرون محمد

خـ ـطة البحث:

***مقدمة**

***فصل تمهيدي: الصحراء الغربية...الأرض والسكان**

***الفصل الأول: توصيف النزاع الصحراوي من الاحتلال الإسباني إلى التواجد المغربي**

♦ **المبحث الأول: الصحراء الغربية أرض لأكثر من صاحب...!**

المطلب الأول: رهان الصحراء الغربية إبان التوسع الاستعماري الأوروبي ورسو الاحتلال الإسباني بها

المطلب الثاني: المد التحرري بالمنطقة المغاربية وظهور الأطراف المطالبة بالإقليم.

المطلب الثالث: مسار المقاومة الصحراوية من ماء العينين إلى جبهة البوليساريو.

♦ **المبحث الثاني: الانسحاب الإسباني من المنطقة وإشكالية تقرير المصير**

المطلب الأول: الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية وتبدل أطراف النزاع.

المطلب الثاني: المرحلة الدموية في النزاع الصحراوي 1976م-1988م.

المطلب الثالث: الرهان الديبلوماسي في النزاع.

♦ **المبحث الثالث: الصفة القانونية، الإقليمية والدولية للنزاع**

المطلب الأول: الجانب القانوني في نزاع الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: الطابع الإقليمي للنزاع الصحراوي.

المطلب الثالث: النزاع الصحراوي في ميزان القوى الكبرى إبان الحرب الباردة.

* الفصل الثاني:المسار الديبلوماسي لتسوية نزاع الصحراء الغربية

♦ **المبحث الأول: *الجهود الدولية لتسوية نزاع الصحراء الغربية***

المطلب الأول: دور منظمة الوحدة الإفريقية في الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار.

المطلب الثاني: نزاع الصحراء في الأجندة العربية والمغاربية.

المطلب الثالث: جهود الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار.

♦ **المبحث الثاني: من اتفاقية وقف إطلاق النار إلى اتفاقية هيوستن**

المطلب الأول: اتفاقية وقف إطلاق النار وبداية المسار الأممي.

المطلب الثاني: اتفاقية هيوستن والبحث عن مخرج للنزاع.

♦ **المبحث الثالث: مشكل تحديد الهوية وانسداد في مسار التسوية الاممية**

المطلب الأول: مشكل تحديد الهوية

المطلب الثاني: موقف البوليساريو والمغرب من تحديد الهوية

* الفصل الثالث:نزاع الصحراء والبحث عن الحل السياسي

♦ **المبحث الأول: مقترح الحكم الذاتي – المضمون والخلفيات-**

المطلب الأول: تحليل مقترح اتفاق الإطار

المطلب الثاني: خلفيات طرحه ومواقف مختلف الأطراف منه

♦ **المبحث الثاني: *المقترحات الأممية لحل النزاع***

المطلب الأول: الخيارات السياسية الأربعة للحل

المطلب الثاني: مخطط بيكر الثاني ومحاولة تجاوز الانسداد

المطلب الثالث: الوضع الراهن للنزاع وتأثير الواقع الدولي الحالي عليه .

♦ **المبحث الثالث:** مستقبل النزاع من خلال تقنية الاستبيان

المطلب الأول: الأسباب المعرقلة لتقدم مسار التسوية الاممية في الصحراء الغربية

المطلب الثاني: الحلول الممكنة للنزاع الصحراوي

المطلب الثالث: مستقبل النزاع على ضوء الواقع الحالي

*** الخـاتمة**

*** الخرائط**

*** الملاحق**

*** المراجع**

*** الفهرس**

مقدمة

يمثل النزاع في الصحراء الغربية أحد أطول النزاعات التي عرفتها القارة الإفريقية، وهو دائر منذ سنة 1976م بين طرفين أساسيين هما "المملكة المغربية" من جهة و"الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب _البوليساريو_ " من جهة أخرى.

فالمملكة المغربية تعتبر إقليم الصحراء الغربية امتداد طبيعي لترابها، مستندة في ذلك على حجج تاريخية واجتماعية مختلفة، ترى فيها المملكة أنها دليلا كافيا على أحقيتها الكاملة في الإقليم، رافعة شعار "الصحراء في مغربها والمغرب في صحرائه".

أما جبهة البوليساريو فهي تطالب باستقلال الإقليم من خلال إعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، معتمدة على القانون الدولي ومختلف قرارات الأمم المتحدة سواء الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة، والتي تدعو إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، رافعة شعار "كل الوطن أو البندقية".

لقد كان لانسحاب المستعمر الإسباني القديم من إقليم الصحراء الغربية سنة 1975م بعد أن احتله لمدة 91 سنة دون إجرائه لاستفتاء تقرير المصير كما كان مقررا بداية لحرب طويلة بين "المغرب" و"البوليساريو"، انتهت بعد جهود إفريقية وأممية كبيرة بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار بينهما سنة 1991م، ليدخل الطرفان بعدها في مسار لتسوية النزاع سلميا تحت رعاية الأمم المتحدة، يقضي بتنظيم استفتاء حر وعادل يمكن فيه الشعب الصحراوي من تقرير مصيره إما بالاستقلال التام أو الانضمام إلى المملكة المغربية.

اليوم، وبعد مرور 15 سنة من بداية المسار الأممي، تعاقب على النزاع في هذه المدة 3 أمناء عامين للأمم المتحدة و5 مبعوثين أمميين للصحراء الغربية، وتم إصدار أكثر من 20 قرار أممي واقتراح لأكثر من أربعة حلول مختلفة، ورغم ذلك بقي النزاع بدون حل نهائي، واستقرت الأمور عند وقف إطلاق النار فحسب.

1- مبررات اختيارالموضوع:

تعود أسباب اختياري لنزاع الصحراء الغربية كموضوع للدراسة والبحث إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

بالنسبة **للدوافع الذاتية** فيمكن حصرها في معرفتي بالواقع الصحراوي من خلال زياراتي المتعددة لمخيمات اللاجئين الصحراويين بأقصى ولاية تندوف الجزائرية، وعلاقاتي الشخصية مع كثير من المسؤولين والمواطنين الصحراويين، حيث شكل ذلك أرضية لبناء صورة أولية حول النزاع، إضافة إلى اهتمامي بالدراسات المغاربية والتفاعلات التعاونية والصدامية بين دول المغرب العربي والذي تعتبر الصحراء الغربية متغيرا هاما في ذلك.

فيما يخص **الدوافع الموضوعية**، فنحصرها في ثلاثة مستويات: وطني إقليمي ودولي، أما على المستوى **الوطني** فإن الاهتمام بالموضوع هو ضرورة يفرضها وجود النزاع على الحدود الجزائرية وتواجد ألاف اللاجئين الصحراويين على التراب الجزائري.

على المستوى **الإقليمي** فإن نزاع الصحراء الغربية شكل عائقا في تقدم مسار اتحاد المغرب العربي الذي أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها المعطيات الدولية الراهنة، كما أن النزاع يشكل تهديدا مستمرا لاستقرار المنطقة، كما أن اعتبار إقليم الصحراء الغربية كآخر مستعمرة في إفريقية يعطي للدراسة خصوصيتها.

أما على المستوى **الدولي**، فالنزاع يمثل امتحانا حقيقيا لمدى فعالية ومصداقية الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية من جهة، ويكشف في ذات الوقت ما تحمله المنطقة ككل من رهانات للقوى الكبرى اليوم من جهة أخرى.

2- إشكالية البحث:

إن إحدى الخصوصيات المثيرة للانتباه في نزاع الصحراء الغربية هو التضارب الحاصل بقوة بين "القانون" و"السياسة"، فمن جهة يوجد مخطط أممي قائم على القانون الدولي يقضي بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من خلال إجراء استفتاء حر وعادل، ومن جهة أخرى توجد مقترحات لحلول سياسية تريد أن تتجاوز هذا الحق.

فمخطط التسوية الأممي الذي وافق عليه طرفا النزاع واجهه عائق تقني متمثل في مشكلة تحديد هوية الناخبين، وعوض سعي الامم المتحدة لحل هذا العائق ضمن المخطط المتفق عليه، سعت إلى إخراج النزاع من طبيعته الصفرية ومحاولة التوفيق بين الطرفين من خلال تبنّيها لبدائل جديدة وحلول بعيدة عن مخطط التسوية.

كل هذا يقودنا إلى طرح إشكالية الدراسة التالية:

لماذا الاجتهاد في البحث عن حلول سياسية بديلة غير متفق عليها، وإهمال البحث عن حل للعائق التقني الذي اصطدم به الحل الأممي المتفق عليه سلفا؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة أسئلة مرتبطة بالموضوع المدروس وهي:

1. ماهي الحجج التي يستند إليها طرفي النزاع للمطالبة بأحقيتهم في الإقليم؟
2. ماهي العوائق التي تقف حائلا دون تطبيق مخطط التسوية الأممي المتفق عليه سنة 1991م ؟
3. هل سيؤدي طول أمد النزاع إلى الانتقال به من الفصل السادس إلى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة؟.
4. ما هو مضمون المقترحات البديلة لحل النزاع؟.
5. ما مدى حظوظ كل بديل من البدائل المطروحة في النجاح والتحقق؟.
6. ما هو مستقبل النزاع على ضوء المستجدات الأخيرة التي عرفها النزاع من استقالة بيكر إلى الاحتجاجات العنيفة في الأراضي الخاضعة للسيطرة المغربية؟.

3- فرضيات الدراسة:

أ- الاستغناء عن مخطط التسوية الأممي يعود بالمنطقة إلى النقطة التي بدأ منها وهي الحرب.

ب- كلما اتجهنا للبحث عن الحل السياسي التوافقي كلما اصطدمنا بحسابات الخاسر والرابح في الحل.

ج- حالة الجمود تجعل المنطقة في شلل سياسي وترهن تحقيق الوحدة المغاربية.

د- طول أمد النزاع يفقد الأمم المتحدة مصداقيتها وهيبتها لدى طرفي النزاع.

هـ- بقاء النزاع في حالة اللاحرب واللاسلم يؤدي وظائف إيجابية للمغرب والقوى الكبرى.

د- كلما ابتعدنا عن الحل السلمي والنهائي للنزاع كلما ازداد طرفي النزاع بحثا عن حلفاء جدد، ما يؤدي إلى زيادة نفوذ القوى الكبرى في المنطقة.

و- إذا لم تُوجِد جبهة البوليساريو بدائل جديدة لإدارة النزاع فإنها ستواجه صعوبة في إقناع الصحراويين الموالين لها بجدوى اتفاق وقف إطلاق النار.

4- الإطار الزمني للدراسة –حدود الإشكالية-:

حددتُ الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة مابين سنتي 1975م و 2005م، فبداية حدود الإشكالية هي من تاريخ الإنسحاب الإسباني من إقليم الصحراء الغربية بموجب "اتفاقية مدريد" وانتقال النزاع إلى أطراف جدد هما "المغرب" و"البوليساريو"، أما نهاية فترة الدراسة فقد مددتها إلى سنة 2005م، حيث عمدت إلى تمديد مجال الدراسة إلى أقصى حد ممكن ما بعد مخطط بيكر، وهذا رغبة مني في مسايرة تطورات النزاع ومستقبله والإحاطة به.

إن الفترة مابين "1975م-2005م" كفيلة بالإلمام بالظاهرة المدروسة واستيعاب الإشكالية المطروحة، خصوصا مقترحات الأمم المتحدة بدءا من مخطط التسوية إلى اتفاق الإطار، فالتقسيم وأخيرا مخطط بيكر الثاني كآخر مقترح قدم لطرفي النزاع سنة 2003م.

5- الإطار المنهجي للدراسة:

إن طبيعة موضوع الدراسة وإطارها الزمني يمتاز بالتعقد والتشابك، مما يتطلب مني استخدام أكثر من منهج واحد، لذا سأوظف خمس مناهج بحث علمية وهي: المنهج التاريخي والمنهج القانوني، إضافة إلى المنهج الوصفي والاستنباطي، وأخيرا المنهج المسحي.

أولا، المنهج **التاريخي**: واستخدمته للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل الظاهرة[1]، وليس الهدف منه فقط استنطاق الأحداث التاريخية التي مرت عليها المنطقة ومراحل تطورها، وإنما لاستيعاب الخلفية التاريخية للظاهرة المدروسة بشكل أدق.

ثانيا، المنهج **القانوني**: حيث من خلاله سيتم البحث عن الحقوق التي يضمنها القانون الدولي للشعب الصحراوي، خصوصا وأن النزاع مطروح على هيئة الأمم المتحدة وهياكلها التابعة لها.

ثالثا، **المنهج الوصفي**: وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة في الدراسة[2]، واستخدامه ضرورة يقتضيها الموضوع، حيث سيساهم في فهم النزاع و فك كل العناصر المرتبطة بالموضوع، وتقديم واقع القضية والظروف المحيطة بها.

---

[1] -عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو، 2005)، ص 155.

[2] - المرجع نفسه، ص 156.

رابعا، المنهج **الاستنباطي**: واستخدامه كان في استنباط العوامل التي تربط مصير القضية الصحراوية بمستجدات الساحة الدولية، من علاقات مصلحية وصراعية مع تقديم الأدلة والبراهين على ذلك.

خامسا، **المنهج المسحي**: وبالتحديد تقنية الاستبيان، وذلك في إطار عملية سبر آراء للأساتذة الأكاديميين من الجزائر وخارجها المختصين في النزاع قصد استنتاج الاتجاه العام للنزاع حسب نظرة الأخصائيين في ظل الواقع الحالي ورؤيتهم للحلول الممكنة، كما تم الاستعانة بسبر الآراء الذي قمت به سنة 2002م مع زميلي "سمين أحمد" في إطار مذكرة الليسانس والذي مس عينة متكونة من 300 لاجئ صحراوي من ولاية السمارة، للاستدلال به كلما دعت الضرورة لذلك.

6- أدبيات الدراسة:

لقد تم تناول موضوع الصحراء الغربية في دراسات وأبحاث سابقة، نذكر منها:

1- *كتاب الأستاذ "علي الشامي"، بعنوان:* ***الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في الوطن العربي،*** *الصادر في بيروت عن دار الكلمة للنشر، سنة 1980م. ويعتبر الكتاب من أهم المصادر المتعلقة بتاريخ منطقة المغرب العربي من ما قبل الفتوحات الإسلامية وحتى السنوات الأولى للنزاع الصحراوي.*

2- كتاب للكاتبة "مارتين دو فروبارفيل Martine de froberville" بعنوان: **Sahara Occidentale la Confiance Perdue،** الصادر عن دار L'harmathan بباريس سنة 1996م، ويعتبر الكتاب من المراجع الهامة في نزاع الصحراء الغربية، حيث يتناول بالتفصيل مرحلة الاحتلال الإسباني للإقليم، وكذا مسار التسوية الاممي الاذي انطلقت فيه المنظمة الأممية سنة 1991م.

3-كتاب للأستاذ "يحي زبير" والأستاذ "دانيال فولتمان Daniel Voltman" تحت إسم: "**International dimensions of the western sahara conflit**"، الصادر في لندن عام 1993م، وهو كتاب يتطرق إلى أبعاد النزاع الدولية، و مصالح القوى الكبرى في المنطقة المغاربية، ودورها في إيجاد الحل لنزاع الصحراء الغربية.

و الجديد الذي ندعم به هذه الدراسات السابقة هو تعرضنا بشيء من التفصيل إلى خيارات حل النزاع الصحراوي المقترحة من غير الاستفتاء، بالإضافة إلى تطعيم بحثنا بسبر لآراء المختصين واللاجئين الصحراويين.

7- صعوبات البحث:

إن الصعوبة الأساسية التي واجهتني في عملية البحث والدراسة، هي حساسية الموضوع المبحوث، فبمجرد إثارة الموضوع للنقاش على طرفي النزاع يثير حساسية قد تكون أحيانا مفرطة، الأمر الذي جعلني أتوخى أقصى درجات الموضوعية المطلوبة في مثل هذه البحوث، يضاف إلى ذلك النقص الفادح في المصادر والمراجع ونقص البيانات والمعطيات، وإن وجدت فهي إما قديمة أو متناقضة، لذا حاولت التركيز على الموسوعات الكبيرة والكتب المرجعية في النزاع إضافة إلى المقالات المكتوبة في مجلات محكمة.

أما العائق الآخر فكان في عملية سبر الآراء حيث أن نقص الأساتذة المختصين في النزاع إضافة إلى اللامبالاة التي وجدتها أحيانا عند البعض وتحفظ البعض الآخر لم يكن مشجعا لنجاح عملية الاستبيان، لكن ولاعتقادي بضرورة تدعيم البحوث الإنسانية عامة والسياسية خاصة بالتقنيات التجريبية الموجودة في العلوم الأخرى فإنني اكتفيت وركزت على فئة محددة جدا من الأكاديميين والمختصين.

8- خطة البحث:

لقد جاءت الدراسة في فصل تمهيدي وثلاث فصول رئيسية وخاتمة وملاحق، راعيت فيها التسلسل الزمني وترابط الأفكار والعناصر المكونة لها.

إن الخطة المعتمدة تمثل مدخلات أساسية لفهم خلفيات النزاع واستيعاب آفاقه، ووسيلة منهجية للإحاطة بجذوره ومساره وأبعاده.

فالفصل التمهيدي كان مدخلا لمعطيات عامة حول إقليم الصحراء الغربية، من خلال تحديد موقعه وتوضيح بنية سكانه الاجتماعية، وإبراز أهمية الإقليم اقتصاديا واستراتيجيا، لذا عنونت هذا الفصل التمهيدي بـ: "الصحراء الغربية.....الأرض والسكان".

أما الفصل الأول فتطرقنا فيه إلى المراحل التي مر بها النزاع الصحراوي، بداية بالمحاولات الاستعمارية الأوروبية لإخضاع الإقليم، مرورا بالاستعمار الإسباني في سنة 1884م، لنتناول هنا السياسة الإسبانية في المنطقة وخضوعها لمتقلبات الواقع الداخلي والخارجي، إلى أن نصل على سنة 1975م وتحول النزاع إلى حرب بين المغرب وموريتانيا من جهة والبوليساريو من جهة أخرى، ثم بين المغرب والبوليساريو بدءا من 1979م وما تبع ذلك من حرب عسكرية ودبلوماسيا بينهما، وفي ذات الفصل أسقطنا النزاع على القانون الدولي وعلى بعده الإقليمي والدولي.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فمخصص إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها كل من منظمة الوحدة الإفريقية سابقا –الاتحاد الإفريقي حاليا-، وكذا هيئة الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى اتفاقية وقف إطلاق النار وإيجاد حل نهائي للنزاع، كما لم نهمل في هذا الفصل الحديث عن مدى الدور المغاربي والعربي في النزاع من خلال الجامعة العربية والاتحاد المغاربي، وآخر هذا الفصل كان مخصصا لمسار التسوية الأممي والعراقيل التي واجهته.

ثم يلي ذلك الفصل الثالث الذي يحدد المقترحات الأممية خارج مخطط التسوية الاممي، أي الحلول السياسية المقترحة بدلا لحل القانوني وذلك من اتفاق الإطار إلى مخطط بيكر الثاني، ليتبع ختام هذا الفصل بعرض وتحليل نتائج الاستبيان المقدم للأكاديميين والمختصين في النزاع.

لتكون خاتمة هذا البحث عبارة عن حوصلة عامة للعمل المنجز تحوي النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، وفيها إجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة.

لننهي البحث بخرائط حول إقليم الصحراء الغربية وملاحق تتضمن اتفاقيات مختلفة وقرارات أممية إضافة إلى قائمة من المراجع المستعملة، وكل هذا من شانه أن يساعد على الفهم المعمق وتوضيح أكبر للنزاع وتسهيل عملية البحث.

فصل تمهيدي:

الصحراء الغربية... الأرض والسكان

الصحراء الغربية اسم أطلق على أراضي الساقية الحمراء ووادي الذهب من قبل الاستعمار الإسباني، فهي الجزء الغربي المطل على المحيط الأطلسي من الصحراء العربية الكبرى الممتدة من وادي النيل في مصر شرقا مرورا بليبيا وجنوب تونس والجزائر فموريتانيا فالصحراء الغربية[3].

- **<u>الموقع والمناخ</u>**

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لأفريقيا بين خطي العرض 27° - 40° شمال خط الاستواء، يحدها المغرب شمالاً، والجزائر وموريتانيا شرقا، وموريتانيا جنوبا، فالمحيط الأطلسي غربا، بمساحة تقدر بـ 284 ألف كم مربع، ويبلغ شاطئها 1400كم، بينما حدودها البرية فتبلغ 2045كم، منها مع موريتانيا 1570كم، ومع المغرب والجزائر475 كم وتعد هذه الحدود للصحراء الغربية الحالية مع جيرانها حدوداً وهمية[4]، غير محددة بظواهر طبيعية واضحة، إلا أن هذه الحدود تم ترسيمها وتحديدها باتفاقيات ومعاهدات بين الدول الاستعمارية، ولذلك تم تعديلها عدة مرات (أنظر الخريطة رقم 01).

تضم الصحراء الغربية إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، فالأول سمي نسبة لنهر صغير موسمي يسمى بالساقية، والأرض التي تجري فيها الساقية تميل إلى الحمرة لكثرة مادة الحديد في تربتها، ولذلك سمي بالساقية الحمراء. وهو يقع في الشمال من الصحراء الغربية حيث يحده شمالا إقليم طرفاية الواقع ضمن حدود المملكة المغربية، ومن الشرق الجزائر وموريتانيا، ومن الجنوب وادي الذهب، وأما الجهة الغربية منه فنجد شاطئ المحيط الأطلسي[5]، فهو إذن يمتد من أقصى الطرف الشمالي من حدود الإقليم وينحدر من ساحل الأطلسي حتى شمال رأس بوجادور بمساحة تبلغ 82 ألف كلم مربع وعاصمته مدينة "العيون"، كما يضم هذا الإقليم مدينة "السمارة" ذات البعد الروحي للصحراويين.

أما القسم الثاني-وادي الذهب- فهو المنطقة الجنوبية من الصحراء الغربية تحده من الشرق موريتانيا ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال الساقية الحمراء، وهو يشمل المنطقة الممتدة

---

[3]- محمد عصمت بكر، <u>الشعب الصحراوي قصة كفاح</u>، ط1، (سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2004)، ص 7.
[4]- سليمان ولد محمد سدينا، مشكلة الصحراء الغربية الأبعاد والمستقبل، <u>مجلة البيان</u>، أسبوعية إماراتية، عدد 1393، 2004/10/13، ص 13.
[5]- محمد عصمت بكر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

من جنوب الساقية الحمراء من رأس بوجادور حتى رأس بلانكو، وتبلغ مساحته 184 ألف كلم^2 وعاصمته مدينة "الداخلة[6] " (أنظر الخريطة رقم2 و3).

فيما يخص طبيعة الأرض في إقليم الصحراء الغربية فإنها جرداء مرتفعة نحو الشرق والشمال الشرقي، حيث تتكون من سهول ساحلية ترتفع تدريجياً كلما اتجهنا للداخل، حتى تشكل هضابا يصل متوسط ارتفاعها إلى ألف قدم فوق سطح البحر، ويزداد الارتفاع ليشكل سلسلة جبلية يصل ارتفاعها إلى 600 متر عند الحدود الموريتانية، ولا يوجد في إقليم الصحراء أنهار دائمة الجريان، ومعدل هطول الأمطار فيها حوالي0.6 ملم سنوياً، أما الزراعة في الإقليم فهي من النوع الذي يفي باحتياجات السكان فقط نظراً لمحدودية الموارد المائية، على الرغم من اكتشاف بعض مصادر المياه منذ عام 1964م.

يسود الإقليم المناخ الصحراوي، حيث تتراوح درجات الحرارة صيفا بين 40° – 46° درجة مئوية، أما في الشتاء فتتراوح درجة الحرارة ما بين 10° – 12° درجة مئوية [7]، إلا أن تيار "كناي" البارد الذي يهب صيفاً من الشمال يساعد على تلطيف درجة الحرارة، خاصة أن تأثيره يمتد إلى المناطق الداخلية[8].

بالإضافة إلى كون المنطقة معروفة بندرة الأمطار، فهي تشتهر برياحها العنيفة وعواصفها الرملية الدائمة، والزحف المستمر للرمال، كما أن نسبة التصحر متفاقمة، وطبقات المياه الجوفية محدودة المخزون ومحدودة التجدد تحاصرها الأملاح من كل مكان، ما يجعل المياه غير صالحة للزراعة والاستغلال.

ويغطي الصحراء غطاء نباتي ليفي أو عشبي فقير أهمه أشجار الأتيلْ والطرفاء والطلح والغردقْ، ونباتات العلف التي تعتمد عليها الإبل كمصدر للغذاء، حيث لا يوفر هذا النظام البيئي سوى مجال جد محدود للزراعة، وخصوصا في المنخفضات ومجاري المياه الموسمية، ومناطق الواحات، ويتكون الإنتاج الزراعي أساسا من الحبوب كالقمح والشعير، والتمور والأعلاف، إضافة إلى زراعة بعض الخضراوات المحدودة حول المدن[9].

---

[6]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مشكلة الصحراء الغربية، **http://www.moqatel.com**، 02 ماي2005، ص 15.
[7]- دون كاتب، القضية الصحراوية، **http://www.islammemo.cc**، 15 نوفمبر 2005، ص 9.
[8]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 15.
[9]- دون كاتب، القضية الصحراوية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- **تعداد السكان**

تعد هذه النقطة من أهم العوائق التقنية التي أعاقت تطبيق مبدأ تقريرالمصير في الصحراء الغربية، حيث يعمد كل طرف من أطراف النزاع إلى الإعلان عن العدد الذي يمكن من خلاله تحقيق سياسته وأهدافه، فالمغرب قدم رقما بـ76 ألف نسمة أما جبهة البوليزاريو هي الأخرى قدمت رقما بحوالي500 ألف نسمة.

فهناك تضارب في الأرقام، بحيث لا توجد إحصائيات دقيقة لاسيما بعد الهجرات المعتبرة إلى دول الجوار الناتجة عن الاحتلال الإسباني ثم المغربي اللذين انتهجا سياسة تفريغ المدن الرئيسية - خاصة الساحلية منها- من سكانها الأصليين، مما أدى إلى تشتتهم في الداخل والخارج.

وحسب إحصائية لعام 1977م- وهي أحدث ما وجدتُ من إحصائيات- فإن عدد سكان الصحراء كان مقدرا بين (100-700 ألف) نسمة، أما الأمم المتحدة فقد قدرت عددهم بحوالي 147 ألف نسمة، والبعض الآخر قدرهم بحوالي 250 ألف نسمة، أما في عهد الاحتلال الإسباني فقد قدرتهم إدارته عام 1974 بحوالي 74 ألف نسمة [10].

وكانت الموسوعة الجغرافية الإيطالية ـ داغو سنتيني ـ قد حددت عدد سكان الصحراء الغربية، نقلاً عن المصادر الأسبانية عام1966 م بحوالي 23 ألف و793 نسمة، يوجد منهم في مدينة العيون، عاصمة إقليم الساقية الحمراء، حوالي 18 ألف و542 نسمة، بينما يوجد في مدينة الداخلة حوالي5 آلاف و251 نسمة، دون الأخذ في الاعتبار السكان المقيمين خارج هاتين المدينتين[11] .

ويبلغ عدد اللاجئين الصحراويين الذي تتضارب حوله الأرقام هو الآخر، والموزعين عبر أربع مخيمات بمدينة "تندوف" الجزائرية في ناحيتها الغربية على الحدود مع المغرب ما بين 73 ألف و200 ألف لاجئ تحيط بهم دائرتين أمنيتين، الأولى تضمها فرق الدرك الصحراوي التابعة للبوليزاريو، والثانية تضمنها وحدات من الجيش الجزائري[12].

---

[10] - بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري1،**www.alasr.ws**، 25 أوت 2004، ص10.

[11] - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[12] - بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري1، مرجع سبق ذكره، ص 10.

وإذا ما تحدثنا عن مخيمات اللاجئين في تندوف الجزائرية، فهي موزعة إلى أربعة تجمعات متباعدة عن بعضها البعض، وتحمل أسماء ولايات الوطن الأم (العيون، السمارة، أوسرد والداخلة)، وقد استطاعت جبهة "البوليساريو" من تنظيم هذه المخيمات بشكل محكم مستمد إلى حد كبير من التجربة الليبية، ما جعلها ورغم مرور أكثر من 30 سنة من إقامتها، لم تعاني المجاعة أو انتشار أمراض وبائية خطيرة رغم قلة الموارد والإعانات الدولية.

- **<u>الحالة الاجتماعية والتقسيم القبلي للصحراء</u>**

المجتمع الصحراوي مجتمع يدين الجميع فيه بالإسلام وتسود فيه اللغة العربية بلهجة الحسانية، وهي إحدى اللهجات المحلية الشائعة في شمال أفريقيا. غير أن المدارس التي أقامتها أسبانيا في الصحراء، نشرت اللغة الأسبانية بين المتعلمين، ما ترك أثره في ثقافة القيادات السياسية التي تتكلّم اللغة الأسبانية في تعاملها مع العالم الخارجي.

ولا تزال البداوة أساس الحياة في إقليم الصحراء الغربية، حيث ينتقل جزء كبير من القبائل صيفاً بين المناطق الداخلية المرتفعة، وشتاء في سهول الجنوب، ويعتمدون في تنقلاتهم الطويلة على بعض الواحات الصغيرة المنتشرة على طول مجاري الوديان، أما في المناطق الساحلية فتوجد بعض الواحات السكنية التي يمارس أهلها الزراعة.

إن خصوصية المجتمع الصحراوي تتمثل في كونه لا يعتبر الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية فيه، بل تتكون الأسرة من مجموعة اجتماعية ـ أفخاذ ـ ومجموعة هذه الأفخاذ تسمى "عشيرة"، وقد تمتد إلى مسافات تعبر الحاجز الجغرافي للصحراء الغربية في المغرب والجزائر وموريتانيا، ولذلك يرتبط سكان الصحراء الغربية بصلات قربى مع سكان الدول الثلاث[13]. كما أن المرأة تلعب دورا كبيرا و بارزا في المجتمع الصحراوي بل وتحتل مكان الصدارة فيه مما يميزه عن غيره من المجتمعات العربية الأخرى.

والشعب الصحراوي في مجمله متكون من البربر الصنهاجيين والزيانيين وعرب بنو حسان وهم عرب ذي أصول يمنية انتقلوا إلى الصحراء في القرن الثالث عشر. وهو يشكل واحدا من أكثر

[13]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص17.

شعوب البدو الرحل في الصحراء[14]، ففي القرن الثاني بعد الميلاد ارتحل عدد كبير من البربر الصنهاجيين باتجاه الجنوب بحثا عن مستقر آمن انتهى بعودة قسم واستقرار القسم الآخر الذي سوف يكون لاحقا الذرية التي سينحدر منها مؤسسو الدولة المرابطية، وفي القرن التاسع الميلادي وصلت القبائل العربية الحسانية "ماكيل" إلى الصحراء في مهمة نشر الإسلام، وفي طريق العودة رغبت بعض القبائل العربية في مناخ الصحراء فاستقرت في الساقية الحمراء ووادي الذهب وموريتانيا، أما القبائل السود الإسلامية والمستعربة لاحقا فيعتقد أنها قدمت من الجنوب والجنوب الشرقي من نواحي السنغال ومالي والتشاد واستقرت في الأجزاء الشرقية والجنوبية للصحراء.

وقد بدأت تظهر الملامح الأولى للفعل السياسي بقيام تحالفات متينة وحقيقية بين جميع القبائل البربرية والعربية القاطنة في الصحراء الغربية "لمتونة، غزولة، ماكيل، بني هلال، بني سليم، وبني حسان " وهي ما أنتجت فيما بعد قيام دولة المرابطين، إلا أن سقوط هذه الدولة أنتج ثلاث مجموعات كبيرة من القبائل هي: الرقيبات، التكنة، الحسانيين[15].

وقد كانت هذه القبائل ذات شوكة ولها نوع من التنظيم السياسي سمح لها دائما بالحفاظ على كيانها، فكانت الدول المحيطة (العرش في المغرب والدول الاستعمارية) مجبرة على التعامل معها بشكل مباشر وتترك لها نوعا من الاستقلالية في إدارة شؤونها الذاتية وفق النظام القبلي الشائع في الأقطار العربية[16]، وقد عبر عن ذلك الشيخ "ماء العينين" في كتابه "هداية من حارى في أمر النصارى" بقوله: "وأي عهد بين أهل هذه البلاد –يقصد الصحراء الغربية- مع النصارى غير القتل والسلب منذ عهد أبي بكر بن عمر رحمه الله، لأنها منذ ذلك العهد سائبة لا سلطان فيها"[17].

إذن، هذه القبائل وإن ارتبطت بصلات مع العرش المغربي و الإمارات الموريتانية التي كانت قائمة قبل الاستعمار، فإن هذه الصلات لم ترقى إلى مستوى السيادة، وهوما أقرته كذلك محكمة العدل الدولية في رأيها الإستشاري كما سنرى.

ويجدر التذكير هنا، بأني قد تتبعت كثيرا من المراجع والمصادر التي تتحدث عن قبائل الصحراء، فوجدتُ فيها بعض الاختلاف فيما يخص تقسيمها أو حتى أصولها، وذلك لصعوبة

---

[14] - Martine de Froberville, Sahara Occidental, La confiance perdue, (Paris: l'harmattan, 1996), p 96..

[15] - علي الشامي، الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في الوطن العربي، (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980)، ص ص 72-73.

[16] - سليمان ولد محمد سدينا، مشكلة الصحراء الغربية الأبعاد والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص13.

[17] - مقطع من خطاب رئيس الطلبة الموريتانيين، في مخيمات اللاجئين الصحراويين، يوم 01 ديسمبر 2005.

تحديدها، لذلك سأقتصر في بحثي عرض ما نشرته موسوعة مقاتل الصحراء في هذا المجال، لاشتماله على أشهر القبائل الصحراوية وفروعها.

كما ألاحظ هنا بأن زياراتي المتعددة لمخيمات اللاجئين وتناولي للموضوع مع الكثير من الصحراويين أعطاني الإنطباع بأنه يثير نوع من الحساسية لديهم، فهم يرفضون اليوم تقسيمهم على أساس قبلي أو تصنيفهم كمجتمع قبلي، فهو في نظرهم عهد قد ولى، ويكتفون بذكر انتمائهم العربي المسلم أين يشتركون مع الأمة العربية في كثير من الخصائص ويتميزون أيضا عن جيرانهم في العادات والثقافة والتقاليد، وانتسابهم اليوم يجب أن يتم على أساس الوطن القومي.

وبالعودة إلى "موسوعة مقاتل" فإنها قسمت قبائل الصحرء إلى أربع مجموعات هي الرقيبات، تكنة، القبائل الصغرى، والحواطيون، تتفرع عن كل مجموعة أفخاذ وعشائر تتمايز مكانة ووظيفة كما في الآتي:

1. **<u>قبيلة الرقيبات:</u>** التي يبلغ عددها حوالي 35 ألف نسمة، يوجد منهم حوالي 20 ألف نسمة في الساقية الحمراء، وحوالي 15 ألف نسمة رحل يقطنون وادي الذهب الأوسط والشرقي وشرق تندوف وشمال غرب موريتانيا، وتنقسم الرقيبات الموجودة في الصحراء الغربية إلى جزءين رئيسيين هما:

أ. رقيبات الساحل، ويتفرع منها الأفخاذ الآتية:

1-أولاد موسى، ويتميزون بغلبة التأثير العربي على البربري.

2-السواعد، وأولاد داوود.

3-المؤذنين، وينحدرون مباشرة من الولي سيدي أحمد الرقيبي.

4-أولاد الشيخ، وهم القبيلة الرئيسية في صحراء تيرس وآدرار الواقعة في الشمال الموريتاني.

5-أولاد طالب وأولاد التهالات، وهما ينحدران من ذرية سيدي أحمد الرقيبي.

ب. رقيبات الشرق أو القاسم، وتشمل الأفخاذ الآتية:

1- البيهات، وهم رحل يتنقلون بين الساقية الحمراء وأقصى جنوب وادي الذهب وودي درعة.

2- أهل إبراهيم وداوود، والفقرة.

وتعمل قبائل الرقيبات بالزراعة والتجارة، وتمتلك قطعان كبيرة من الجمال ينتقلون بها نحو الشمال ونحو السودان. ويتركز انتشار قبيلة الرقيبات في الساقية الحمراء وجبال زمور. كما يوجد أفرع منها في موريتانيا، وقد وصل انتشارهم حتى النيجر.

2. **قبائل تكنة:** وهي تتكون من اثنتي عشرة قبيلة، يمكن تقسيمهم إلى جدعين رئيسيين هما:

أ. **جدع بربري:** آيت عثمان، وآيت بلا، وتعود أصولهم إلى البربر القدماء الذين سكنوا الصحراء الأفريقية.

ب. جدع عربي: أيت الجمال، وتعود جذورهم إلى عرب معقل الذين وصلوا إلى الصحراء الغربية في القرن الثالث عشر الميلادي.
وقبيلة تكنة كثيرة الترحال، ينتقلون بصفة مستمرة بين الداخلة حتى تاكوينت، وهي مسافة تصل إلى حوالي ألف كم، وتعمل قبائل تكنة بالتجارة، إضافة إلى الرعي، وهم يمتلكون قطعان كبيرة من الأغنام. ومن أهم قبائل تكنة الزرقيون وأيت الحس.

3. **القبائل الصغرى:** وهذه القبائل لا تنتسب إلى الرقيبات أو إلى تكنة، كما لا يعرف تاريخ استقرارها في الصحراء الغربية، إلا أنه يغلب عليها الأصل العربي، ويصل تعداد هذه القبائل إلى حوالي سبعة آلاف نسمة، ويقطن معظمهم في وادي الذهب. وأهم هذه القبائل الصغرى:

أ. أولاد دليم: ويسكنون المناطق الساحلية الجنوبية، خاصة حول عاصمة إقليم وادي الذهب، وينضم إلى قبائل أولاد دليم قبائل الشناكلة والمناصير، وتعمل هذه القبائل أساساً بالصيد البحري وتربية الماشية.

ب. العروسيون: وتعيش هذه القبيلة جنوب مدينة العيون، خاصة في المناطق الفاصلة بين الساقية الحمراء ووادي الذهب، ويعود أصل هذه القبيلة إلى الشيخ أحمد العمروسي الذي عاش في مراكش وكان كثير الترحال بين مراكش والساقية الحمراء، وتعمل هذه القبيلة بالزراعة إضافة إلى تربية الأغنام والماشية.

ج. أولاد تدرارين: ويرجع نسب هذه القبيلة إلى أحد الصحابة الذين قدموا مع عقبة بن نافع أثناء فتحه للمغرب العربي، وهم يقطنون منطقة بوجادور، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالزراعة أساساً.

د. قبيلة فيلالة: وهي من قبائل الصحراء الغربية المشهورة بالعلم والصلاح، وتقطن منطقة الساقية الحمراء، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالزراعة وتربية الأغنام والماشية.

هـ. آل الشيخ ماء العينين: وهي من أكثر القبائل عراقة في النسب، والأصالة في العلم، كما أنها حملت راية الجهاد في الصحراء ، ويرجع نسب هذه القبيلة إلى علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ ويتفرع عن هذه القبيلة فرعان، أحدهما في إدرار والثاني في موريتانيا.

4. **<u>الحواطيون:</u>** وهم لا يشكلون قبيلة بل طبقة، تدخل في تبعيات قبائل الرقيبات والتكنة وباقي قبائل الصحراء الغربية الأخرى، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالصناعة وتربية الأغنام[18]. (أنظر الخريطة رقم 04).

- ***<u>الأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية</u>***

يوحي مسمى المنطقة التي نحن بصدد الحديث عنها للباحث والقارئ بأنه لا فائدة من ورائها، وقد يخيـل إليه أنها مجرد قطعة من الأرض الرملية الصحراوية الجرداء الممتدة، وهو حقيقة ما أراد الاستعمار الإسباني بإطلاقه لمسمى الصحراء الغربية على المنطقة، ولكن مما لا شك فيه أن المنطقة تتمتع بمميزات وخصائص ذات بعد استراتيجي جعلت الصراع عليها يمتد لما يزيد عن ثلاثين عاما، لذا سنحاول في مايلي إبراز أهم هذه المميزات والخصائص الاستراتيجية:

[18]– خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

1. هي عموما، ذات أهمية خاصة بالنسبة للجميع من حيث ساحلها الطويل الممتد عبر المحيط الأطلسي بمسافة جد معتبرة تساوي 1400 كم، وتمثل بوابة لأفريقيا جنوب الصحراء (الساحل الأفريقي)، والرهان الذي تمثله أيضا بالنسبة للجميع حول قضية "الطوارق" وكذا بالنسبة لمستعمرات أوربا التقليدية وسط وغرب أفريقيا[19].

2. تكتسب الصحراء الغربية أهميتها الإستراتيجية من أهمية الوطن العربي، سواء بجناحيه في المشرق العربي أو المغرب العربي، خاصة أن هذا الأخير يمس بطرفيه أهم ممر مائي دولي في العالم، وهو قناة السويس، وعلى الطرف الآخر يوجد مضيق جبل طارق، وكلاهما مدخل حيوي ومهم للبحر المتوسط. وإذا كان الوطن العربي يمثل مركز الاتصال الجوي والبري والبحري للعالم، فإن الموارد الهائلة الموجودة في معظم صحاري الوطن العربي تزيد من أهميته، وإذا كانت الصحراء الغربية تمثل البعد الأقصى لها، إلا أنها، في الوقت ذاته، تُعد منطقة الاتصال بين أفريقيا والعرب، خاصة وأن حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل إلى ألفي كم، وبذلك تكون بوابة أفريقيا الغربية، وهذا ما عرفته جيداً الدول الاستعمارية[20].

3. تكتسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي، من خلال موقعها بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والجمهورية الموريتانية؛ حيث تمثل عمقاً وامتداداً طبيعياً لكلاً من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية؛ فهي تشكل عمقاً إستراتيجياً للمملكة المغربية في اتجاه الجنوب، كما تحقق لها جزءاً من ادعائها ومطالبتها بالإقليم الموريتاني، خاصة بعد أن أسست المملكة المغربية وزارة شؤون موريتانيا والصحراء عقب استقلالها عام 1956م. أما للجمهورية الموريتانية، فإن الصحراء تشكل لها عمقاً إستراتيجياً في اتجاه الشمال، نظراً لما تمثله الصحراء الغربية من حدود فاصلة وتباعد بين حدودها الأصلية عن حدود المملكة المغربية، وادعائها بالحق التاريخي في الأراضي الموريتانية. وأما للجمهورية الجزائرية، فإن وجود إقليم تندوف الجزائري، الذي يقع في أقصى جنوب غرب الجمهورية الجزائرية بالقرب من إقليم الصحراء الغربية، والذي يوجد به خام الحديد بكميات كبيرة، ولذلك تمثل الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للجزائر، لما تحققه من تكلفة تصدير الحديد عبر المحيط الأطلسي[21].

---

[19]- بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري2، **www.alasr.ws** ، 30 أوت 2004، ص11.

[20]- Atilo Gaudio, Sahara Espagnol, Fin d'un mythe colonial, (Rabat : arrissala, 1975), P.36.

[21]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 19.

4. هي منطقة ذات موقع استراتيجي، فهي من ناحية نقطة اتصال بري بين الجزائر والمغرب وموريتانيا ومن ناحية ثانية تربط إفريقيا بأوروبا عن طريق المحيط الأطلسي، كما أن المساحة الممتدة من جزر "لاس بالماس" إلى مدينة "العيون" والتي تبلغ حوالي 200 كلم مربع تشكل مضيقا يمتد جنوبا فاتحا طريقا استراتيجيا نحو إفريقيا وآسيا[22].

5. يشكل موقع الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للقوى الكبرى، فهو مواجه لجزر كناريا، التي تسيطر عليها أسبانيا، وكذلك تزداد الأهمية الإستراتيجية للموقع لقربه من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط والتسهيلات، التي يمكن أن يقدمها للتحركات البحرية في المنطقة، خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية في المنطقة، وكذلك أماكن تواجد الفوسفات. ولذلك تسعى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقات متنوعة مع العديد من دول المغرب العربي، حتى يمكنها الاستفادة من الإمكانيات والموارد الموجودة بالمنطقة[23].

6. اكتسبت الصحراء أهميتها الإستراتيجية من اتصالها المباشر بالمستعمرات الأوروبية في القارة الأفريقية سابقاً، وزاد من هذه الأهمية التنافس الاستعماري الذي سعى إلى السيطرة على مصادر الموارد الأولية، وضمان أسواق تصريف منتجاتها، وفي فترة ما بعد الاستقلال اكتسبت منطقة الصحراء الغربية أهمية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في الجزء المواجه مباشرة للسواحل الشرقية للأمريكتين. كما أن خروج الصحراء الغربية من حيز السيطرة والنفوذ الغربي، ووصول قوى مناوئة لها في السواحل المشاطئة مع المحيط الأطلسي، يعد تهديداً مباشراً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تحتل الصحراء الغربية أسبقية خاصة في أولويات العلاقات الدولية سواء في إطار بعدها الإقليمي العربي أو بعدها الأفريقي.

7. يعد اكتشاف اليورانيوم في الطبقات الفوسفاتية، من العوامل التي أدت إلى زيادة النشاط الاستعماري الهادف إلى إخضاع إقليم الصحراء الغربية لنفوذه، وإذا كان الشمال الأفريقي يضم العديد من الدول، التي تناهض الوجود الاستعماري وتهدده بالزوال، فإن عملية المواجهة بين الجانبين أكسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية، خاصة من جانب القوى الاستعمارية، التي تعمل على محاصرة التيار الوطني ومنع انتشاره حتى يمكنها الاستحواذ على الثروات والمواد الأولية في

---

[22] - Benjamin Stora, Akram Illyés, Les 100 portes du Maghreb, (Alger: Edition Dahleb, 1999), P. 267.

[23] – خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الصحراء الغربية، ولذلك فإن المشاكل الإقليمية التي تثار بين أنظمة الحكم في المنطقة، غالباً ما تشعلها القوى الاستعمارية لتنفيذ أهدافها، مما أسهم في زيادة حدة المشاكل الإقليمية، وإضفاء الطابع الدولي عليها[24].

- ***<u>الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية</u>***:

لم يكن للصحراء الغربية في الماضي أهمية اقتصادية تُذكر، إلا أنه خلال فترة زمنية قريبة سابقة، اكتُشفت مواد أولية ذات أهمية اقتصادية ولذلك زادت أهمية الإقليم، ما أدى إلى تشبث الاستعمار به، كما بدأت مطالبة دول الجوار بحقوقها في الإقليم. وتتمثل أهم موارد الصحراء الغربية في الآتي :

1.الفوسفات :

وهو أحد رهانات هذا النزاع، حيث توجد مناجم الفوسفات في الشمال الغربي لإقليم الصحراء الغربية، وبالضبط في منطقة "بوكراع"، وهي مدينة واقعة على بعد 100 كم من جنوب شرق العاصمة العيون و بـ 100 كم أيضا على الساحل.

وما يميز فوسفات الصحراء ويزيد من أهميته هو قرب الطبقات الفوسفاتية من سطح الأرض مما يجعل استخراجه أسهل وتكلفته أقل، كما يعتبر جد مركّز ويحتوي على مادة "الأورانيوم" وهو نادرا ما يكون في مثل هذه المناجم، وحسب "توني هوجز TONY Hodges"* فإن فوسفات الصحراء هو الأكثر تركيز عالميا، واحتياطاته تصل إلى 10 مليار طن، ما يجعله في المرتبة الثانية بعد المغرب(60 مليار طن)، وفي نفس مرتبة الولايات المتحدة الأمريكية والصين[25].

وبالتالي فإن من يسيطر على مناطق استخراج فوسفات الصحراء الغربية الأجود عالميا يكون هو المتحكم في الإنتاج والتصدي العالمي، خاصة وأن الاحتياطي العالمي للفوسفات يقدر بحوالي 38 مليار طن، كما أن المنافسة أصبحت شديدة بين منتجي هذه المادة مما أثر سلبا في سعرها وجعل سوق الفوسفات يتراجع سنويا.

---

[24]- المرجع نفسه، ص 20.

* صاحب مؤلف قاموس تاريخ الصحراء الغربية الصادر في لندن عام 1982م.

[25] - Philippe Kiché , <u>Les phosphates du Sahara occidentale</u>, **www.sahara-occidentale.com**, 20 mai 2005, P2.

وكانت قد منحت الحكومة الأسبانية حق استغلال الفوسفات منذ عام 1967م إلى شركة دولية تتكون من بعض الشركات الأمريكية والفرنسية والألمانية والأسبانية، إلا أنها ألغت هذا الامتياز وعمدت إلى إنشاء الشركة العالمية الأسبانية التي تدار حكومياً، برأس مال قدره 3.5 مليون دولار، تقوم بنقل الفوسفات إلى ميناء "العيون" على شريط متحرك ينقل ألفي طن فوسفات في الساعة لمسافة 60 كم بين بوكراع والعيون، كذلك تم بناء ميناء بحري للتصدير بطاقة نقل 200 طن متري يومياً، وبطاقة سنوية تراوح بين 9-13 مليون طن، وبدأ التشغيل عام 1972م، كما عبدت بعض الطرق الصحراوية، مما ساعد على ظهور بعض المراكز العمرانية بسبب التقدم في عمليات الاستغلال. ومن أشهر تلك المراكز مدينة بوكراع التي تُعد المركز الرئيسي لإنتاج الفوسفات. لكن جبهة البوليساريو قامت ببعض عمليات التدمير لمواقع الشريط المتحرك في إطار حربها مما أدى إلى تعثر عمليات الاستخراج[26].

2.**المحروقات**

تشير بعض الدراسات إلى وجود مخزون هام من الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية، لكن جهود التنقيب لم تظهر حتى الآن نتائج إيجابية في هذا الصدد[27]. حيث عمدت بعض شركات النفط العالمية إلى التنقيب عنه بعد أن أصدرت أسبانيا عام 1958 قانوناً يحدد المناطق المسموح فيها للشركات بالتنقيب عن البترول، خاصة وأنه كانت هناك احتمالات بوجود آبار بترولية في المنطقة، وبالفعل قامت بعض شركات عالمية بعمليات استكشاف وتنقيب استطاعت خلالها تغطية نفقات عملياتها الكشفية.

ففي عام 1961م قامت تسع شركات أمريكية وثلاث شركات أسبانية بأعمال الكشف والتنقيب، وساعدها على ذلك تشجيع الحكومة الأسبانية من خلال إلغاء القيود الاقتصادية المفروضة، التي كانت تعترض توظيف رؤوس الأموال الأجنبية. بيد أن نفقات التنقيب الباهظة، والمقدرة بخمسة آلاف مليون بيزيتا، فضلاً عن أسباب سياسية وأمنية، أدت إلى انسحاب معظم هذه الشركات ولم يتبق حتى عام 1963م إلا شركة أمريكية واحدة، اتحدت مع شركة أسبانية وكونت شركة مشتركة

---

[26]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[27]- دون كلتب، القضية الصحراوية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

لاستخراج النفط تحت إشراف الحكومة الأسبانية. وفي عام 1969م بدأ ظهور النفط في المناطق البحرية، وعلى عمق 3446 متراً، وكذلك بدأ ظهوره في مدخل الوادي شمال مدينة العيون [28].

وقد عمد المغرب إلى توقيع اتفاقيتين للتنقيب عن النفط مع شركتي 'توتال فينا إلف' الفرنسية و'كيرمالك غي كورب' الأمريكية في أكتوبر 2001م، الأمر الذي قوبل باعتراضات كبيرة خصوصا من طرف جبهة البوليساريو.

وقد ألجأ ذلك المغرب إلى طلب المشورة القانونية من الأمم المتحدة، فصدرت فتوى عن المستشار القانوني للأمم المتحدة 'هانس كوريل' تعطي المغرب الحق القانوني في القيام بعمليات التنقيب عن النفط في الصحراء الغربية بشرط أن لا يستغل المغرب النفط تجاريا دون موافقة السكان المحليين، وأعلن ناطق باسم مجلس الأمن الدولي في وقت لاحق أن فتوى المستشار القانوني للأمم المتحدة ليست ملزمة لأية جهة من الجهات، ما يعني أن الجدل سيبقى قائما ما لم يتضح الوضع في الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة وبخاصة المغرب وجبهة البوليساريو[29].

3.الحديد :

يبلغ احتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية حوالي 700 مليون طن، حيث تم اكتشاف منجم في أزميلة وغراشة، وتقدر إمكانية رفع كميات الحديد المستخرج من باطن الأرض في المنطقة إلى حوالي 600 مليون طن، في حين تقدر نسبة الحديد في التربة بحوالي 65%، وتشير عمليات المسح الجيولوجي إلى إمكانيات التوصل إلى نتائج كبيرة أخرى[30] .

4. الثروة السمكية:

تزخر سواحل الصحراء الغربية بالثروة السمكية، حيث يعد الساحل الغربي للقارة الأفريقية بصفة عامة من أغنى مصائد الأسماك، وذلك لطبيعة صخورها وانخفاض الكثافة السكانية بها. وتوجد أهم مراكز صيد الأسماك في مدينة العيون، كما تُعد الثروة السمكية مصدراً مهماً لعدة شركات أوروبية تعتمد عليه، حيث أُبرمت العديد من الاتفاقيات مع دول أجنبية بممارسة صيد الأسماك في المنطقة، قرابة سواحل الصحراء الغربية.

---

[28]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[29]- دون كاتب، القضية الصحراوية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وتعتبر هذه السواحل من أغنى المناطق البحرية في العالم، بساحل يبلغ طوله 1400 كم، ويمتد على مساحة قدرها 1500 كم مربع، حيث يوفّر طاقة إنتاجية تقدر بحوالي مليون طن من الأسماك سنويا دون أن يؤثر ذلك في التوازن البيولوجي للثروة السمكية. حيث تتوزع هذه الثروة على 200 نوع من الأسماك و60 نوعاً من الرخويات، والعشرات من أنواع القشريات وراسيات الأرجل.

ويعد مرور تيار 'كناريا' البارد العامل الأول لغنى المنطقة بالأسماك، حيث يؤدي إلى تقليب المياه ما يتيح ارتفاع 'البلانكتون' الموجود في القاع ليكون في متناول الأسماك التي تتغذى عليه. كما يجلب التيار معه نوعيات مهمة من أسماك المناطق الباردة.

أما عن الموانئ، فتعد "العيون والطنطان وبوجدور وطرفاية" أهم موانئ الصيد البحري على السواحل الصحراوية، حيث تضم العديد من التجهيزات المرتبطة بعمليات الصيد والمئات من وحدات معالجة وتصنيع وتبريد وتخزين المنتجات البحرية وتستقبل المئات من سفن الصيد، حيث تدر هذه الثروة السمكية عائدا ماليا ضخما[31].

5.الثروة الحيوانية:

تتركز الثروة الحيوانية في المنطقتين الشمالية والوسطى؛ ففي المنطقة الشمالية "كليميم – السمارة" يبلغ عدد الماعز 380 ألف رأس تليها الأغنام 320 ألف رأس ثم الجمال 33.6 ألف رأس في حين لا يوجد سوى 1443 رأس من الأبقار، أما المنطقة الوسطى "العيون – الساقية الحمراء" فيبلغ عدد الجمال 89.5 ألف رأس، أما الماعز فيبلغ تعدادها 193 ألف رأس تليها الأغنام 120 ألف رأس أما الأبقار فلا تتجاوز 440 رأسا فقط.

هذه الثروة التقليدية تعد إحدى أهم الثروات التي توفر مصدر عيش للسكان الذين ألفوها منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم.

---

[30]- خالد بن سلطان عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 21.

6.الملح:

تحتوي منطقة الصحراء الغربية على حوالي 10 سبخات _وهي الأراضي الشديدة الملوحة_ تشكل خزانات ضخمة للملح يتم استغلالها بالطرق التقليدية حتى الآن.

وأهم هذه السبخات سبخة "تزغا" و"أم بدعة" و"تزلاطن" و"تيسفورين"، حيث يقدر احتياطي سبخة "تزغا" في طرفاية بحوالي 4.5 ملايين طن وتستغل منذ 1991 عبر شركة 'سوماسيل' المغربية. ويقدر إنتاج المنطقة من الملح بحوالي 20000 طن في السنة موفرة بذلك فرص عمل موسمية لحوالي 5000 عامل[32].

7. المعادن:

هي كثيرة ومتنوعة حيث يوجد النيكل، الفضة، الحديد والنحاس، اليورانيوم والكروم، والرصاص وهناك تقديرات بوجود التنغستين والقصدير[33]. وقد أدت جهود التنقيب إلى اكتشاف خامات عديدة أخرى بالمنطقة مثل خامات النحاس والمنجنيز والحديد والرخام وغيرها؛ والتي تشكل أهم الموارد المعدنية المكتشفة في الصحراء بعد الفوسفات وإن لم يتم استغلالها بعد.

إضافة إلى ذلك نجد معدن اليورانيوم في منطقة "السمارة" حيث فُرضت عليه حراسة مشددة، وكانت السلطات الأسبانية قد منعت الاقتراب من منطقة التنقيب، كما نجد بعض أنشطة التعدين كنشاط اقتلاع الرمال التي يتم تصديرها خصوصا لجزر 'لاس بالماس' الأسبانية بمعدل إنتاج سنوي يصل إلى 80 ألف طن.

8.السياحة

تمتلك الصحراء الغربية إمكانيات سياحية متنوعة وكبيرة، تدعمها مناظر صحراوية خلابة، وسواحل ممتدة لمئات الكيلومترات تضم مواقع رائعة للسياحة والاستجمام البحري، يضاف إلى ذلك توفر الظروف الملائمة لسياحة المغامرة والاستكشاف، ومن المناطق السياحية المشهورة في الصحراء: واحة لمسيد، بحيرة نايلة، خليج خنيفيس، شلالات أم بدعة، وادي تافودار، ورغم هذه

---

[31]- دون كاتب، القضية الصحراوية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[32]- المرجع نفسه، ص 10.

[33]- مصطفى كتاب، محمد بادي، النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، ط1، (سوريا: دار المختار، 1998)، ص9.

الإمكانيات الهامة فإن المنطقة تعاني من نقص في البنى الأساسية السياحية 'كالفنادق.. وموانئ الاستجمام البحري.. والمخيمات..'، ومع ذلك فإن النشاط السياحي يشكل أحد أهم المرتكزات المستقبلية للاقتصاد الصحراوي[34].

9.التجارة

يعتبر القطاع التجاري من أكثر القطاعات جذبا للعمالة، وهو نشاط تقليدي من الأنشطة التي مارسها الصحراويون منذ القدم، حيث كانت المنطقة تشكل معبرا للقوافل القادمة من المغرب والمتجهة نحو جنوبي الصحراء الكبرى "موريتانيا، مالي، السنغال، والنيجر". ورغم اختلاف الظروف الآن عن الوضع في السابق فإن الصحراويين مازالوا مولعين بالأعمال التجارية، وتعد مدينة العيون بسكانها البالغ عددهم 137 ألف نسمة وعبر بنيتها الأساسية "مطار، ميناء، ملتقى طرق برية.." مسيطرة على أهم مفاصل العمل التجاري في المنطقة، ويعمل بالقطاع التجاري ما بين 21 و25% من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا.

ويمكن للمنطقة أن تلعب - كما كانت تلعب دائما عبر تاريخها الطويل - دورا هاما كمنطقة عبور بين أوروبا والشمال الأفريقي وبين أوروبا والدول الأفريقية جنوبي الصحراء، ولا شك في أن اكتمال الطريق البري الرابط بين السنغال والمغرب عبر موريتانيا سيعيد صياغة النشاط التجاري في المنطقة كلها[35](انظر الخريطة رقم05).

---

[34]- دون كاتب، القضية الصحراوية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[35]- المرجع نفسه، ص13.

الفصل الأول:

توصيف النزاع الصحراوي من الاحتلال الإسباني إلى التواجد المغربي

من خلال هذا الفصل سنحاول أن نعود بالنزاع إلى جذوره الأولى، عارضين أهم الأحداث التاريخية التي عرفها نزاع الصحراء الغربية منذ بدءه سنة 1884م وإلى غاية سنة 1991م تاريخ توقيف وقف إطلاق النار بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب "البوليساريو" وهي الحركة التحررية المطالبة باستقلال الإقليم، فهذا الفصل هو بمثابة مدخل تاريخي لإدراك مراحل تطور النزاع ومدى تعقيده وتشابك أطرافه من جهة، وكذا فهم خلفياته من جهة أخرى.

ففي المبحث الأول سنتناول إضافة إلى أطماع الدول الاستعمارية الغربية في المنطقة ونهاية هذه المرحلة بتواجد الاستعمار الإسباني، مطامع الجيران-المغرب وموريتانيا- ومطامحهم في إلحاق الإقليم بترابهم مع إبراز مختلف الحجج التي يقومون عليها، كما نستعرض في هذا المبحث مسار المقاومة الصحراوية وظهور جبهة "البوليساريو"، مركزين على مسارها وإيديولوجيتها وكذا الظروف التي أحاطت بنشأتها، وقد تم تسمية هذا المبحث بـ"الصحراء الغربية.. أرض لأكثر من صاحب" تعبيرا عن تعدد الأطراف المطالبة بالإقليم في هذه الفترة التي كانت من بداية التوسع الإستعماري إلى غاية ظهور جبهة البوليساريو عام 1973م.

أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى رأي محكمة العدل الدولية في النزاع، وما تبعه من انسحاب إسبانيا وتقسيم الإقليم بين المغرب وموريتانيا بموجب اتفاقية مدريد، إلى أن تحول النزاع ثنائيا بين المغرب والبوليساريو، مستعرضين بشيء من التفصيل الحرب التي دارت بينهما بعد انسحاب موريتانيا، ومحددين خسائر ومكاسب كل طرف في هذه المرحلة الدموية من النزاع، لنختتم المبحث بمطلب حول إعلان الدولة الصحراوية وأثره في مسار النزاع.

في المبحث الثالث والأخير من الفصل الأول، تطرقنا إلى الصفة القانونية للنزاع الصحراوي، وكذا نظرتنا لنزاع الصحراء الغربية كمشكل إقليمي أثّر في علاقات دول المغرب العربي وعطّل مسار التكامل فيها، لنضع في الأخير النزاع في ميزان القوى الكبرى وكيف استُخدم كأداة من أدوات الحرب الباردة أنذاك.

• المبحث الأول: الصحراء الغربية، أرض لأكثر من صاحب...!

✓ المطلب الأول: رهان الصحراء الغربية إبان التوسع الاستعماري الأوروبي ورسو الاحتلال الإسباني بها:

إنه من الصعب التحدث عن تاريخ الصحراء الغربية كوحدة محددة المعالم قبل أن يجري تقسيم القارة الإفريقية بواسطة الدول الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، ذلك أن فكرة الحدود السياسية لم تكن موجودة خاصة في أطراف الدول الإسلامية التي سكنتها قبائل بدوية، وكان البرتغاليون أول شعب أوروبي يصل إلى سواحل الصحراء وذلك أثناء حركة الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر ميلادي، حيث وصلوا إلى الصحراء عام 1436م وأطلقوا على المنطقة اسم "وادي الذهب"، ولم تجلب بعدها المنطقة انتباه الاستعمار الأوروبي إلا في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي أثناء التسابق بين الدول الأوروبية إلى السيطرة على القارة الإفريقية، وهنا تحولت إسبانيا إلى محور أساسي وفاعل في بنية قضية الصحراء الغربية[36].

والحقيقة أن هذه الصحراء شكلت منذ أن تحددت بنيتها الجيولوجية والسكانية على ما هي عليه عالما غامضا بالنسبة لغير أبنائها وكانت بذلك عنصر إغراء وهاجس خوف للجيران. ففضلا عما أتاحته هذه المنطقة من إمكانيات للتبادل التجاري أين مثلت تجارة القوافل والتجارة الأطلسية على الشواطئ الصحراوية أوج قوته، فقد كانت مصدرا للمفاجآت السياسية وملاذا للخارجين على النظم ممن وجدوا فيها مأمنا من مطاردة الأعداء وأفقا لتحقيق الأحلام بما تتيحه من مخزون بشري يتمتع أفراده بما عهد عن البدو من شجاعة وقوة بأس.

وإذا كانت جدلية الخوف والإغراء قد طبعت علاقات الصحراويين بالسلط والنظم القريبة إليهم (حكام الدول المركزية شمال وجنوب الصحراء) فإنها قد هيمنت على جيران ما وراء الحدود المائية بنفس القوة، فمن المخزون البشري لهذه الصحراء أتى الفاتح الإسلامي طارق بن زياد من الشاطئ المغربي ليطيح بمملكة لزريق ويقيم على أنقاضها نظاما إسلاميا في شبه الجزيرة الإيبيرية، ومن هذه الصحراء أتى القائد المرابطي يوسف بن تاشفين لينقذ سلطة المعتمد بن عباد ويؤجل سقوط الحكم الإسلامي في الأندلس بأزيد من أربعة قرون. لذلك فليس غريبا أن تنظر أوروبا عامة

---

[36] -خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 9.

والإسبان خاصة إلى حدودهم الجنوبية (بما فيها الشواطئ الصحراوية المقابلة للكناري) بتوجس دائم، حيث عملوا لاستعادة الحكم المسيحي في شبه الجزيرة الإيبيرية وفقا لوصية ملكتهم "إيزابيلا الكاثوليكية" الداعية للاحتفاظ بموطئ قدم على الشواطئ العربية درءا لأي خطر محتمل[37]. وهكذا كان ضعف الدولة الأموية في الأندلس ثم اندحارها بعد حكم استمر سبعة قرون وتفكك أقاليم المغرب بداية لأوروبا في حملتها الصليبية الاستعمارية.

وقد كانت الصحراء الغربية منطقة من المناطق والأقاليم التي أصبحت مواضع صراع وتنافس بين أطماع الدول الاوروبية الاستعمارية، فتارة تتغلب أسبانيا على البرتغال، وتارة فرنسا على إسبانيا في السيطرة والطمع على الصحراء الغربية، كما لم تكن بريطانيا بعيدة عن هذا الصراع حيث كانت تبحث عن طريق للهند والصين أكبر مستعمراتها في الشرق غير طريق التوابل عبر الأراضي والموانئ المصرية[38].

ونذكر هنا بأن اهتمام الدول الاستعمارية كان يتركز على احتلال الموانئ الواقعة على الشريط الساحلي للصحراء، ومطمعها في الصحراء منحصر في استغلالها كطريق لقوافل نقل البضائع خاصة الآتية من إفريقيا، وأهمها العاج والعبيد، وقد بدأ ذلك تدريجيا من سنة 1415م بعد احتلال البرتغال لميناء "سبتة" المغربي على ساحل البحر الأبيض 1455م و"رأس بوجادور"[39]، ليتلوها أول نزول و"إقامة" للأسبان على سواحل الصحراء الغربية من أجل اصطياد السمك في عام 1476م، وهي "الإقامة" التي حطمها سلطان المغرب عام 1527م[40].

وبهذا دخلت المملكة المغربية هي الأخرى إلى ساحة الصراع على الصحراء الغربية خاصة في زمن السلطان "أحمد المنصور السعدي" في آخرالقرن الخامس عشر من سنة 1591م، وعلى كل حال لا نستطيع أن نطلق على هذه الفترة الزمنية فترة احتلال، بل كانت فترة صراع بين الدول على السيطرة بقصد الاستيلاء على المراكز الهامة في طرق التجارة، أي لتأمين الطريق عبر الصحراء، حتى أن سلطان المغرب "أحمد المنصور" لم يكن قصده بسط السيطرة على الصحراء

---

[37]- فاطمة بنت عبد الوهاب، أزمة الصحراء الغربية، www.aljazeera.net، 02 أوت 2003م، ص 2.
[38]- محمد عصمت بكر، مرجع سبق ذكره، ص33.
[39]- نفس المرجع، ص32.
[40]- بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري1، مرجع سبق ذكره، ص 2.

وإنما اجتيازها إلى إقليم السودان (مالي حاليا) للاستفادة من ثروته من جهة، وحرمان الدولة العثمانية في الجزائر منها من جهة أخرى[41].

ويمكن القول بأن السيطرة المراكشية على الصحراء الغربية في عهد السلطان "أحمد المنصور" أخذت طابع المحدودية، وكانت أقرب إلى المشاركة منها إلى الإخضاع والسيطرة الشاملة، وهذا ما كتبه أحد الرحالة الفرنسيين ""بريسون Brisson " على لسان سلطان مراكش "محمد بن عبد الله" الذي التقاه عام 1786م وأخبره أن بلاد الصحراء الغربية ليس هو صاحب الأمر فيها ويوضح ذلك بالقول: "لا تقدر أوامري أن تصل إلى هذا المدى"، وكتب زميله "سوغنييه Sognihe" عام 1791م انطباعاته عن سكان الصحراء القاطنين بين "رأس بوجادور" و "سوس" بالقول أنهم: "لم يسبق لهم أن خضعوا لسلطة الامبراطور أبدا، ويذكر عن هؤلاء القوم الصحراويين أنه كانت لهم "حكومة" مستقلة تختلف تماما عن النظام السلطاني القائم في مراكش"[42].

وفي ظل تضارب المصالح الإسبانية والمغربية في المنطقة جاءت "اتفاقية مراكش" في عام 1767م بين الملك كارلوس الثالث وملك المغرب التي أقر من خلالها هذا الأخير بأن سلطته وسيادته لا تتعدى "واد نون"، وتم تأكيد ذلك في "اتفاقية مكناس" الموقعة بين الطرفين في سنة 1789م[43].

إلا أن هاتين الاتفاقيتين وإن أخمدت جذوة الصراع على الصحراء بين إسبانيا والمغرب، فإنها فتحته في مناطق أخرى، فقد ازداد التوتر بين الجانبين منذ عام 1858م، خاصة بعد أن طالبت أسبانيا المغرب بتعويضات عن إحدى السفن التي هاجمها بعض المغاربة في مناطق الريف، ومع أن المغرب استجاب للمطالب الأسبانية، إلا أنها حركت أسطولها إلى طنجة، كما عززت قواعدها العسكرية في شمال المغرب، إلى أن تم احتواء الأزمة في أوت 1859م، إلا أن زيادة حدة الحوادث حول سبتة، أدت بأسبانيا إلى إنشاء مراكز عسكرية جديدة أمام سبتة وفي داخل الأراضي المغربية مع استعدادها لاحتلال طنجة، وهنا حركت بريطانيا أسطولها لمنع أسبانيا من احتلال طنجة، بينما وجدت فرنسا أن مصلحتها الحيوية تحتّم عليها عدم التدخل ضد أسبانيا.

---

[41]- محمد عصمت بكر، مرجع سبق ذكره، ص33-34.

[42]- طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1997، ص 24.

[43]-VADE Mecum, La question du Sahara occidentale, www.mae.dz, (12/08/2005), P 2.

وبالفعل، فقد هاجمت القوات الإسبانية شمال المغرب، وتمكنت من القضاء على مقاومة المغاربة أمام سبتة، كما حاصر الأسطول الأسباني السواحل المغربية ودمر ما تبقى من الأسطول المغربي. ومع توقف الصراع المسلح أصرت أسبانيا خلال عملية الصلح في 16 مارس 1860م على أن تدفع المغرب غرامة مالية قدرها 11 مليون ريال، وكذلك اشترطت على توسيع أراضي القواعد الأسبانية في سبتة ومليلة، والتنازل عن جزء من الأراضي المغربية بالقرب من إيفني، وتم التوقيع على معاهدة بين أسبانيا والمغرب في 20 نوفمبر 1861م.

إن المتتبع للأحداث يدرك أن إسبانيا والمغرب شعرا بأنهما وصلا إلى نقطة اللارجوع في قضية الصحراء الغربية، فالمغرب وصل بهذه المعاهدة إلى نقطة تحول خطيرة، حيث أصبح من الصعب العودة إلى سياسة الانعزال، حيث بدأ زيادة النشاط التجاري والسياسي لكل من أسبانيا وبريطانيا وفرنسا في المنطقة، كما بدأ يتضح اهتمام أوروبا بالصحراء الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال رحلات المستكشفون الفرنسيون وتوغلهم في أفريقيا الوسطى عام 1871م، حيث فكر الأوربيون في عبور الصحراء الكبرى للاتصال بالأسواق الأفريقية والحصول على المواد الخام الاستوائية منها، ورغم فشل كل المحاولات التي قام بها المستكشفون، إلا أنها كانت تدل على رغبة جامحة في التغلب على الصحراء والوصول إلى عمق أفريقيا، حيث ظهرت بعض مشروعات إنشاء خطوط سكك حديدية عبر الصحراء، وظهر المغرب الأقصى في ذاك الوقت على أنه يفوق في أهميته الصحراء الغربية، خاصة وأنه كان يسيطر على جزء هام من تجارة القارة الأفريقية[44].

أما إسبانيا فقد خشيت من أن تتمكن فرنسا خلال توسعها الوصول عبر صحراء المغرب إلى الساحل الأطلسي وتنشأ قواعد حربية ومراكز تجارية تؤثر على الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمناطق التي تسيطر عليها أسبانيا، ولذلك كان هناك إصرار أسباني في الحصول على منطقة الجنوب المغربي طبقاً لاتفاقية عام 1860م بين المغرب وأسبانيا، والتي يتعهد فيها ملك المغرب بالتنازل إلى الأبد لأسبانيا عن الأراضي الكافية لإنشاء مركز لصيد الأسماك بالقرب من سانتا كروز بساحل المحيط الأطلسي. وكذلك بدأ تزايد شعور أسبانيا بالخطر الذي أصبح يهدد مصالحها في جزر كناريا‌س، وخاصة مع ظهور التجار البريطانيون في المنطقة، وكذلك زيادة عدد الرعايا البريطانيين

الذين يقيمون في الموانئ المغربية، حيث وصلت نسبتهم في عام 1858م إلى 40% من عدد الأجانب المقيمين في البلاد، ومن ثم زادت أهمية موانئ وسواحل المغرب الغربية بالنسبة لبريطانيا، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. أما فرنسا فإن نفوذها السياسي والعسكري بدأ يزداد في الجزائر، وخاصة بعد أن استخدمتها مركزاً للانطلاق منه للقارة الأفريقية.

وأمام هذا التوغل والتنامي الاقتصادي البريطاني من الغرب والضغط العسكري والسياسي الفرنسي على المغرب من الشرق، وجدت أسبانيا نفسها مضطرة للتعامل مع الوضع الجديد من خلال تحديد مناطق نفوذ واضحة لها ولكل من بريطانيا وفرنسا تفاديا لأي صدام محتمل بينهم.

لقد كان عام 1884م بداية لتأسيس مرحلة جديدة من الاحتلال بمفهومه المعاصر، ففي مؤتمر برلين (1884-1885) أقرت الدول الأوربية بسيادة إسبانيا على منطقة الصحراء الغربية التي ستعلنها مدريد في وقت لاحق محافظة إسبانية لتقيم بها سلطة محلية، غير أن الإسبان اكتفوا في البداية بالتحصن داخل مراكز معزولة على الشواطئ في مناطق "طرفاية" و"الداخلة" و"لكويرة" تاركين العمق الصحراوي مجالا لسيادة القبائل الصحراوية كما كان من قبل، الأمر الذي سيشكل متنفسا لحركة المقاومة على كامل الامتداد الصحراوي في المغرب وموريتانيا والجزائر وبالذات المقاومة الموريتانية التي حولت ثقل عملياتها المسلحة إلى المناطق الشمالية في الصحراء بتنسيق مع الشيخ "ماء العينين" في مدينة السمارة بعد أن ضيق الفرنسيون الزاحـفون من الجنوب عليها الخـ ـناق[45].

يتضح مما سبق أن إعلان إسبانيا للدول الأوروبية خلال انعقاد مؤتمر برلين أنها اقتطعت لنفسها منطقة إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، وبإقرار الأوروبيون لها بذلك، يكون الإسبان قد حصلوا على ما كانوا يحتاجونه لتشريع احتلالهم لمنطقة الصحراء الغربية، ولما كان الامتداد الداخلي لهذه المنطقة لم يحدد تماما، فإنه قد أحدث مرة أخرى صراعا بين القوتين الاستعماريتين الفرنسية والإسبانية.

---

[44]- جلال يحي، المغرب العربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، ط1، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م)، ص 69.

[45]- محمد عصمت بكر، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ففي عام 1886م حاولت إسبانيا توسيع نطاق نفوذها الاستعماري إلى مناطق صحراوية أخرى كانت تتقاطع مع الاهتمام الفرنسي بها وهو ما أنتج مواجهة بين أطماعهما، هذا ما أجبر الطرفين إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات بينهما، حددت فيها المنطقة الإسبانية من الصحراء الكبرى، وقد بدأت هذه السلسلة باتفاقية MUNI وقعت في 27 جوان 1900م خاصة بتحديد ممتلكات كل منهما في إفريقيا الغربية، وتضمنت هذه الاتفاقية تحديدا خاصا لإقليم الصحراء إذ اتفقتا على أن يكون الحد الجنوبي للأراضي الإسبانية مسايرا للرأس الأبيض. وجدير بالذكر هنا، أن هذا الاتفاق ما كان ليكون لولا المقاومة الشرسة التي واجه بها الشعب الصحراوي الاحتلال الإسباني مما أعاق تقدمه وكبده خسائر لم يكن يتوقعها إضافة إلى خوف فرنسا من امتداد المقاومة نحو المستعمرات المجاورة[46].

ولم يخف الفرنسيون انزعاجهم من الوضع الأمني المتفاقم في الصحراء وعجز الإسبان عن مواجهته فكثفوا ضغوطهم على الحكومة الإسبانية من أجل تشديد قبضتها على السكان، وعلى الرغم من إلحاح فرنسا -شريك إسبانيا الاستعماري في المنطقة- على أن تضطلع السلطات الإسبانية "بمسؤولياتها" داخل مجالها الأمني, واتهاماتها المبطنة لها أحيانا بالتغاضي عن "المشاغبين الصحراويين"، فإن إسبانيا ظلت عاجزة عن شل حركة المقاومة في أرض ثابتُها الوحيد هو الحركة: حركة الرمال والسكان والعمليات العسكرية[47].

وتحت تأثير الضربات التي كانت تفاجئ جيشي الاحتلال من كل فجاج الصحراء وبفعل عمليات المطاردة التي تنظمها فرنسا بعد كل غارة قادمة من الشمال داخل مجال السيادة الإسباني، فقد ربطت المستعمرين علاقة اتسمت بالتوتر والصدام أحيانا رغم مصلحتهما المشتركة في التصدي للمقاومة ورغم اعتراف فرنسا منذ 1900م بسيادة إسبانيا على الصحراء الغربية في مفاوضات التسوية بينهما.

ولعل إسبانيا كانت على حق في مخاوفها من التوغل داخل أعماق الصحراء وهي التي خبرت أكثر من أي أوروبي آخر شدة سكان الصحراء وإتقانهم لعبة الكر في صحراء لا ترحم الغرباء، فقد اضطر جيش الاحتلال الإسباني -تحت تأثير الهجمات التي شملت تقريبا كامل التراب الصحراوي ابتداء من خمسينيات القرن المنصرم- إلى الانكماش داخل مدينتي لعيون والداخلة رغم

---

[46] - Martine de Froberville, Op.cit, P. 26.

تمسك الإسبان القوي بهذا الإقليم الذي رأت فيه فرنسا مجالا لخلخلة أمنها وقسما مقتطعا على حساب موريتانيا الكبرى التي حلم كزافيى كبولاني (الوالي الفرنسي على موريتانيا) بإقامتها كضمان وحيد لتثبيت أقدام الفرنسيين في المنطقة؛ بينما نظرت إسبانيا إلى ما اكتشف فيه من ثروات طبيعية على أنها "هبة العناية الإلهية لإسبانيا" في منطقة هي "سوق المستقبل" حسب عبارات وزير الخارجية الإسباني الأسبق ألبرتو مارتين أرتاخو[48].

وفي عام 1902م ضمت منطقة أخرى إلى الأراضي الإسبانية تقع بين "رأس بوجادور" و "رأس جوبير" وتمتد في الداخل حتى تقاطع خط طول 12 درجة غربا مع خط العرض 26 درجة شمالا وهنا دخلت كل المنطقة الواقعة جنوب غرب مراكش في الأراضي الإسبانية وتعد اتفاقية 1902 م آخر مدى وصلت إليه مناطق النفوذ الإسباني.

وفي 03 أكتوبر 1904م أبرمت اتفاقية أخرى بين فرنسا وإسبانيا أعيد بمقتضاها التقسيم في مصلحة فرنسا، وهذا نتيجة عقدها الاتفاق الودي بينها وبين بريطانيا، الأمر الذي دعم موقعها في الاتفاقية الجديدة حيث حددت وضع الإسبان في ممتلكاتهم المغربية وقد تضمن التصريح العلني الخاص بهذا الاتفاق وعد الحكومتين الفرنسية والإسبانية بأن تحترما وتحافظا على وحدة الأراضي في ظل سيادة السلطان، كما يؤكد هذا الاتفاق على ضم إسبانيا للصحراء الغربية من الرأس الأبيض إلى وادي الذهب والاعتراف بالوجود الإسباني على الساقية الحمراء وبمنطقة نفوذ في طرفايا إلى غاية واد درعا. وفي 27 نوفمبر 1912م عقدت اتفاقية جديدة بين فرنسا وإسبانيا بمدريد تم خلالها تحديد مناطق النفوذ في المغرب والتي تعترف بموجبها إسبانيا بنظام الانتداب الفرنسي على المغرب واحتفاظها-إسبانيا- بإدارة بعض المناطق بما فيها الريف وإيفني، إضافة إلى أن هذه الاتفاقية حددت وبشكل نهائي الحدود الاستعمارية الإسبانية في الصحراء الغربية فجعلتها من خط عرض 27 درجة 40 دقيقة شمالا إلى منتصف الرأس الأبيض في الجنوب (وادي الذهب والساقية الحمراء) ويعترف أيضا لإسبانيا بحق فرض نظام الانتداب على منطقة طرفايا بين خط عرض 27 درجة 40 دقيقة وواد درعا.

---

[47]- فاطمة بنت عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[48]- نفس المرجع، ص 05.

وفي عام 1922م القوات الإسبانية تستقر نهائيا في مدينة العيون، وفي العام 1934م أي بعد 20سنة تقوم مدريد بفرض وجودها على مدينة السمارة العاصمة الدينية للصحراويين ورمز المقاومة الصحراوية، هذه المقاومة التي تمثلت في انتفاضة الشعب الصحراوي،والتي انطلقت من الصحراء عام1905 ومن الريف العام 1919م تقاوم محاولات التدخل الفرنسي الإسباني المتكررة[49]، لكن نتيجة الضعف الشعبي وصمت المخزن وتحالف الغرب انطفأت حركة الصحراء عام 1917م وبعدها ثورة الريف عام 1925م.

كل هذه الأحداث، إضافة إلى اتفاقية سنة 1932م بين فرنسا وإسبانيا القاضية بضم مناطق الساقية الحمراء ووادي الذهب أي (منطقة الصحراء الغربية) إلى التراب الإسباني مهدت للسيطرة الاستعمارية الإسبانية والتي لم تبدأ عمليا في استغلال المنطقة إلا مع نهاية الأربعينيات باكتشاف الفوسفات بـ:"بوكراع" سنة 1947م، هذا الأخير أصبح يرسم السياسة الاستعمارية الإسبانية الجديدة في الصحراء،حيث صرح الجنرال فرانسيسكو فرانكو حاكم إسبانيا عام 1949 قائلا:" بعيدا عن تشكيل نفقات إضافية، مستعمراتنا أصبحت عنصرا مهما لاقتصادنا"، أما قبلها فلم يكن يجذب الاستعمار الإسباني سوى المياه الإقليمية للمحيط الأطلسي الغنية بالموارد السمكية[50].

لقد عمدت حكومة فرانكو إلى صياغة تنظيم إداري للصحراء تجمع فيه بين مناطق نفوذها وبدأت تنفيذه عام 1940م، حيث قسمت منطقة النفوذ الجنوبية على الشكل التالي:

01-إيفني: منطقة واقعة على ساحل المحيط الأطلسي وتتخّذ شكل جيبEnclave يحاط من الداخل بالأراضي المغربية وهي تكون مقاطعة لا تزيد مساحتها على ألف ميل مربع ولا يتعدى سكانها الثلاثين ألف، هذه المنطقة وضعت تحت إدارة مندوب للحاكم العام.

02-طرفايا: منطقة حماية تحت إدارة هيئة جمهورية تابعة لإدارة تطوان.

03-الساقية الحمراء: تحت إدارة مندوب الحاكم العام واعتبرت منطقة احتلال حر.

04-وادي الذهب: تحت إدارة مندوب الحاكم العام[51].

---

[49]- علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص172.

[50] - Martine de Froberville, op. cit, P.27.

[51]- علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص176.

لقد كونت المناطق الأربعة إدارة واحدة تحت إمرة حاكم عسكري إسباني مركزه سيدي إيفني، ورغم أن سنوات الأربعينيات شهدت هدوءا وتعزيزا لوضعية الاحتلال الإسباني في الصحراء إلا أنها تميزت بأحداث هامة أرغمت إسبانيا على تعديل سياستها عدة مرات[52]، هذه الأحداث تتجلى في:

أ-نشوب الحرب العالمية الثانية التي شاركت فيها كل من إسبانيا وفرنسا في خندقين متعاديين مما أسفر عن قيام تناقضات حادة بين منطقتي النفوذ الإسباني والفرنسي في المنطقة.

ب- التقارب المغربي الإسباني الذي أعقب الحرب مباشرة والذي تجلى بوضوح منذ بداية الخمسينيات آخذا شكل علاقات جيدة بين حزب الاستقلال والحكومة الإسبانية، أما ميدانيا فقد عكس هذا التقارب نفسه على الصراع المغربي-الفرنسي إذ تحولت منطقة النفوذ الشمالية لإسبانيا إلى موقع خلفي لفدائيي جيش التحرير المغربي المطالب بالاستقلال، وكلما ازداد الصراع الفرنسي المغربي حدة كلّما ازداد معه التقارب المغربي الإسباني، وعليه فقد استمد الطرف المغربي قوته أساسا من التناقضات الفرنسية الإسبانية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية والعداء الملكي لفرنسا لموقفها من الحرب الأهلية الإسبانية واستعملها في تحقيق انتصارات جيش التحرير طيلة أعوام 1953م-1955م والتي انتهت بتراجع فرنسي وعودة الملك محمد الخامس من المنفى وإعطاء المغرب استقلاله سنة 1956م، وسط هذه التطورات كان التكتيك الإسباني موجها إلى أقصى الحدود ومشروطا بكون السياسة المغربية الاستقلالية لا تهدد النفوذ الإسباني وأن يكون الصراع المغربي الفرنسي السياسي والمسلّح لا يطال الإستراتيجية الإسبانية بشيء[53].

ونذكر هنا تاريخ 21 جانفي 1954م أين أعلنت الحكومة الإسبانية انفصال منطقة نفوذها عن باقي المملكة، وأرفقته بمعركة حامية ضد حزب الإصلاح الوطني المغربي الذي كان ينشط في البوادي والريف ومنعت تحركاته بالقوة بحيث تضعف حركة المطالبة بالاستقلال على غرار ما كان يجري في منطقة النفوذ الفرنسي. ومن ناحية أخرى فقد عمدت الحكومة الإسبانية إلى تقسيم المنطقة الجنوبية إلى مناطق جديدة حسب تنظيم إداري آخر بدأ العمل به من الخمسينيات، حيث وضعت المنطقة كلها تحت إدارة حاكم عام للصحراء وقسمها إلى مناطق يصعب تحديدها بدقة على الأقل

---

[52]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[53]- علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

جغرافيا، فمنطقة طرفايا أصبحت تعرف باسم المنطقة الشمالية والساقية الحمراء باسم المنطقة الوسطى أما وادي الذهب فباسم المنطقة الجنوبية[54].

✓ ***المطلب الثاني: المد التحرري بالمنطقة المغاربية وظهور الأطراف المطالبة بالإقليم***

لقد شهد منتصف القرن الماضي تحولات إقليمية ودولية هامة، فلقد كان لاستقلال المستعمرتين الفرنسيتين الجارتين "المغرب وموريتانيا" وانتصارات الثوة الجزائرية المتتالية، يضاف إليها خسارة الحركة الاستعمارية مواقعها لصالح الحركات التحررية في العالم إيذانا بقرب نهاية الستعمار الإسباني في أراضي الصحراء الغربية، وهو ما عجل بظهور أطراف تطالب بأحقيتها في الإقليم مستندة على حجج تاريخية وأخرى قانونية من جهة، وبحث إسباني على الطريقة الأمثل والطرف الأقدر على حفظ وضمان مصالح إسبانيا في ما بعد انسحابها من الإقليم.

وهنا، ظهرت المغرب وموريتانيا الحديثتا الإستقلال كدولتان تطالبان بضم الإقليم المجاور لهما إلى ترابهما كل على حدى، وبرزت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والمعروفة اختصارا بالإسبانية "البوليساريو" كحركة تحررية صحراوية مطالبة بالاستقلال، ليتحول مشكل الصحراءالغربية من تصفية إستعمار أجنبي طالما انتظره أبناء المنطقة إلى تفجير لنزاع بين الأشقاء.

لقد استند الأطراف الثلاث على حجج مختلفة أراد بها كل طرف أن يؤكد أحقيته في الإقليم، وسنسوق فيما يلي حجج كل طرف وخلفياتها القانونية والتاريخية.

أما المغرب فإن مطالبته بالصحراء الغربية تبدأ بعد استقلاله من الاحتلال الفرنسي سنة 1956م، حيث أعقب الاستقلال المغربي اتجاه عام لاستكمال تحرير ما تبقى من مناطق تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية، إذ أن جيش التحرير الذي تعامل مع الحكومة الوطنية قرر عدم إيقاف القتال حتى تحرير كامل التراب الوطني الأمر الذي فتح أول ثغرة في الموقف المغربي.

---

[54]- نفس المرجع، ص177.

وقد اعتمد المغرب في مطالبه على الأطروحة التي قدمها زعيم حزب الاستقلال المغربي "علال الفاسي*" المتضمنة في الكتاب الأبيض التي جاءت بفكرة الإمبراطورية المغربية أوالمغرب الكبير من طنجة إلى واد السنيغال، وهي فكرة قائمة على أسس دينية وثقافية حسب مؤلفه، وقد ألقى "علال الفاسي" خطابه الشهير في طنجة بتاريخ 18 جوان 1956م قائلا: "إن الوطنيين المغاربة سيواصلون الكفاح حتى يصبح استقلال كل الأراضي المغربية واقعا، تعود طنجة نهائيا إلى الوطن، يتم تحرير الصحراء التي مازالت تخضع لسيطرة إسبانيا وكل الأراضي الخاضعة لسلطة فرنسا، تعود الإمبراطورية الشريفة من تندوف إلى بشار فتوات والقنادسة وموريتانيا، أيها الاخوة إن المغرب يحد من الجنوب بنهر السنغال"[55] (أنظر الخريطة رقم6).

وإلى غاية 1958م كانت إسبانيا تسمح لقوات جيش التحرير المغربي بالمرور في الصحراء _الخاضعة لسيطرتها_ لتوجيه ضرباته ضد القوات الفرنسية في أقصى الجنوب، ويبدو بديهيا أن يبعد هذا الوفاق خطر التحرير عن الصحراء، غير أن البداهة إلتغت فور بسط سيطرة جيش التحرير في عموم المنطقة الجنوبية الشرقية مما عجل بإنهاء الوفاق المغربي الإسباني وإحياء التحالف الإسباني الفرنسي الذي عبر عن نفسه بالهجوم المشترك في 10-02-1958م والذي أسفر عن تكبيد جيش التحرير خسائر فادحة، وانتهت هذه المرحلة باسترجاع الملك محمد الخامس إقليم طرفايا في 01 أفريل 1958م مقابل تأجيل البحث حول باقي المناطق إلى أجل غير مسمى[56].

وفور انسحاب إسبانيا من طرفايا لصالح المغرب شكّل السلطان المغربي "محمد الخامس" لجنة استشارية مهمتها دراسة مشكلة الحدود والمطالبة على الخصوص بالصحراء الإسبانية وموريتانيا، أما بخصوص الجزء الجزائري فيتم المطالبة به فور حصول الجزائريين على استقلالهم.

وابتداء من سنة 1960م حاول الملك محمد الخامس استعادة الصحراء الغربية وإيفني ومناطق الشمال عن طريق الدبلوماسية، وفي هذا الإطار اعتمدت إسبانيا على سياسة التخلي عن منطقة و الاحتفاظ بمنطقة وقابلها قبول مغربي باسترجاع منطقة وتأجيل البحث عن أخرى، ففي هذا الإطار فقد وجه الجنرال فرانكو إلى الملك محمد الخامس رسالة بتاريخ 06 أكتوبر 1960م يعرض

---

* يعتبر علال الفاسي حاملا لفكرة ابن عمه "عبد الكبير الفاسي" الذي كان أول من طرح فكرة المغرب الكبير -من طنجة إلى واد السنيغال-.

[55]- مصطفى كتاب، محمد بادي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[56] - علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص 178-180.

فيها عليه التخلي عن مدينة إيفني مقابل السكوت عن الساقية الحمراء ووادي الذهب بالدرجة الأولى، وقد رد الملك محمد الخامس على هذه الرسالة في 13 ديسمبر 1960م بموقف مضاد تجاوز فيه اقتراح التعويض الترابي مميزا بين الجلاء من منطقة إيفني والمناطق التي لا تزال تحت السيطرة الإسبانية مطالبا بإنهاء الأولى وفتح ملف الأخرى دون تحديد أو عرض تعويض، هذا الموقف المغربي أسفر عن تغير لهجة إسبانيا فأبرز الملك "فرانكو" في رسالة ثانية للملك المغربي دور إسبانيا في تأمين اعتراف القبائل البعيدة عن المخزن بمغربيتها، وبفتح مجمل القضايا العالقة الأخرى بين الحكومتين[57].

لقد كان لزاما على المغرب أن يقدم حججا دامغة في مطالبته بإقليم الصحراء الغربية لتبرير موقفه وحصوله على الشرعية القانونية والسياسية، لذا فقد ساق مجموعة من الحجج لمحكمة العدل الدولية في لاهاي سنة 1974م لإثبات تواصل ممارسته للسيادة تاريخيا على المنطقة.

هذه الحجج يمكن تلخيصها كالآتي:

· ظهير 'مرسوم ملكي' تعيين القادة في الصحراء الغربية، أي تسمية القادة الصحراويين من قبل السلطان

· جباية الضرائب من إقليم الصحراءالغربية.

· تبعية بعض القبائل للسلطان من خلال وجود رابطة "البيعة" بين السلطان والسكان الصحراويين، يضاف إليها الحماية العسكرية المغربية لقبائل "تكنة" الصحراوية.

· دور الشيخ ماء العينين كممثل شخصي للسلطان في الصحراء الغربية.

· مقاومة المغرب للوجود الاستعماري في المنطقة.

· حملات السلاطين في المنطقة الجنوبية من السوس عامي 1882 و 1886م.

---

[57]- المرجع نفسه، ص 182.

· مجاورة الصحراء الغربية للمغرب والطبيعة الصحراوية للإقليم 'اعتبار الإقليم امتداداً طبيعياً للمغرب'.

· الأحداث الدولية المتعلقة بالصحراء الغربية "اتفاقيات، معاهدات، مراسلات دبلوماسية"[58].

إن تمسك المغرب بالإقليم نابع مما يمثله له من رهان سياسي واقتصادي واستراتجي، فسياسيا الصحراء الغربية تزيد من سعة مساحته وامتداد عمقه الجغرافي ومن قوة تعداده السكاني وتجسيد حلم المغرب الكبير الذي هو بعد إستراتيجي، كما تكسبه وزنا إضافيا في المنطقة والخروج من العزلة المفروضة حوله وتفرض احترام دول الجوار له. يضاف إلى ذلك أن للمغرب عقدة أو "هاجس" لم يفارقه منذ استقلال منطقة المغرب العربي ككل وهو أن يرى الجزائر قوة جهوية مزاحمة له، لهذا حاول ويحاول بشتى الوسائل كسب تأييد الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي بصفة خاصة) ودعمه له باعتباره قوة إقليمية محورية في منطقة المغرب العربي وغرب المتوسط مضاهاة للجزائر من حيث الوزن الجغرافي الإستراتيجي والاقتصادي معا.

.

أما اقتصاديا فإن إلحاق الصحراء الغربية بالمغرب يجعل من هذا الأخير المنتج والمصدر الأول في العالم للفوسفات كمعدن حيوي، فضلا عن المعادن الأخرى الثمينة وموارد الطاقة التي هو محروم منها، إلى جانب الصيد البحري الذي يحتل فيه المغرب مكانة معتبرة بحكم إطلاله المزدوج على المتوسط والأطلسي، مما يجعله شريكا اقتصاديا فعالا[59].

بالنسبة للطرف الثاني "موريتانيا" فإن الأسس التي قام عليها الموقف الموريتاني من قضية الصحراء أسس متعددة منها ما هو تاريخي ومنها ما هو سياسي، والأسس التاريخية تتمثل في أن هذه المجموعة التي تسمى 'البيظان' وهذا الإقليم الذي يعرف بـ'تراب البيظان' والذي يمتد من الساقية الحمراء شمالا إلى 'أندر' جنوبا و'أزاواد' شرقا. هذه المجموعة وهذا الإقليم تحكمهما نفس الثقافة واللغة ونفس المشاعر، كما أن نمط الحياة في هذه الأرض واحد واللهجة الحسانية هي لهجة الجميع والتعبير عن المشاعر يتم بنفس الوسيلة اللغوية 'اللهجة البيظانية'.

---

[58] -طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

[59] - بوزيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ولقد كان "المختار بن داداه" مستحضرا في ذهنه هذه الوحدة الترابية لأرض البيظان حين افتتح كلمته يوم نجح كنائب عن آدرار سنة 1957م قائلا: إن أرض البيظان من الساقية الحمراء 'أعيون المدلشي' إلى أزاواد إلى أكمينى 'أندر'.

أما الأساس الثاني فهو سياسي حيث ظل هذا الإقليم تاريخيا جزءا من 'موريتانيا'، ولم يتم الفصل بين موريتانيا وإقليم الصحراء إلا عام 1900م حين تقاسمت فرنسا وإسبانيا المنطقة، فأخذت إسبانيا 'موريتانيا الصحراوية' وكانت 'موريتانيا الموريتانية' من نصيب فرنسا.

وقد نص اتفاق التقسيم بين البلدين على عدم السماح للنفوذ المغربي بتجاوز وادي درعه، وعلى تشكيل لجنة لرسم الحدود بين البلدين، ولكن هذه اللجنة لم تجتمع قط. وهكذا بقيت الحدود غير مرسومة، وفي بداية السبعينيات حاولت إسبانيا ترسيمها ولكن موريتانيا رفضت ذلك بقوة[60].

إن مستقبل الصحراء يهم موريتانيا أهمية بالغة، إذ أن الميناء الموريتاني « بورت آت بين » متاخم للحدود الموريتانية مع الصحراء، كما أن الخط الحديدي الموريتاني القادم إلى "بورت آت بين" يجاور الحدود القائمة بينهما، وكانت موريتانيا من ناحية أخرى تخشى أن تتنازل إسبانيا للمغرب عن الصحراء مقابل أن يتوقف المغرب عن مطالبته بمدينتي "سبتة ومليلية"، ومن ثم ما فتئت السلطات الموريتانية تؤكد أن أهالي الصحراء الإسبانية من البدو هم امتداد للقبائل الموريتانية، كما أن العلاقات العرقية و الثقافية قوية بين معظم هذه القبائل في الجنوب لذلك كانت موريتانيا تطالب بضم جزء من الصحراء إليها إن لم يكن كلّها، أو على الأقل حق تقرير المصير لسكانها[61].

وإذا كانت موريتانيا تحتل موقعا هامشيا و ملحقا إذا ما قورن بالوزن الجزائري و المغربي في المنطقة المغاربية، فإن قيام الدولة الموريتانية شكّل الاختلال الأول في تماسك الحق التاريخي للمغرب، وكان يكفي أن تُـقبل عضوية موريتانيا في الأمم المتحدة لكي يسقط الحق التاريخي للمغرب في هذا البلد، وهذا ما حصل فعلا في 28 أكتوبر1961م بموافقة 68 دولة و امتناع 20 دولة عن التصويت واعتراض 13 دولة، غير أن الموافقة المذكورة لم تسفر عن اعتراف مغربي, وظل الانشغال الأساسي لموريتانيا هو تغيير الموقف المغربي، أي تحديدا إضعاف التحرك المغربي

---

[60] - دون كاتب، القضية الصحراوية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[61] - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الدبلوماسي و دفعه للاعتراف بشرعية موريتانيا, خصوصا وأن هذا الرفض المغربي عزز أواصر التحالف الجزائري الموريتاني ووضع المغرب أمام توازنات لا تميل لمصلحته.

إن موريتانيا التي اتبعت منذ السبعينيات سياسة توازن بين المغرب و الجزائر، دون أن تلتزم بتحالف ثنائي كما كان الأمر في الستينيات. فإنها وبمرور الزمن، تلاشت محاولاتها الساعية للحصول على مركز مساوٍ لميزان القوى الجهوي[62]، مما دفعها إلى اتخاذ موقف تكتيكي يهدف إلى اقتسام الصحراء مع المغرب، وهي النتيجة التي آلت إليها اتفاقية مدريد الثلاثية.

أما الطرف الثالث في النزاع وهو جبهة البوليساريو، المطالبة باستقلال الإقليم والرافـضة لضمه إلى المغرب أو موريتانيا، فإنها تأسست عام 1973م، وعقدت إلى الآن العديد من المؤتمرات، وصدرت عنها أدبيات سياسية تتجلى في: قانون أساسي وبرنامج عمل يحدد مهام وآليـات مختلـف مؤسسات وأجهزة الحركة. وهي المكونة من مؤتمر شعبي عام ومكاتب عامة ومكتب أمانة، وأمانة وطنية، ومنظمات جماهيرية وسياسية ونقابية وثقافية.

وترى الجبهة أن ما تدعيه المغرب من أن الصحراء جزءا لا يتجزأ مـن تـراب المغـرب الوطني منذ القدم، وأن لديها وثائق تثبت أن شيوخ القبائل الصحراوية كانوا يبايعون العرش العلوي، إنما هو محض ادعاء لا يوجد عليه أي دليل، بل تعطي الحركة أدلة تعتبرها من الموانع والفواصـل بينهما:

- الجغرافيا عبر سلسلة جبال الأطلس.
- اللهجة الحسانية.
- النمط الاقتصادي والعيش.
- الاختلاف الواضح في اللباس والسكن.
- خاصية ثقافة وعادات 'البيظان'[63].

إضافة إلى ما سبق، فإن الجبهة ترى في نسيان المغرب لهذا الجزء الذي يدعي أنه من ترابه منذ استقلاله عام 1956م إلى عام 1975م وتآمر سلاطين المغرب في عـدة مـرات مـع القـوات الفرنسية و الإسبانية لإفشال المقاومة الصحراوية دليلا على انفصالية هذا الجزء عن المغرب كمـا يشيرون إلى قرارات منظمة الوحدة الإفريقية سابقا-الإتحاد الإفريقي حاليا- الداعية لاحترام الحدود

---

[62] - علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص264.

الموروثة عن الإستعمار تجنبا للحروب، وقرارات الامم المتحدة الصادرة فـي أوائـل الـستينيات القاضية بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

✓ المطلب الثالث: مسار المقاومة الصحراوية من الشيخ "ماء العينين" إلى جبهة البوليساريو:

على الرغم من قلة عدد سكان الصحراء نسبة إلى المساحة الشاسعة، وعلى الرغم من أنهم في معظمهم بدو رحل يصعب عليهم التماسك الحضري في حركة واحدة أو سلسلة مترابطة إلا أن الحافز الوطني كان دائما مشتعلا ضد الاحتلال الإسباني.

لقد قاوم الشعب الصحراوي ومنذ اللحظة الأولى وجود الإستعمار الأجنبي فوق أرضه، وهو ما يفسر الصعوبة التي وجدتها إسبانيا في بسط سيطرتها على الإقليم، حيث لم يتحقق لها ذلك كليا إلا عام 1936م بمساعدة من القوات الفرنسية ووحدات مغربية مساعدة[64]، ويمكن الحديث عن بداية المقاومة الصحراوية في صورتها المنتظمة عام 1905 م على يد قائدها الشيخ "ماء العينين" مؤسس الزاوية الدينية لولاية السمارة وموحد القبائل الصحراوية ضد الاستعمار الإسباني الفرنسي في كل المنطقة.

إن الشيخ "ماء العينين "مثّل مرحلة تاريخية هامة في تطور الصحراء الغربية السياسي فقد أكّد الارتباط المصيري بين أطراف المغرب والمخزن من جهة، وفضح في نفس الوقت سياسة المخزن تجاه الأطراف، فهو رجل وحدوي رافض للخضوع، لا تقيده البيعة إلاّ بمدى التزام السلطان ووفائه لمضمونها[65]، ولقد استطاعت مقاومة الشيخ أن تلحق أضرارا كبيرة بجيوش الاحتلال الإسباني والفرنسي، وبعد وفاته عام 1910م -رحمه الله-، تصاعت الهجمات مجددا ضد المستعمرين، مما أضطر فرنسا إلى اجتياح مدينة السمارة سنة 1912م وارتكاب جرائم في حق أهلها، وبسقوط المدينة انتهت مرحلة مقاومة الشيخ ماء العينين ليخلفه ابنه الشيخ "أحمد الهيبة" الذي تميزت علاقته بالتوتر مع سلطان المغرب "مولاي حفيظ بن الحسن الأول"، الذي اتهمه بالتآمر مع

---

[63]- دون كاتب، القضية الصحراوية، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[64]- Frente Polisario, L'A.L.P.S de la colonisation espagnole ….a l'agression marocaine, Algérie : reghaia, 1980), P.27.

[65]- علي االشامي، المرجع سبق ذكره، ص 101.

المستعمرين ضد أبيه، فزحف بمقاتليه نحو مدينة مراكش-عاصمة السلطان-واستطاع احتلالها لبعض الوقت قبل أن تجليه عنها القوات الفرنسية في معركة "سيدي بوعثمان" عام 1916م[66]، ليتحصن بعدها في جبال "أكردوس" جنوب المغرب حتى وفاته عام 1918م.

وأمام استمرار عمليات المقاومة الصحراوية وتكبيد الجيشين الفرنسي والإسباني خسائر كثيرة، نسقا الجيشان قواهما وجهزا حملة عسكرية عام 1934م استهدفت مخابئ رجال المقاومة الصحراوية، وهي الفترة التي وصل فيها الجنرال "فرانكو" إلى سدة الحكم في إسبانيا بعد انقلاب عسكري أزاح الملكية في البلد، وبحلول عام 1957م حققت المقاومة الصحراوية انتصارات هامة على المستعمر الإسباني مما جعله

مرة أخرى يعتمد على القوات الفرنسية من أجل القضاء عليها[67]، فكانت عملية "إيكوفيون Ecouvillon" عام 1958م، بمساندة من القوات المغربية التي كانت قد حصلت على إقليم طرفايا في ذات السنة نظير تعاونها على قمع المقاومة الصحراوية.

وفي خضم هذه الأحداث حاولت السلطات الاستعمارية الإسبانية تهدئة الوضع من خلال إنشاء ما عرف بـ"الجماعة" في 11ماي1967م، وهي هيئة إدارية محلية في شكل مجلس مكون من 82 عضو نصفهم من الأعيان وهذا لمدة 04 سنوات لدراسة ومناقشة مطالب الصحراويين.

إلا أن هذه الخطوة اعتبرت أداة توجهها الإدارة الاستعمارية الوجهة التي تريد، فقامت مظاهرة حاشدة شهدتها مدينة زملة بولاية العيون في 17 جوان 1970 م طالبت فيها الجماهير الصحراوية بحقها في تقرير مصيرها والاستقلال الوطني، وكانت هذه الانتفاضة شديدة الغليان ضد الاحتلال وبقيادة صحفي سابق هو "البصير ولد سيدي إبراهيم" المدعو "البصيري" الذي كان قد أسس "حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "MLS"، ثم الحزب "المسلم" الذي كان واحدا من أنشط وأبرز الحركات الوطنية في الصحراء، وقد استطاع "البصيري" أن يحرك كثيرا من الأحداث وأن يدفع بالانتفاضة إلى تطورات أعمق وأن ينتقل بالحركة الوطنية من مجرد هبات فجائية إلى حركة أكثر تنظيما تمهد لمرحلة تطور جديدة.

---

[66] - طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[67] - نفس المرجع، ص 30.

وخلال عام الانتفاضة هذه، كانت الحركات السياسية الصحراوية تضم الأحزاب المستقلة التالية:

1-الحزب المسلم

2-حزب الاتحاد الوطني: الذي نشأ بمباركة الاحتلال الإسباني.

3-جبهة التحرير والوحدة التي نشأت بدعم من المغرب

4-منظمة الصحراء المغربية.

وفي عام 1970م، أُعلن عن تشكيل منظمة سرية جديدة في الصحراء تعمل على مقاومة الاستعمار الإسباني وهي منظمة "موريهوب MORIHOB" والتي تعني الرجال الزرق، وقد بنت هذه المنظمة فلسفتها السياسية على عدة مبادئ أهمها:

-الاستقلال التام وقطع كل تعاون مهما كان نوعه مع إسبانيا.

-لا تقارب أو تعاون مهما كان نوعه مع المغرب و موريتانيا.

-إقامة دولة مستقلة في الصحراء ذات حكم ديمقراطي تقدمي شعبي[68].

غير أن هذه المنظمة بقيادة "إدواردو مح" وهو صحراوي من قبيلة الرقيبات سرعان ما أعلن عن توجه مغاير يتمثّل في الاندماج مع المغرب[69].

لقد كان لنضوج الحركة الوطنية في الصحراء وتعمق مفاهيمها واستفادتها من التجارب من جهة، واحتدام الصراع بين المغرب وموريتانيا من جهة أخرى، أثر بالغ في بروز عنصر جديد قلب موازين القوى في صراع الصحراء، وهو إنشاء الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو"[70]، حيث في 10 ماي 1973م أعلن أعضاء قدماء في حركة الـ"MLS" وطلبة صحراويين من الساقية الحمراء ووادي الذهب عن إنشاء الجبهة، مسجلة أول عملياتها في 20 ماي

---

[68] - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

[69] - Benjamin Stora, Akram Illyas, Op cit, p.270.

1973م بهجوم على مركز الخنقة الذي كان تحت رقابة عسكرية إسبانية. وهكذا وضعت جبهة "البوليساريو" حدا للمظاهرات السلمية كوسيلة لتحقيق الاستقلال، وكذا وضح حد للمطالب المغربية والموريتانية بالحقوق التاريخية على منطقة الصحراء الغربية.

لقد بنيت الخلية الأولى للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أو ما يعرف اختصارا باسمها الإسباني "البوليساريوPolisario" تحت وطأة انتفاضة البصير عام 1970م وعلى أنقاض كل التنظيمات السياسية التي كانت قائمة في هذه الفترة.

إن جبهة البوليساريو أعتمدت على حركتها السرية في خطواتها الأولى على أساس جس نبض عدد من قيادات القبائل الصحراوية والشخصيات الوطنية التي تسكن في المغرب وأوروبا في ظل جو شديد الحذر خوفا من الاحتلال الإسباني من ناحية، والسلطات المغربية من ناحية أخرى. وقد أدت مرحلة 1970-1972 التحضيرية إلى إعداد المسرح السياسي والعسكري لتشكيل الجبهة، وانتهت بعقد المؤتمر التأسيسي الأول في العاشر من ماي 1973م في منطقة "الزويرات" على الحدود الموريتانية، وحضره عدد محدود جدا من الأعضاء نظرا للإجراءات الأمنية الشديدة التي كانت إسبانيا تطبقها آنذاك، وفي هذا المؤتمر تم انتخاب "الولي مصطفى السيد"* كأمين عام للجبهة وهو في سن الخامسة والعشرين. كما صدر عن المؤتمر بيان سياسي يعلن:

-انطلاق جبهة البوليساريو كحركة تحرير للصحراء الغربية.

-أن هدف الجبهة هو تحرير الصحراء من الاحتلال الإسباني وقيام دولة مستقلة.

-أسلوب العمل هو اتباع أسلوب الكفاح الثوري المسلّح، إذ أن الأسلوب السياسي لن يجدي كثيرا في مواجهة إسبانيا، المغرب وموريتانيا[71].

ومما جاء في بيانها التأسيسي الأول، أنّه: "تـ تأسس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كتعبير جماهيري وحيد متّخذة العنف الثوري والعمل المسلّح وسيلة للوصول بالشعب

---

[70] - صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، ط1، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981م)، ص 35.

* يعتبر "الولي مصطفى السيد" فيلسوف البوليساريو وقائدها الأول، حيث ولد في عام 1948 بمنطقة "بئر الحلو" بالصحراء الغربية لوالدان ينحدران من قبيلة الرقيبات، ونزحت أسرته شمالا حتى استقرت في "طان طان" بجنوب المغرب، وهذا بسبب طرد الإدارة الاستعمارية لها سنة 1960 جزاء تمردها، ويقول عنه "محمد الأمين" رفيق "الولي" منذ الطفولة: "منذ حداثته لم يؤمن في يوم من الأيام بأنه مواطن مغربي، حيث أنه وحتى عام 1973 لم يتقن اللهجة المغربية، رغم أنه جاء إلى المغرب صبيا، فكان بين جميع أصدقائه ورفاقه في المدرسة محطّ الأنظار باعتبار أنه لا يتكلّم اللهجة المغربية، في حين كان يجيد اللغة العربية إجادة كبيرة ويتقن اللهجة المحلية الحسانية الصحراوية، وكان دائما يؤكد أن شعبه لا علاقة له بالشعب المغربي إلا من حيث انتمائه للعروبة والدين ووحدة المصير.

الصحراوي العربي الإفريقي إلى الحرية الشاملة من الاستعمار". وقد ركّز البيان أيضا على عدد من الثوابت أهمها: "التأكيد على أهمية الاندماج مع الشعب وتجاوز النظام القبلي بعد أن استغلّه المستعمرون وجعلوا منه عامل تفرقة بين أبناء الشعب الصحراوي الواحد والتمسك بالروابط القومية مع الأمة العربية، والالتزام بمبادئ ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وإعطاء المرأة الصحراوية دورا حيويا وفاعلا في عملية النّضال ضد الاستعمار"[72] .

وفي 20 ماي 1973م الوالي مصطفى قائد القوات المسلحة للبوليساريو وأمينها العام يقوم بأول هجوم مسلّح ضد مواقع عسكرية إسبانية في منطقة الخنقة، معلنا بداية الكفاح المسلّح ضد الاحتلال، وفارضا القطيعة مع سنوات التلاعب بمصير الشعب الصحراوي.

لقد نشأت جبهة البوليساريو في ظروف محلية وإقليمية ودولية مميزة، ساعدتها في اكتساب قوة حقيقية وإسماع صوتها، وربطت حركتهم بحركة التحرر العالمي والنّضال ضد الاستعمار، حيث أن البوليساريو:

1-انطلقت في مرحلة كانت الجزائر رائدة ليس عبر إفريقيا والعالم الثالث ومجموعة عدم الانحياز فحسب، بل في العالم كلّه، من خلال مبادرات سياسية بارزة قادها الرئيس الراحل هواري بومدين، وكانت أبرز ملامح هذه السياسة هي تبنّي الجزائر ومساندتها رسميا لحركات التحرر في العالم الثالث، وانتهاجها خطا راديكاليا مع قضايا التحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي ومع الكفاح المسلّح ضد الإمبريالية العالمية وبقايا التراث الاستعماري والنّهب المنظّم لثروات الشعوب. فكانت البوليساريو إحدى هذه الحركات التي تبنّتها الجزائر كحركة تقدمية تسعى إلى الاستقلال.

2- كما انطلقت في مرحلة انطلاقة العقيد "معمر القذافي" إلى إفريقيا، حيث شكّلت ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية عامل جذب شديد لعدد كبير من الثوار والمتمردين والساخطين من نظم حكم مختلفة، وجاءت حركة البوليساريو ليجد "القذافي" فيها نموذجا فريدا من العمل الثوري ولتجد هي فيه نموذجا فذّا للقائد الثوري، وسرعان ما تلاقت الأهداف[73]. حيث استقبل "القذافي" الأعضاء المؤسسين للبوليساريو وقدم مساندته لهم وقدم لهم السلاح والأموال الضرورية للعمل النّضالي، كما

---

71 - ليلى بديع عيتاني، البوليساريو قائد وثورة، (بيروت: دار المسيرة، 1978م)، ص 46.

72 - طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 32.

73 - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 45.

حثّهم على الاندماج مع موريتانيا، إلا أن "الولي مصطفى" كان يرى أن الوحدة يمكن أن تتحقق عندما يتم إعلان قيام الجمهورية الصحراوية معترف بها[74].

3-الوضع العربي العام لم يكن بالمريح، حيث كانت أجواء حرب 1973م وما نجم عنها من تأثيرات على وحدة الصف العربي لا تزال قائمة.

4-أما على مستوى إفريقيا والعالم فقد كانت هزيمة أمريكا في الفيتنام وحصول المستعمرات البرتغالية على استقلالها بداية للاهتمام الغربي بالصحراء الغربية بحكم موقعها الجغرافي[75]، وهو في نفس الوقت دافع للصحراويين من أجل الكفاح ونيل استقلالهم كغيرهم من شعوب الإفريقية.

لقد قامت جبهة البوليساريو على أهداف ومبادئ أكثر تحديدا ووضوحا، وبنت أساليبها على أساس العمل السياسي والعسكري المنظمين، أما عن أهدافها ومبادئها فقد حددتها فيمايلي:

-الاستقلال التام لإقليم الصحراء من إسبانيا والمغرب وموريتانيا.

-إقامة جمهورية عربية صحراوية ديمقراطية تقدمية.

-مساندة الثورة الفلسطينية والفيتنامية.

وانطلقت البوليساريو في نضالها لتحقيق أهدافها الرئيسية عبر طريقين:

1-العمل السياسي: من خلال محاولة إقناع العالم والدول الديمقراطية والتقدمية أساسا، بأحقية الصحراويين في الاستقلال، وفي هذا الصدد أجرت الكثير من الاتصالات، وقدمت المزيد من المذكّرات السياسية والقانونية.

2-العمل العسكري: وقد انطلقت العمليات الأولى ضد المحتّل الإسباني في 20 ماي 1973م بموقع الخنقة، ومع تطور الأحداث وخروج إسبانيا نهائيا عام 1976، بدأت البوليساريو عملياتها ضد القوات المغربية التي دخلت الساقية الحمراء، والقوات الموريتانية التي دخلت وادي الذهب، وانتقلت المواجهات المسلحة إلى معادلة جديدة طرفها الأول التحالف المغربي الموريتاني وطرفها الثاني جبهة البوليساريو المدعوم من طرف ليبيا والجزائر[76].

---

[74] - Paul Balta, Le grand Maghreb des l'indépendances a l'ans 2000, Alger: L'aphomic, 1990, p. 172.

[75] - مصطفى كتاب، محمد بادي، مرجع سبق ذكره، ص60.

[76] - ليلى بديع عيتاني، مرجع سبق ذكره، ص 51.

• المبحث الثاني: الانسحاب الإسباني من المنطقة وإشكالية تقرير المصير

✓ المطلب الأول: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتبدل أطراف النزاع

لقد كان لاختلاف مواقف الأطراف المطالبة بالإقليم وزيادة الضغوطات الداخلية والخارجية على إسبانيا من أجل إجراء استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي خصوصا بعد تسجيل منظمة الأمم المتحدة لقضية الصحراء الغربية ضمن قائمة الأراضي التي يجب تصفية الستعمار فيها وفقا للقرار 1514 الصادر عام 1960م، الأثر على مستقبل المنطقة، وبدى من الصعب التكهن بنهايتها، حيث عمد كل طرف إلى رسم الخطة الكفيلة بضمان مصالحه وتحقيق أهدافه، فكثرت اللقاءات التفاوضية سرية وعلنية، وأصبح واضحا أن منطق التحالفات هو الذي سيحكم النزاع.

وهنا شهدت بداية السبعينيات من القرن الماضي تطورات سريعة ومفاجئة، فقد وجه الجنرال فرانكو بيانا إلى سكان الصحراء في جوان 1974م، جاء فيه:

1-تأكيد أن الشعب الصحراوي هو وحده الذي يملك إرادته، ولذلك فإن إسبانيا ستدافع عن تلك الإرادة.

2-ضمان إسبانيا وحدة إقليم الصحراء وإمعانها في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وازدهار الدين الإسلامي وإعلانه أن ثروات الصحراء هي من حق أبنائها.

3-تطبيق تقرير المصير حينما يكون شعب الصحراء في وضع يمكنّه من تحمل تبعاته والتزاماته، وتمهيدا لذلك ستسن إسبانيا نظاما خاصا بالصحراء يضمن مشاركتها تدريجيا في تسيير شؤونها ويقضي إلى تحمل مسؤولياتها في نطاق من التكامل[77].

وفي 20 أوت 1974م أعلنت إسبانيا عزمها تنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي في أوائل سنة 1975م، فحاول المغرب عرقلة الإستفتاء حيث أعلن الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني" رفقة الرئيس الموريتاني "ولد داده" باللجوء إلى التحكيم الدولي من خلال رفع القضية إلى

---

[77] - Atilo Gaudio, Sahara Espagnol, Fin d'un mythe colonial, (Rabat : arrissala, 1975), P50.

محكمة العدل الدولية لتقديم رأي استشاري ومطالبة منظمة الأمم المتحدة إرسال لجنة إلى الصحراء للتحقيق في حقيقة الأوضاع بالمنطقة. في هذه الفترة صعدت جبهة البوليساريو من هجماتها وعملياتها ضد القوات العسكرية الإسبانية، هذه العمليات فتحت الطريق في جوان 1975م لمفاوضات أولى بين السلطات الإسبانية وجبهة البوليساريو انتهت بتبادل الأسرى بين الجانبين في سبتمبر من نفس السنة وتمسك الجبهة بخيار الاستقلال[78].

وبالفعل استجابت الأمم المتحدة لمطالب المغرب وموريتانيا بإصدارها للائحة 3292 (XXIX) بتاريخ 13 ديسمبر 1974م عن الجمعية العامة، مطالبة إسبانيا فيها بتأجيل إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية إلى غاية صدور الرأي الاستشاري للمحكمة منجهة وانتظار ما تسفر عنه لجنة التحقيق، لنكون هنا أمام ضياع فرصة تاريخية لحل هذا النزاع في سنة 1975م[79].

فلجنة التحقيق التي أرسلت في ماي 1975م إلى الصحراء الغربية انتهت إلى الإقرار بمطالبة الأغلبية الساحقة من الشعب الصحراوي بالاستقلال، وعلى اعتبار "جبهة البوليساريو" القوة السياسية الوحيدة المهيمنة على الأراضي الصحراوية، مطالبة إسبانيا بإجراء الإستفتاء في نهاية سنة 1975م [80].

أما رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري فقد صدر بتاريخ 16 أكتوبر 1975م، والتي كان عليها الفصل والإجابة على السؤالين التاليين:

01- هل كانت الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) أثناء الاحتلال الإسباني أرض شاغرة أو بدون سيد؟.

02- إذا كانت الإجابة عن السؤال الأول سلبية، فماهي الروابط القانونية التي تربط الإقليم بالمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية ؟[81].

فيما يخص السؤال الأول المتعلق بالوضع القانوني للصحراء الغربية: فقد وضحت المحكمة غموض عبارة "إقليم بلا سيد" أو "بقعة شاغرة"، فذكّرت بأن الاحتلال وسيلة لفرض شامل للسيادة

78- Hafida Amyar ,Sahara Occidental, que veut l'ONU, (Alger, Casbah édition, 2001), p. 25.

79 -كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، هل هو أخر محطة؟، www.creima.net، 2003/10/13، ص1.

80 -بوزيد عمر، مرجع سبق ذكر، ص 3.

على الإقليم، لكن بشرط أن يكون هذا الإقليم بلا سيد أي شاغر، وبذلك فالاحتلال سند أصلي لاكتساب السيادة، وإذا كان ذلك هو الحال بالنسبة للصحراء الغربية فينبغي البرهنة على أن الإقليم لم يكن تابعا لأحد عند احتلاله من قِبل إسبانيا.

لكن المحكمة ذكّرت بأنه في نفس فترة الاحتلال كان في الإقليم الصحراوي شعب يتكون من مجموعة من قبائل لها نظام اجتماعي وسياسي خاص، وبذلك فهو لا يعتبر بقعة شاغرة، والدليل على ذلك أن فرض السيادة الإسبانية على هذا الإقليم تطلّب عقد اتفاقيات مع رؤساء القبائل، وعليه فقد أجمع قضاة المحكمة الدولية على أن الصحراء الغربية لم تكن إقليما بلا سيد عند الاحتلال الإسباني.

لكن من جانب آخر فإن المحكمة رفضت الإعلان عن الأسباب التي على أساسها احتج كل من المغرب وموريتانيا على تفسير هذه الوضعية في معرفة ما إذا أن القبائل المحلية كانت تحت سيادة السلطان المغربي، أو أنها تابعة للكيان الموريتاني، وذلك لكون هذه النقطة متعلّقة بالسؤال الثاني"[82]، وقد صدر هذا القرار بموافقة 13 قاضيا ومعارضة 03 قضاة [83].

أما السؤال الثاني الخاص بالروابط القانونية مع المغرب والمجموعة الموريتانية فقد أكّدت المحكمة: "على عدم وجود روابط سيادية بين الصحراء الغربية والمجموعة الموريتانية"، بالمقابل وطبقا للوثائق التي تحصلت عليها اعترفت بأن: "بعض القبائل الرحل كانت تشكل روابط قانونية بين قبائل الصحراء والقبائل المجاورة لبلاد شنقيطي الموجودة حاليا داخل الحدود التابعة للجمهورية الإسلامية الموريتانية"، وبنفس الطريقة استنتجت المحكمة أن المغرب لم يمارس أي: "روابط سيادية على إقليم الصحراء الغربية، على الرغم من وجود الروابط القانونية التي جمعت بين السلطان وبعض القبائل الرحل لهذا الإقليم بوساطة قائد التكنة لمنطقة نون"[84].

---

[81] - Martine de froberville, Op. cit, p. 50.

[82] - عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 119.

[83] - علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[84] - Avis consultative de la C.I.T, p102, In » décolonisation », ONU, N° 17, octobre 1975, p.17.

إن رأي المحكمة الخاص بوجود روابط قانونية بين الصحراء الغربية والمجموعة الموريتانية صدر باتفاق 14 قاضيا مقابل رفض قاضي واحد معين من طرف المغرب، أما الجانب المتعلق بوجود روابط قانونية مع المغرب فصدر بموافقة 13 قاضي مقابل معارضة قاضيين.

وقد أعلن في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أن:" العناصر والمعلومات التي رفعت للمحكمة تدل على وجود -أثناء فترة الاحتلال الإسباني- علاقات وروابط قانونية بين السلطان المغربي وبعض القبائل الرحل في الصحراء الغربية، وتدل أيضا على وجود حقوق بما في ذلك الحقوق في الأرض التي تشكل روابط قانونية بين المجموعة الموريتانية والإقليم الصحراوي، بالمقابل استنتجت المحكمة أن العناصر والمعلومات التي اطّلعت عليها لا تعطي أي دليل عن وجود روابط سيادية ترابية بين إقليم الصحراء الغربية من جهة والمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية من جهة أخرى، وبذلك لم تسجل المحكمة أي وجود لروابط قانونية بالشكل الذي يؤدي إلى تغيير في تطبيق اللائحة 1514(XV) للجمعية العامة المتعلقة بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وتطبيق استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير، يعبر عن إرادة شعب الإقليم"[85] (أنظر الملحق رقم 02).

لقد حاول المغرب بعد حكم محكمة العدل الدولية الاستيلاء على الصحراء الغربية من خلال طريقين: الأولى تتجلى في محاولة الحصول على مبررات قانونية تلغي الحكم وهي مهمة فاشلة حتماً والثانية وهي بكل بساطة فرض الأمر الواقع باللجوء إلى القوة، وقد إستعمل التكتكين في آن واحد غير أن ذلك أدى إلى تأثير مخالف وغير منتج بشكل كبير لصالح المغرب. وبالتالي فإن المبررات القانونية التي إستخدمها المغرب لم تضمن له تشريع إستعمال القوة وهذا ما أعطى إمتيازا سياسيا أكبر لجبهة البوليساريو من ذلك الذي كانت تتوفر عليه في بداية الصراع.

لقد تجلى التكتيك المغربي الأول بعد قرار لاهاي في غزو الاقليم لفرض سياسة الأمر الواقع، وقد تم ذلك الغزو من مكانين و بإستعمال طريقتين مختلفتين في نفس الوقت: إحتلال الاقليم عسكرياً إنطلاقا من الحدود الشرقية و في نفس الوقت عن طريق ما يعرف بـ"المسيرة الخضراء" من الحدود الغربية، وقد أصدر مجلس الأمن قرارا في 6 نوفمبر 1975 يطالب فيه من المغرب "بالسحب الفوري لكل المشاركين في المسيرة الخضراء من الاقليم"[86].

---

[85] Rapport ONU, Objectif justice ,publication des Nations Unie ,N° 04 ,SD, p.15.

[86] -كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 3.

لقد حوت المسيرة حوالي350 ألف مواطن مغربي وبأمر من الملك الحسن الثاني سارت من المغرب إلى الأراضي الصحراوية بعد اجتياز الحدود بينهما حيث انطلقت من مدينة "طرفايا" في أقصى جنوب المغرب باتجاه مدينة "لعيون" الصحراوية، بهدف "إعادة" الأراضي إلى "الوطن الأم"، أما إسبانيا التي رفضت السلوك المغربي هذا، فقد جندت 14 سفينة حربية قبالة جزر الكناري منها اثنتين مزودة كل منهما بقاذفات للصواريخ جد متطورة لكن دون جدوى أو تأثير يذكر، فالجنرال "فرانكو" كان على فراش الموت، واختيار المغرب هذا التوقيت والظرف لم يكن صدفة وإنما بعد تأكده من أن وفاة الجنرال وشيكة الوقوع[87]، ولم تكن تهديدات الأمير خوان كارلوس في 02 نوفمبر أثناء زيارته لمدينة العيون بأنه سيواجه هذه المسيرة بكل الطرق بما فيها العسكرية، وتأكيده للصحراويين أن إسبانيا لن تترك الصحراء الغربية دون أن تجري فيها تقرير المصير[88]، سوى ربحا للوقت في انتظار ما تسفر عنه المفاوضات الجارية بين الأطراف المعنية.

وبالفعل، ففي هذه الفترة الحرجة كان لزاما على المستعمر الإسباني التحرك بسرعة وفي كل الاتجاهات ومع كل الاطراف، فدخلت إسبانيا في مفاوضات مع المغرب بوصفها أكثر المتحمسين لضم الإقليم، وكذا مع موريتانيا بحكم الجوار ومطالبها أيضا، إضافة إلى جبهة البوليساريو، وبعد الترجيحات في السياسة الإسبانية مالت الكفة إلى الاتفاق مع المغرب وموريتانيا بدل البوليساريو حديثة العهد، بوصفهما الأقدر على حفظ المصالح الإسبانية من دولة فتية غير مضمونة الولاء.

وبهذا سارعت إسبانيا إلى عقد تسوية من خلال الصفقة المعروفة بـ"اتفاقية مدريد" بعد شهر واحد فقط على إعلان نتائج الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية- الموقعة في 14 نوفمبر 1975م بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، - حيث حصلت بموجبها موريتانيا على الثلث الجنوبي للصحراء (وادي الذهب)، أما الساقية الحمراء فعادت للمغرب، مع احتفاظ إسبانيا بمصالحها الاقتصادية من استغلال الفوسفات والموارد البحرية- وإقامة قواعد عسكرية في المناطق الصحراوية مهمتها حماية جزر الكناري، واستفادت مدريد أيضا من سكوت المغرب عن سبتة ومليلية (أنظر

[87] - بوزيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص3.

[88]- Hafida Amyar, Op.cit, P 26.

الملحق رقم 03)، ولقد لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في الضغط على إسبانيا من أجل عقد هذا الاتفاق الذي خرجت حليفتها المغرب منه أكبر المنتصرين[89].

هذا الاتفاق وإن نص في إحدى بنوده أنه يحترم رأي السكان الصحراويين المعبر عنه من خلال الجماعة، فإن وثيقة القلتة التاريخية أبطلت هذا الزعم، حيث في 28 نوفمبر 1975م اجتمع في قلتة زمور 67 عضوا من بين 101 عضو من أعضاء الجماعة وهم الأشخاص الذين استطاعوا الفرار من المدن المحتلة، وأعلنوا عن حل الجماعة والتنديد بالمؤامرة الإسبانية المغربية، وتأييدهم لجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي معلنين انخراطهم فيها[90] (أنظر الملحق رقم 04).

لقد كان هذا الإتفاق محاولة من المغرب وموريتانيا لربح مبرر قانوني يبرر تواجدهم في الإقليم، ومحاولة إسبانية للحفاظ على مصالحها ما بعد الإنسحاب. غير أن هذا المبرر الضعيف في أصله يتوفر على ثلاثة ميزات مهمة: أولاً لا يحول "السيادة" على الاقليم بل "الإدارة " فقط، ثانياً: هذا التحويل يتم إلى كيان ثلاثي (إسبانيا، المغرب وموريتانيا)، ثالثا: هذا التحويل لا يتم إلا لمدة زمنية محددة (إلى غاية 26 فبراير 1976م) يصبح بعدها هذا الاتفاق لاغيا حتى ولو تحصل على شرعية دولية محولاً الوجود المغربي الموريتاني إلى وجود مصطنع. وقد صرح حكم الأمين العام المساعد المكلف بالشؤون القانونية في الأمم المتحدة وهو في نفس الوقت المستشار القانوني للمنظمة السيد "هانس كوريل" في حكمه الصادر بتاريخ 29 يناير 2002م، بأن: "إتفاق مدريد لم يسلم السيادة على الاقليم ولم يعطي لأي من موقعيه صفة القوة المديرة وهو أمر لم يكن بإمكان إسبانيا وحدها التصرف فيه بصفة إنفرادية " (النقطة السادسة من الحكم)[91].

كما كشف هذا الإتفاق بأن حلم الإمبراطورية المغربية من طنجة إلى واد السنغال التي بنت عليها المغرب إيديولوجيتها قد تكسرت فور إمضاء اتفاقية مدريد، وأنها لم تكن سوى ذرائع تبريرية للتوسع على حساب الجيران.

---

[89] - Stephen Zunes, The United States And The Western Sahara Peace Process, Journal Middle East Policy, Vol 5, Issue 4, 1998, P 131.

[90] - مصطفى كتاب، محمد بادي، مرجع سبق ذكره، ص129.

[91] - كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص3.

رغم ذلك وبحلول يوم 28 فيفري 1976م انتقلت رسميا كافة السلطات الاستعمارية الإسبانية في الصحراء الغربية إلى الحكومتين المغربية والموريتانية، لتنتهي بذلك فترة طويلة من الإستعمار الأوروبي وتُفتح صفحة جديدة من الصراع الدموي في هذا الإقليم، لكن هذه المرة بين من جمعتهم من قبل وحدة المصير في محاربة الإستعمار وفرقتهم الآن المصالح والحسابات الضيقة، بين المغرب وموريتانيا من جهة وجبهة البوليساريو الرافضة للاتفاق من جهة أخرى.

✓ ***المطلب الثاني: المرحلة الدموية في النزاع الصحراوي 1976م-1988م***

لقد كان لاتفاقية مدريد انعكاسا خطيرا على المنطقة بأكملها، حيث شهدت الصحراء الغربية تصعيدا خطيرا تمثّل في اجتياح القوات العسكرية المغربية-الموريتانية للأراضي الصحراوية عبر جهتين، من الشمال والجنوب، ولما كانت جبهة البوليساريو عاجزة عن مواجهة جيشين نظاميين في آن واحد، فقد ركّزت على الحلقة الأضعف في هذا الصراع وهي موريتانيا.

وقد تمكن الصحراويين بقيادة "الولي مصطفى السيد"من تحقيق نجاحات مرضية على صعيد تفجير الوضع الداخلي في موريتانيا، عبر استنزاف طاقاتها البشرية والاقتصادية وتحطيم معنويات جنودها، وإثارة الشارع فيها ضد حكومته، كما ارتكزت عمليات البوليساريو على ضرب العمق الموريتاني وجعل العاصمة "نواكشوط" هدفا ثابتا ومباشرا للعمليات العسكرية. وأمام تردي الأوضاع العامة للجيش الموريتاني وانعكاس ذلك على مناحي الحياة في البلاد، قام ضباط العسكر الموريتانيين بانقلاب أطاحوا من خلاله بنظام الرئيس "ولد داده" وإعلانهم رغبتهم في إخراج بلادهم من الحرب الدائرة في الصحراء. وبعد ذلك الإعلان بيومين، أعلن الصحراويين من جانبهم وقف إطلاق النار مع موريتانيا، ليترسخ ذلك بعقد اتفاق بالجزائر في 05 أوت 1979م [92] وتم بذلك خروج موريتانيا من الجزء الذي احتلته بموجب اتفاقية مدريد.

وبانسحاب موريتانيا من الحرب ركّزت البوليساريو نشاطها ضد القوات المسلحة المغربية، هذه الأخيرة-المغرب- اعتبرت اتفاق الجزائر عملا عدائيا موجها ضدها، فسارعت إلى احتلال المناطق الصحراوية الجنوبية فور انسحاب الجيش الموريتاني منها[93]، ليدخل هذا النزاع في مرحلة

---

[92] - صلاح الدين حافظ، ص 78.

[93] - طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص74.

جديدة أخرى وهي الصراع الثنائي المتمثّل في الحرب المغربية الصحراوية والتي لا زالت قائمة إلى اليوم ولو بطرق أخرى.

وقبل التطرق إلى الحرب التي دارت بين المغرب والبوليساريو يجدر التذكير هنا أن المغرب وبمحاولته احتلال الجزء الجنوبي من الصحراء الذي تخلت عنه موريتانيا سنة 1979م وجد نفسه في موقف حرج، فهو سيكون بذلك في موقع "إستعمال للقوة " يخرق الشرعية الدولية ما دامت موريتانيا لم تتوقع إتفاقاً لتسليمه هذا الاقليم، كما أن هذا الإنسحاب حول جبهة البوليساريو إلى طرف سياسي أكثر أهمية مما كانت عليه قبل ذلك. فمن جهة إستطاعت هزيمة موريتانيا عسكرياً مما جعلها تشكل عنصراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية الموريتانية وهي الدولة التي تتوفر على أطول حدود مع الصحراء الغربية[94]، وضمنت أيضا اعتراف موريتانيا بالجبهة ومطالبها مما عجل بعزلة المغرب الإقليمية والدولية.

أما عن الحرب المغربية البوليسارية، فقد دخل الطرفان في مواجهة عسكرية مباشرة ابتداءا من سنة 1979م، وهذا بعد الانسحاب الموريتاني من النزاع، ويمكن تلخيص أهم أطوار هذه الحرب في مرحلتين:

<u>01-المرحلة الأولى (1979-1980)</u>: ابتداءا من 1979 انطلقت البوليساريو في عملية واسعة ضد القوات المغربية عبر كل المناطق الصحراوية إلى غاية الحدود الصحراوية، والبداية كانت مع الهجوم على القوات العسكرية المتموقعة في المركز المنجمي ببوكراع و"طان طان"، وهو ما سمح للبوليساريو ببسط سيطرتها على ثلثي الأراضي الصحراوية و وصلت إلى غاية جنوب المغرب بواد درعا، ودخوله في معركة "ورقزيز" حيث تكبد فيها الجيش المغربي خسائر كبيرة في العتاد والجنود[95]، مما اضطر المغرب باللجوء إلى الدول الغربية الحليفة لتزويدها بالسلاح والتكنولوجية العسكرية، والبداية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية ثم من فرنسا، ومن هنا تدخل الحرب الصحراوية المغربية منعطف جديدا.

<u>02-المرحلة الثانية (1980-1991)</u>: هذه المرحلة سميت باستراتيجية الجدار المغربي، وهي الأطول على الإطلاق، فبعد الانتصار المحقق في معركة "ورقزيز" لم يستطع المغرب هضم

---

[94] - كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[95] - Paul Balta ,Op.cit, p.177.

الخسائر، فلجأ ابتداءا من ماي 1980م بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء جدار الدفاع المغربي، ويقول "أحمد دليمي" قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الصحراوي عن هدف بناء هذا الجدار أنه:"استراتيجية مخصصة لحماية المثلث الهام: العيون، سمارة، بوكراع، ولوضع سكان المنطقة خارج دائرة تأثير جبهة البوليساريو"[96]، بالإضافة إلى ذلك، فإن الجدار كان يهدف لتوفير الأمن للقوات العسكرية المغربية المرابطة في الصحراء، وتمكين المغرب من توسيع شبكات الطرق والمواصلات والهاتف والتمهيد لإدماج الصحراء في المملكة المغربية.

وبالفعل فالجدار الرملي له فاعلية كبيرة، فهو جدار مملوء بالرمال وارتفاعه من 03 إلى 15 متر، ومحيطه من 04 إلى 06 أمتار، وفي قاعدته محمي بفراغ "Fossé" أين يمكن أن تصدم به أي سيارة تتمكن من اجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة والمساحات الملغمة، ومجهز برادارات وبطاريات مخصصة لتمويل الأجهزة العسكرية بالكهرباء.

وقد بدء العمل بالجدار في أوت 1980م حيث أنجز أول جزء منه على مساحة 300كلم مربع، ينطلق من "ورقزيز" ليصل إلى سمارة لحماية مدينة العيون وبوجادور. أما الجزء الثاني لبوكراع فقد أنجز في 19 ديسمبر 1983م ويغطّي أمغالة، وينتهي في كربيشي، وانتهى من إنجازه في 20 فيفري 1984م، ومهمته فصل البوليساريو عن الطريق الأطلسي ومراقبة الحدود الموريتانية. و في ما بين19 أفريل و10ماي 1984م تم إنجاز الجزء الثالث من الجدار بمسافة 320 كلم، وهو يعزل مدينة جديرية عن حوزة (العاصمة المؤقتة للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية).

وفي الإجمال فإن 120.000 كلم مربع من أصل 284.000 كلم مربع مساحة الصحراء الغربية دخلت في العمل العسكري في إطار هذه الاستراتيجية، إلى أن تم إنجاز الشطر الرابع من الجدار في 15 جانفي 1985م لتصل المسافة إلى 17000 كلم، وهذا الجزء يحيد الحدود الجزائرية ويضم مدينة محبس، مع ترك مجال السيطرة على "تيفاريتي" و"بئر لحلو" القريبتين من الحدود الموريتانية تحت إشراف البوليبساريو. واستمر بناء هذا الجدار في 15 ماي و20أوت 1985 م وهو الجزء الخامس منه حيث يغطي هذا الجزء مسافة 1200 كلم، وبهذا يكون حوالي 2500 كلم من

---

96 - Martine de Froberville, Op. cit, p. 89.

الجدار تعزل 200.000 كلم مربع من مساحة الصحراء، لينتهي بعد أشهر قليلة من بناء الجزء السادس* الذي يمتد إلى غاية مدينة الداخلة الساحلية[97] (أنظر الخريطة رقم07).

إن استراتيجية الجدار الدفاعي المغربي كلّف المغرب أموالا طائلة أثّرت بشكل كبير على اقتصاده، وفي نفس الوقت لم تمنع الجيش الصحراوي من توجيه بعض العمليات القوية ضد القوات المغربية وهذا نتيجة لاستراتيجية معاكسة اعتمدها الصحراويين لاختراق الجدار، وعلى الرغم من بساطة هذه الاستراتيجية وافتقارها للوسائل الحديثة إلا أنهم استطاعوا أن يحققوا نتائج إيجابية لصالحهم.

إلا أنه مع مرور الوقت بدأت خسائر الحرب في ازياد، فارتفع عدد القتلى والجرحى والمفقودين والأسرى من الجانبين، كما أن نفقاتها أصبحت كبيرة خصوصا بالنسبة للمغرب الذي أنفق سنة 1981م لوحدها أكثر من 02 مليار دولار على هذه الحرب، أي 40.04% من ميزانيته وارتفعت نفقات الجيش والشرطة إلى 09 مليار درهم في 1980م من أصل 20 مليار درهم الميزانية الإجالية للمغرب أنذاك، وارتفعت ديون المغرب في سنة 1982م إلى 11 مليار دولار لتصل إلى 14 مليار دولار سنة 1986م أغلبهم ديون عسكرية[98].

إلا أن الطرفين أصبحا غير قادرين على مواصلة "سلام المقابر"، فالمغرب الذي اعتقد أن تفوقه في الأسلحة وعدد الجنود سيمكنه من ضم الأراضي الصحراوية إليه لم ينجح في تحقيق ذلك، والجيش الصحراوي أثر الجدار الرملي على تحقيق استراتيجيته العسكرية، ونتيجة لكل هذه المعطيات الميدانية وأخرى دولية تمثلت في بروز دور الأمم المتحدة من جديد في إقرار سلام أممي في المنطقة من خلال التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار العام 1991م، وبذلك أصبحت قناعة سائدة بين الطرفين للجوء إلى سلام الشرعية الدولية[99].

---

* تداولت بعض الصحف معلومات تشير بأن الجدار هو مشروع إسرائيلي، فقبل 05 أشهر من بناء الجزء السادس من الجدار قام وفد من إسرائيل بزيارة الإقليم الصحراوي الخاضع للسيطرة المغربية، نقلا عن:
Hafida Ameyar, Op.cit, p.5.

97- Paul balta, Op. cit, p 178.

98 - Clément Jean François, Le Conflit Du Sahara Occidentale, Revue Transferts D'armements et conflits locaux, Institut François de polémologie, Paris, 1986, P. P 133-139.

99 - Martine de Froberville, Op. cit, p 90.

ورغم الحرب التي كانت دائرة بين المغرب والبوليساريو إلا أنه كانت هناك بعض اللقاءات التفاوضية، حيث لم يغلقوا قنوات الإتصال بينهما معتمدين على الوساطات، لتتكاثف اللقاءات بعد أن ازدادت أعباء الحرب (المادية والنفسية) على الجانبين.

أما البداية فكانت عام 1978م أين جرت عدة لقاءات سرية بين المغرب والبوليساريو بالعاصمة المالية "باماكو"وهي الفترة التي كانت أيضا المفاوضات فيها جارية مع موريتانيا والبوليساريو، إلا أن وفاة الرئيس الجزائري "هواري بومدين" في أواخر هذه السنة جعل المغرب يوقف هذه المباحثات ريثما تتضح صورة مابعد "جزائر بومدين"، ليسيطر بعدها الجمود على مسار الاتصال المباشر بين الطرفين إلى غاية أفريل 1983م أين جرى لقاء بينهما بالعاصمة الجزائرية، تلاها لقاء سري آخر بـ "لشبونة" البرتغالية في جانفي 1985م، وما يمكن القول على هذه اللقاءات أنها لم تكن سوى لطرح وجهات النظر ومحاولة الطرف المغربي إقناع مسؤولي البوليساريو باللحاق بالأمة المغربية.

لقد وصف السياسي المغربي "السيد باهي محمد أحمد" في حديث مع صحيفة "الحياة اللندنية" يوم 15 أوت 1996م هذه اللقاءات بقوله: "جرت اتصالات عديدة في عواصم مختلفة، بعضها تميز بالانفعال والتوتر، وبعضها كان شديد الحساسية والمزايدات، والقليل منها كان موضوعيا"، أما الملك المغربي "الحسن الثاني" فقد صرح لجريدة "لوموند" الفرنسية في 10 فيفري 1984م بأنه: "...فعلا تم الاتصال، ولكن ليس لنقول لأولئك الأشخاص إننا مستعدون للتفاوض معهم، بل لنبين لهم مغربيتهم... "[100].

✓ ***المطلب الثالث:الدولة الصحراوية كرهان ديبلوماسي في النزاع***

إن نزاع الصحراء الغربية لم يكن حربا عسكرية فحسب، بل عملت الاطراف المتنازعة على كسب تأييد الدول والمنظمات، فتحركت جبهة البوليساريو إفريقيا ولدى دول عدم الإنحياز، وتحرك المغرب عربيا وغربيا، ولفهم حقيقة وأهمية الميدان الديبلوماسي في هذا النزاع، سنجعل من إعلان جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية سنة 1976م بمثابة "الترموماتر" لكل طرف -المغربي والبوليساري- في قياس حجمه على الساحة الدولية، ومدى قدرته على الإقناع وكسب التأييد العالمي، لذا سنبرز هنا هذا الحدث بشيء من التفصيل:

أ-إعلان قيام الدولة الصحراوية:

قبل يوم واحد فقط على انتهاء فترة الوجود الاستعماري الإسباني رسميا في إقليم الصحراء الغربية وانتقال كامل سلطاته إلى حكومتي المغرب وموريتانيا طبقا لما ينص عليه اتفاق مدريد الثلاثي، أقدمت جبهة البوليساريو على تنفيذ عمل فاجأ أطراف هذا الاتفاق وشكّل لها إرباكا كبيرا، تجلّى بإعلان الجبهة عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في منطقة "بئر الحلو" بالقرب من الحدود الصحراوية مع موريتانيا.

ففي ساعة متأخرة من ليلة 27 فيفري 1976م أعلن "الولي مصطفى السيد" بيانا قصيرا نقلته وكالات الأنباء العالمية عن إذاعة الجزائر قال فيه: "باسم الله وبعونه، وتجسيدا لإرادة الشعب العربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب، ووفاءا لشهدائنا الأبرار وتتويجا لتضحياتنا الجسام، يرتفع اليوم على أرض الساقية الحمراء ووادي الذهب علم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، وحدد البيان طبيعة نظام الدولة بأنه:"وطني ديمقراطي عربي، وحدوي الاتجاه، إسلامي العقيدة، تقدمي المنهج، وبأن الدولة الصحراوية دولة غير منحازة، تؤكّد التزامها بالمعاهدات الدولية وبمواثيق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتتمسك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان[101].

ولقد أصدر في اليوم الموالي وثيقة دستورية مؤقتة لهذه الجمهورية الفتية، نقتبس منها البنود التالية:

*المادة الأولى: الساقية الحمراء ووادي الذهب جمهورية عربية صحراوية.

*المادة الثانية: الشعب الصحراوي جزء من الأمة العربية وعضو في الأسرة الإفريقية ومن ثم للعالم الثالث.

*المادة الثالثة: الإسلام دين هذا الشعب، واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

*المادة الخامسة: الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق.

*المادة السادسة: المواطنون جميعا سواء أمام القانون ومتساوون في الحقوق والواجبات.

*المادة العشرين: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، والمتهم بريء إلى أن تثبت إدانته[102].

---

[100] - طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.

[101] - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص20.

[102] - مصطفى كتاب، محمد بادي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

لقد أستغلت الجبهة الفراغ القانوني الذي وقع بعد اتفاقية مدريد وأعلنت تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وقد نجمت عن ميلاد دولة صحراوية تطالب بكل إقليم الصحراء الغربية الموجود في الحدود الدولية المعترف بها انعكاسين اثنين هما:

أولاً: إمكانية إستعمال الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقها في الدفاع الشرعي ضد المغرب الذي غزى أرضها. كما أن مراقبة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بإستمرار لجزء من إقليم الصحراء الغربية كما حدث بدون إنقطاع منذ 1976م إلى غاية يومنا هذا (تراقب حالياً الاقليم الموجود شرق الجدار) يشرع لها حق الرد العسكري في حالة ما يحاول المغرب القيام بأي نشاط عسكري لاحتلال هذه المنطقة.

ثانياً: وجود الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يفترض أن حل النزاع لا يهدف فقط إلى إمكانية حصول الشعب الصحراوي "على دولة مستقلة وذات سيادة " مادامت هذه توجد فعلاً، بل سيشكل وسيلة تساعد السكان الصحروايين المحليين على إقرار ما إذا كانت الدولة، الموجودة فعلاً، أي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تريد الاندماج مع المغرب أو تفضل الاستمرار في الاستقلال مسترجعة المنطقة المحتلة من طرف المغرب.

وبإعلان البوليساريو قيام الجمهورية الصحراوية فقد نفـّذت أحد بنود برنامجها السياسي، وانتقل هذا البرنامج السياسي النظري إلى أول مراحل التطبيق العملي، ولم يمر سوى ستة أشهر عن هذا الإعلان، حتى تم إصدار دستور الجمهورية العربية الصحراوية من خلال المؤتمر الثالث للجبهة، وضم مقدمة و31 مادة موزعة على أبواب، حيث تقول المقدمة: « الجمهورية العربية الصحراوية حصيلة الكفاح البطولي والتاريخي للشعب الصحراوي للحفاظ على استقلاله الوطني ووحدة ترابه وتجسيدا لإرادته في الحياة الحرة الكريمة، وذلك انسجاما مع قرارات الهيئات الدولية التي تعترف بحقه الثابت في تقرير مصيره واستقلاله»، ثم تمضي مواد الدستور الأولى والثانية والثالثة والرابعة تحدد هوية الشعب ونظامه، بأن الجمهورية جزء من الوطن العربي والأسرة الإفريقية، تنتمي إلى العالم الثالث وتُدين بدين الإسلام مصدر القوانين، وتتحدث العربية وتؤمن بوحدة المغرب العربي[103].

وقد تم تعديل هذا الدستور في أوت 1995م أين أصبح الدستور يحوي 120مادة وسبعة بنود خاصة موزعة على سبعة فصول، وأهم ما مسه من تغيير تمثّل في طبيعة الحكم والمؤسسات

---

[103] - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 45.

السياسية، فقد تم تبني النظام الشبه الرئاسي واستحداث المجلس الدستوري، أما في مجال الحقوق الاقتصادية فقد تم تبني نظام اقتصاد السوق، وحرية الملكية الفردية(أنظر الملحق رقم 05).

ب-اعتراف الدول بالجمهورية العربية الصحراوية:

منذ إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية، عملت جبهة البوليساريو على التحرك في نطاق ديبلوماسي خارجي لكسب عدد كبير من الاعتراف الدولي بها، فهي انطلقت في معركة جديدة هي المعركة الديبلوماسية بموازاة معركتها العسكرية ضد المغرب وموريتانيا، ثم مع المغرب لوحده ابتداءا من 1979م[104]، وبالفعل فقد نجحت الديبلوماسية البوليسارية المدعومة بقوة بالجزائر-التي كانت نشطة في الدوائر العربية والإفريقية ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة- من كسب اعتراف العديد من الدول بـ-ها[105]، فكانت مدغشقر أول الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية في 28 فيفري 1976 ثم البورندي في 01 مارس 1976م فالجزائر في 06 مارس 1976م، لتتوالى الاعترافات بالجمهورية العربية الصحراوية خصوصا من الدول الإفريقية والآسيوية، وعاما بعد عام فرضت الجبهة نفسها دبلوماسيا على الساحة الدولية، إلى غاية أن أصبحت الجمهورية الصحراوية دولة كاملة العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1984م ثم عضوا مؤسسا للاتحاد الإفريقي عام 2004م. وكانت الشرعية الدولية للجمهورية الصحراوية تدعمت من خلال اللائحة الأممية 3437 (XXXIV) الصادرة في 04 ديسمبر 1979م من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تعترف فيها بجبهة البوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي[106].

وإلى غاية اليوم، أكثر من 70 دولة تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية، ولازالت هذه الجمهورية تلقى المزيد من الاعترافات رغم المحيط الدولي الغير مساعد والذي يميزه خُفوت مناصرة حركات التحرر، فآخر اعتراف جاء من الإكوادور في 2006م، وقبله كينيا وتنزانيا والأورغواي في 2005م وجنوب إفريقيا في 2004م، إضافة عدة مكاتب رسمية في العديد من دول العالم خصوصا في أوروبا(أنظر الملحق رقم 06).

وأمام هذا الوضع التي كانت فيه البوليساريو تتقوى على الساحة الدولية، كانت وضعية الرباط تنهار خصوصا بعد خروج موريتانيا من الصراع، مما دفع بالمغرب إلى تحضير هجوم ديبلوماسي مضاد في اتجاهات مختلفة، فبالنسبة للدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية، فقد تعاملت

---

104 -Martine de Froberville, Op. cit. , p 69.

105 - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المغرب معها بطريقتين، فإما أنها قطعت علاقتها الديبلوماسية مع بعض هذه الدول- وإن كانت قليلة- إلا أنها كانت مع الدول الأكثر تحمسا مع الجمهورية الصحراوية كإثيوبيا في 09مارس 1979م ، ليبيا في 18 أفريل 1980م، كوبا في 22 أفريل 1980م، أو محاولة الضغط على بعض الدول من خلال الفوسفات، حيث قرر المغرب بعد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في "فريتاون" في جويلية 1980م بعدم بيع الفوسفات للدول التي تعترف بهذه الجمهورية والتي قصدت من خلالها بالتحديد الدول الإفريقية، وقد نجحت المغرب بهذا الإجراء من منع اعتراف دول إفريقية جديدة بالجمهورية العربية الصحراوية على الأقل لفترة مؤقتة، كما نجح المغرب وبفضل ضغوطات مستمرة وتحركات مكثفة من إقناع بعض الدول من سحب اعترافاتها بالجمهورية الصحراوية، حيث بلغ عددها ما يربو عن العشرين دولة كالبنين، ساوتومي وبرانسيب، التشاد، غينيا الاستوائية، بوركينافوسو، ليبيريا، مدغشقر والهند[107].

ولعل أكبر إخفاق لجبهة البوليساريو كان على المستوى العربي، فرغم أن البوليساريو عند قيامها ومطالبتها باستقلال الصحراء لم تغفل بعدها القومي كما يقول "مؤسسها الولي مصطفى"، إلا أن الدول العربية لم تعط حتى الفرصة للجبهة من أجل توضيح موقفها، فقد شهدت الساحة العربية نشاطات ومحاولات للجبهة لم تكلل بالنجاح، فقد ذهب وفد إلى الجامعة العربية لكنه لم يستقبل وتم تجاهله، وكذلك الحال في مصر والسودان، ولم يعرض الصحراويون قضيتهم لدى دول الخليج لمعرفتهم المسبقة بالرد. وكانت الدولة العربية الوحيدة من خارج المغرب العربي التي أبدت اهتماما بالموضوع هي سوريا وقد تطور ذلك كثيرا لحد وجود بعثات طلابية ومستوى من العلاقة الرسمية خاصة على مستوى القيادة القطرية لحزب البعث السوري.

وفي مقابل هذا الإخفاق للبوليساريو على الساحة العربية كان هناك نجاحا مغربيا، إذ استطاع أن يقدم القضية كقضية تحرير واسترجاع لأراضيه، وكان يقدم نفسه بوصفه المدافع عن الوحدة والقومية العربية[108]، ومصورا البوليساريو كحركة انفصالية ومجموعة مرتزقة تعمل ضد الوحدة الوطنية، وهذا ما كان له الأثر الكبير في مواقف الدول العربية، حيث أن غالبية أعضاء جامعة الدول العربية عارضت الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية.

---

[106] - Martine de Froberville, Op. cit. , p. 69.

[107] - Maurice Barbier, Le conflit du Sahara occidental, (Paris: L'harmattan, 1982), p.p 297,298.

[108] - سليمان ولد محمد سدينا، مرجع سبق ذكره، ص 05.

إن الموقف العربي من نزاع الصحراء الغربية أثر في علاقات الجزائر العربية، خصوصا مع دول الخليج، على رأسها المملكة العربية السعودية، التي كانت تدعم المغرب دعما ماليا، وتواصل تأثيرها على موقف الإمارات والبحرين وعمان وقطر من أجل مساعدة النظام الملكي المغربي[109].

وفي ختام هذا المطلب نقول أنه وبعد مضي ما يقارب العقدين من الزمن على النزاع في الصحراء الغربية (1975م-1988م)، أخذ خلاله أشكالا وأبعادا سياسية وعسكرية ودبلوماسية، إفريقية ودولية، وبعد أن أنهكت الحرب قوى الأطراف المتنازعة واستنزفت طاقاتها، جاءت نهاية الثمانينيات لتكون خطوة جديدة نحو إيجاد حل سلمي للقضية في إطار الشرعية الدولية. وتكثفت الجهود الدبلوماسية الدولية خصوصا بعودة العلاقات بين الجزائر والمغرب، التي خلقت انطباعا عاما بإمكانية انعكاس ذلك على مستقبل القضية الصحراوية، فمن 12 إلى 22 جويلية 1988م جرت محادثات سرية بالطائف بالمملكة العربية السعودية بين ممثلي جبهة البوليساريو والمغرب، ورغم أن هذه المحادثات لم تسفر عن أي نتائج ملموسة إلاّ أنـها خلقت جوا لاستمرار لقاءات الحوار بينهما.

[109] - عبد القادر محمودي، النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985، (الجزائر، منشورات ANEP، 2002)، ص305.

• المبحث الثالث: الصفة القانونية، الإقليمية والدولية للنزاع

✓ المطلب الأول: الجانب القانوني في نزاع الصحراء الغربية

إن النزاع في الصحراء الغربية قائم ما بين الشعب الصحراوي الذي تمثله جبهة البوليساريو وبين المغرب، وهو ما اعترفت به كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في مجموعة من القرارات والتوصيات منها قرار اللجنة 4 التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20-11-1979م. لذا فيتم تطبيق القواعد المتعلقة بتصفية الاستعمار في هذا النزاع، وقواعد القانون الدولي الخاص باللاجئين وكذا حق الشعوب المستعمرة في الكفاح المسلح.

أما القواعد المتعلقة بتصفية الاستعمار في هذا النزاع فإنه ومنذ 1963م أدرج الإقليم في قائمة المستعمرات لدى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة. وينص ميثاق هذه المنظمة الأممية على حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها والاستقلال، وهو من أهم المبادئ الذي فرض نفسه على الجميع وصار قانونا أساسيا في تصفية الاستعمار، وعليه فقواعد القانون الدولي التي يجب تطبيقها على القضية الصحراوية من أجل إيجاد حل عادل لها، هو هذا المبدأ الذي يتطلب حماية من قبل المجتمع الدولي كقاعدة آمرة ينبغي الامتثال لها[110].

وبالفعل فقد حاولت الهيئة الأممية تطبيق هذا المبدأ منذ الاحتلال الإسباني من خلال عدة قرارات نلخصها في الآتي:

أ- في 11 نوفمبر 1960م أعلن ممثل إسبانيا لدى الأمم المتحدة أمام لجنة تصفية الاستعمار عن قبول حكومته تقديم المعلومات حول الأقاليم المحددة في الفصل السادس المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة. وبذلك تكون إسبانيا قد اعترفت بممارسة الجمعية العامة لاختصاصها على الأقاليم التابعة لها باستثناء جزر الكناري ومنطقتي "سبتة ومليلية"، وشرعت إسبانيا بالفعل في تقديم معلومات حول مستعمراتها إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة يوم 18 ماي 1961 حول كل من غينيا الاستوائية والصحراء الغربية.

---

[110]- عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص 91.

ب- لقد اعترفت إسبانيا بمبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1963م وذلك بقبولها إدراج إقليم الصحراء الغربية ضمن قائمة الأقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي، وهي القائمة التي أعدتها لجنة تصفية الاستعمار، وبعد ذلك طالبت الجمعية العامة الحكومة الإسبانية بتطبيق حق تقرير المصير عن طريق إصدار قرارات عديدة مثل القرار 2229 و3254 و2428 و2983 وبلغ عدد القرارات عشرة، كان صدورها في الفترة مابين 1965م و1975م.

ج-يوم 20نوفمبر 1970 أعلنت إسبانيا عن قبول فكرة الاستفتاء على أن ينظّم باتفاق مع الدول المجاورة وتحت إشراف ملاحظين دوليين حتى يتمكن سكان الإقليم الصحراوي من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

د- يوم 26 نوفمبر 1972م صرح ممثل إسبانيا أمام لجنة تصفية الاستعمار بأن حكومته ستنظم الاستفتاء في الصحراء الغربية، ولا بد من العمل على إعداد المناخ المناسب لذلك.

هـ- في 20 ماي 1974م وفي منظمة الأمم المتحدة أعلنت الحكومة الإسبانية بأن الاستفتاء سيكون تنظيمه تحت إشراف الهيئة الأممية خلال الفصل الأول من عام 1975م، هذا القرار أثار ردود فعل لدى المغرب الذي أعلن ملكه الحسن الثاني أن صيغة الاستفتاء يجب أن تكون كالآتي: الاختيار مابين البقاء تحت وصاية الإسبان أو الاندماج في المغرب، فكان رد فعل الجنرال فرانكو قويا، حيث أرسل رسالة إلى الجمعة الصحراوية- الجمعية العامة الصحراوية- أكد فيها أن الدولة الإسبانية تكرر بأن الشعب الصحراوي هو وحده الذي يحدد اتجاهه ولا يحق لأحد أن يغير إرادته.

و- في جويلية 1974م بلغت الحكومة الإسبانية عن طريق وزيرها للخارجية سفراء كل من المغرب وموريتانيا والجزائر في مدريد بقرب الإعلان عن وضع الصحراء الغربية الجديد الذي يهدف إلى وضع حق تقرير المصير حيز التطبيق الفعلي.

ي- وفي شهر ماي 1975م كونت الجمعية العامة لجنة خاصة كلّفتها بدراسة الوضعية في الصحراء الغربية وذلك عن طريق إيفاد بعثة تحقيق إلى عين المكان، وكانت هذه البعثة متكونة من ممثلي

ثلاثة بلدان هي: إيران، ساحل العاج وكوبا، وقدمت تقريرها في 15 أكتوبر 1975 الذي أكدت فيه بأن سكان الإقليم يرغبون في الاستقلال التام وأنهم ضد أي ضم[111].

ولكن، بانسحاب إسبانيا من الإقليم، ودخول أطراف النزاع المباشرين (المغرب والبوليساريو) في حرب دامية خلال أعوام الثمانينيات، قلّص من دور الأمم المتحدة ومن ثم من إمكانية تطبيق حق تقرير المصير إلى غاية سنة 1991م العام الذي تم فيه توقيع وقف إطلاق النار وتقديم الأمم المتحدة مشروع للتسوية يقضي بتنظيم استفتاء تقرير المصير[112].

فيما يخص مشكلة اللاجئين الصحراويين فتحكمها في سياقها القانوني اعتبارات تتصل بتعريف اللاجئ ومدى تطابق هذا التعريف على اللاجئين الصحراويين من جهة، وماهية الحقوق الأساسية المقررة للاجئين وفقا لما قررته المواثيق الدولية سواء منها ما يتعلق بحقوق الإنسان بصفة عامة أو بوضع اللاجئين بصفة خاصة من جهة أخرى[113].وقد جاءت المحاولات الأولى في إطار الوثائق الدولية لتعريف اللاجئ متمثلة في اتفاقية جنيف الموقعة في 28-07-1951م واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية. والقانون الدولي للاجئين هو فرع من فروع حقوق الإنسان وضع لحماية الأفراد في الظروف الخاصة كالحروب والنزاعات الدولية المسلحة.

أما اتفاقية جنيف فتنبع أهميتها من أنها تعطي تعريفا واضحا للاجئ، كما أنها تمنع إعادة اللاجئين إلى الأراضي التي يتعرضون فيها للخطر، كما تضع حد أدنى من المقاييس الخاصة برعاية اللاجئين بما في ذلك حقوقهم والواجبات التي عليهم أن يحترمونها تجاه الدولة المستقبلة.

وفيما يخص صفة اللاجئ فهي تطلق حسب الاتفاقية على كل شخص تتوفّر فيه مجموعة من الشروط، هي:

01- أن يكون خارج بلده الأصلي.

02- الشعور بالاضطهاد الذي يكون على أساس عرقي، ديني، الجنسية، أو الانتماء إلى جماعة معينة، والحق في التعبير عن الآراء السياسية.

---

[111] - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، 110.

[112] - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص ص 92،93.

[113] - حسن السيد نافعة، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، (معهد البحوث والدراسات العربية، دار الهلال، 1993)، ص 15.

وقد أصبح التعريف الأمثل للّاجئ حاليا هو أنه ذلك الشخص المضطر إلى ترك بلده لاعتقاد حقيقي بالخوف من الاضطهاد على حياته أو كيانه بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو رأيه السياسي[114].

وحقوق اللاجئين عامة هي حقوق الإنسان الأساسية كما وردت في الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وقد نصت اتفاقية جنيف الرابعة في 12 أوت 1949م لحماية المواطنين وقت الحرب في مادتها 49 الخاصة بإجراءات الترحيل والنقل والإجلاء على أنه تحظر على سلطات الاحتلال الإبعاد الفردي أو الجماعي خارج الأراضي المحتلة مهما كان الدافع، وأجازت لها بشروط خاصة تتصل باعتبارات أمن السكان أو المقتضيات العسكرية أن تتخذ إجراءات محددة، وقررت الاتفاقية في نفس الوقت إعادة المبعدين والذين تم إجلاؤهم إلى ديارهم فور توقف الأعمال العدائية.

أما القرارات الصادرة على المستوى الجهوي، فنجد اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الموقع عليها سنة 1969م حيث تؤكد على احترام وضعية اللاجئين وفقا لما نصت عليه اتفاقية جنيف1951م [115].

واللاجئين الصحراويين الذين فروا من بلادهم الأصلي وهجروا ديارهم بسبب الاجتياح المغربي للأراضي الصحراوية ابتداءا من العام 1976م، رافضين ضم المغرب للصحراء الغربية، وهو ماأنتج فرض بالقوة لهذا القرار على كامل الصحراويين، مما اضطرهم ذلك للجوء إلى الحدود الجزائرية، أين فتحت لهم الجزائر أراضيها بولاية تندوف الحدودية وأقاموا فيها مخيمات للاجئين.

وفي زياراتي المتكررة لهذه المخيمات لاحظت أن وضعية اللاجئين الصحراويين أحسن مما نسمع عن وضعيات أخرى للاجئين عبر العالم، خصوصا من حيث التنظيم والتكفل الصحي بهم برغم تزايد عددهم، هذا التزايد راجع لسببين، الأول هو ارتفاع نسبة المواليد مما أدى بارتفاع النمو الديمغرافي للصحراويين نتيجة تشجيع جبهة البوليساريو لذلك، والثاني هو استمرار التحاق

---

[114]- HCR -Les réfugies dans le monde et l'introduction a la protection international des réfugies, publication des Nations Unie, juin 1992.

[115] - حسن السيد نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الصحراويين الفارين من الأراضي الموجودة تحت السيطرة المغربية بسبب تعرضهم لانتهاكات ومضايقات كبيرة.

الجانب القانوني الثالث للنزاع هو الكفاح المسلح، حيث أن الحرب التي دارت رحاها في الصحراء الغربية قبل التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار العام 1991م والتي انطلقت بتأسيس جبهة البوليساريو وجناحها العسكري، تصنّف ضمن الحروب الدفاعية، إذ تعتبر شكلا من أشكال المقاومة ضد الغزو والاحتلال. ولكن ما مدى مشروعيتها في إطار قواعد القانون الدولي.

إن مشروعية أي حرب من عدمها تتوقف على الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها تلك الحرب ومدى تطابق الأهداف مع القواعد القانونية الدولية، فأهداف الحرب الصحراوية من جانب الصحراويين كانت من أجل تحقيق الاستقلال التام فتكوين دولة مستقلة ضمن الحدود الجغرافية والتاريخية للإقليم الموروثة عن عهد الاستعمار الإسباني، والهدف الثاني هو عودة اللاجئين الصحراويين إلى الصحراء الغربية، ويكون تحقيق هذين الهدفين عن طريق مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي بتنظيم استفتاء وفقا لما نصت عليه العديد من القرارات والتوصيات واللوائح الدولية لا سيما قرارات منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية.

وتتضح لنا هذه الأهداف في المواثيق والبيانات الرسمية الصادرة عن جبهة البوليساريو، حيث نجد المؤتمر الرابع المنعقد سنة 1978م كان شعاره "الكفاح المستمر لفرض الاستقلال الوطني والسلام"، وفي البيان السياسي الصادر عن هذا المؤتمر حددت الجبهة أربعة شروط من أجل وضع نهاية للحرب الدائرة في الصحراء الغربية، وهي:

- الاعتراف بحدود الإقليم الصحراوي الموروثة عن العهد الاستعماري.

- الاعتراف بالسيادة الوطنية للشعب الصحراوي على كامل ترابه واحترام حقه المشروع في تقرير مصيره والاستقلال.

- الاعتراف بسيادة الجمهورية العربية الصحراوية من قبل جيرانها واحترام مبدأ عدم اللجوء إلى القوة في علاقاتها وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

- احترام جيران الجهورية العربية الصحراوية لمبدأ تسوية الخلافات بالوسائل السلمية[116].

وبالرجوع إلى القانون الدولي نجد تعريفات عديدة للحرب التي تعني في أبسط صورة أنها حالة صراع مسلح ما بين وحدات دولية من أشخاص القانون الدولي العام، ثم أن الاعتراف بالثوار كطرف محارب يجعل لهؤلاء الثوار مركزا دوليا ويعاملون في حدود معينة، كما لو كانوا من الخاضعين للقانون الدولي، ويترتب على هذا الاعتراف سريان تطبيق قانون الحرب في العلاقة القائمة بين طرفي النزاع.

ثم وإن كان ميثاق الأمم المتحدة في المادة "12 من الفصل الثالث" يلزم أعضاء المجتمع الدولي بفض منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر، كذلك الفقرة الرابعة من نفس المادة التي تمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الاستقلال السياسي لأية دولة أو ضد سلامة أراضيها، إلا أن الواقع الدولي يفرض حالات معينة يعتبر فيها استخدام القوة عملا مشروعا ومتفقا مع أهداف منظمة الأمم المتحدة، من هذه الحالات حالة الدفاع الشرعي التي تنص عليها المادة (51) من الميثاق ويكون ذلك عندما تتعرض دولة من الدول لاعتداء بالقوة المسلحة.

ثم إن الدفاع المشروع يعتبر اختصاصا مخولا للدولة استثناءً لكي تخرق قاعدة معينة من قواعد الأمن الدولي، وهو حق في القانون الدولي استثناء من المنع العام للجوء إلى القوة، وأهم الحقوق التي يحميها حق الدفاع الشرعي هو حق سلامة الإقليم وحق الاستقلال السياسي وحق تقرير المصير.

ولذلك فكفاح الشعوب المستعمرة ضد المستعمرين من جهة ومساعدة الدول الأخرى لها من جهة ثانية يكون مبنيا على حق هذه الشعوب في استعمال حقها في الدفاع الشرعي طبقا للمادة 51 من الميثاق الأممي.

إن هذا التكييف القانوني لحركات التحرير الوطنية والحروب التي تخوضها ضروري من أجل تصفية الاستعمار ولاسيما مع عجز المنظمات الدولية في أن تضمن عمليا لكل البلدان والشعوب المستعمرة التمتع بحقها في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة رقم 1514. ومن هنا فمشروعية الحرب التي قادتها جبهة البوليساريو كممثل وحيد وشرعي للشعب الصحراوي أو التي قد يقودها مستقبلا إن لم يتحقق حل تطبيق استفتاء تقرير المصير المتّبع من طرف الأمم

[116] - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص ص 169- 170.

المتحدة، هي حرب تستمد قرائن شرعيتها من أهم مصادر القانون الدولي وأكثرها قوة وقيمة، وهي المواثيق الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة[117].

✓ ***المطلب الثاني: الطابع الإقليمي للنزاع الصحراوي***

لقد كان نزاع الصحراء الغربية إحدى نقاط الإلتقاء بين دول المغرب العربي أثناء وجود الإستعمار الإسباني بالمنطقة، حيث كانت تجرى عدة لقاءات وتنسيقات بينهم خصوصا بين الجزائر والمغرب وموريتانيا-الدول الحدودية للصحراء الغربية- للضغط على إسبانيا من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي، إلا أن هذا التوافق سرعان ما تكسر بعد اتفاقية مدريد، وتصبح الصحراء الغربية نقطة الخلاف التي عصفت بالعلاقات بين دوله خصوصا بين الجزائر و المغرب.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى موريتانيا بعد إنسحابها من النزاع وموقف ليبيا كأول دولة دعمت حركة البوليساريو، لنتوقف بشيء من التفصيل عند موقف الجزائر الذي لازال إلى الآن يثير الكثير من التساؤلات.

بالنسبة لموريتانيا، ومنذ توقيعها على اتفاق الجزائر مع البوليساريو عام 1979م وخروجها النهائي من الحرب، أصبحت خارج دائرة الصراع في الصحراء الغربية، وعبرت عن التزامها بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، واعترفت بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي وبالجمهورية العربية الصحراوية سنة 1984م، لتصبح دولة ملاحظة فيما بعد إثر مباشرة مسار التسوية الأممي بين المغرب والبوليساريو العام 1988م، ومكتفية بلعب دور الحياد في النزاع المغربي البوليساري، وهو موقف أرادت من خلاله الابتعاد عن الضغوطات التي قد تواجهها مستقبلا.

أما ليبيا فهي أول دولة ساعدت البوليساريو، حيث بحكم التوجهات الثورية لها وجدت فيها البوليساريو حليفا سخيا مدها بالمال والسلاح والتكوين على مدار سنوات طويلة خصوصا مع بدايتها، وإن كانت السياسة الليبية المتقلبة قد عرضت ذلك الدعم لنوبات مد وجزر حسب مواقف المغرب[118].

---

[117] - المرجع نفسه، ص ص 171-172.

[118] - سليمان ولد محمد سدينا، مرجع سبق ذكره، ص 6.

إن الدعم الليبي طيلة استمراره (حتى 1985/1984) شكل السند الأهم اقتصاديا وعسكريا، لأن ليبيا هي التي فتحت خطا تمويليا غير محدود لجبهة البوليساريو، مما مكن الأخيرة من ابتياع السلاح المتطور من الأسواق التي لم تكن ممنوعة عليها (البلدان الشرقية)، إلا أنه وبعد اتفاق "وجدة" عام 1985م بين المغرب وليبيا لإنشاء شبه وحدة بينهما والتي دامت حتى عام 1987م، غيرت ليبيا من مواقفها الداعمة لمطالب البوليساريو باتجاه دعم المغرب[119]، حيث استطاع الملك الحسن الثاني بمهارة دبلوماسية قطع الدعم الليبي عن جبهة البوليساريو، وحتى بعد أن أدان الملك اتفاق وجدة في 1986م لم تعد ليبيا لدعم جبهة البوليساريو كما في السابق[120]. واكتفت بموقف الحياد ودعم جهود الأمم المتحدة، مع حرصها على إبقاء نوع من الروابط مع البوليساريو باستقبال وفود الطلبة الصحراويين للدراسة.

<u>موقف الجزائر:</u>

يعتبر موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية من بين المواضيع التي اختلفت حولها الآراء و التحليلات، كون أن هذا البلد ذو الوزن الإقليمي المعتبر ساند جبهة البوليساريو ودعمها ديبلوماسيا وسياسيا وعسكريا، ودافع عنها في كل المحافل الدولية، وموقفه بالغ الأهمية في تحديد مصير النزاع ومآلاته، ولكي نفهم حقيقة هذا الموقف سنعود إلى مواقف الجزائر في مثل هذه القضايا، ونسوق مختلف الاتهامات التي وجهتها المغرب إلى الجزائر حول موقف هذه الأخيرة من النزاع.

لقد انتهجت الجزائر ومنذ استقلالها خطّا ثوريا تقدميا مدعما لحركات التحرر في إفريقيا والعالم، فلقّبت بـ "مكة الثوار*"، و دافعت عن حق الشعوب في تقرير مصيرها في محافل دولية عديدة، كما فعلت في قضية بروناي وسيرينام، وكذا تيمور الشرقية، وضمن هذا الإطار يندرج نزاع الصحراء الغربية، حيث أن الجزائر ومنذ استقلالها دعت إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي وهو

---

[119] - بوزيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[120] - كارلوس رويث ميقال، الصحراء الغربية: 1975 – 2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر، <u>نشرة معهد "إيلكانو الملكي"</u>: رقم 40/2005 - تحليل (ترجمة مصطفى محمد الأمين) ، <u>http://www.realinstitutoelcano.org/analisis/711.asp</u>، 2005/03/30، ص 2.

* - لقب أطلقه على الجزائر زعيم الكفاح الثوري الإفريقي "كابرال".

تحت الإحتلال الإسباني، ونسقت جهودها مع كل من المغرب وموريتانيا من أجل وضع حد عاجل للاحتلال الإسباني (لقاء تلمسان 1970م، لقاء تواديبو-بيان الرباط 1973م)[121].

لقد رأت الجزائر بأن أي تسوية مرضية للمشكلة لا يمكن الوصول إليها إلا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة خاصة القرار 1514 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر1960م والذي يتناول بصفة عامة مشكلة إزالة الاستعمار عن الأراضي التي لا تزال تحت السيطرة الأجنبية، والقرار 3292 الذي يوضح دون التباس ضرورة القضاء على الاستعمار، كما تمسكت الجزائر بضرورة تأكيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، واعتبار الأمم المتحدة الإطار الوحيد الملائم لتسوية عادلة وحقيقية، ورفضت الموافقة على أي حل لم تشارك في تحضيره وتطبيقه كاتفاقية مدريد مثلا، وذلك بوصفها دولة مهتمة بنزاع واقع على حدودها[122]. وبالفعل، فقد كانت اتفاقية مدريد نقطة بداية الخلاف الفاصل بين الجزائر والمغرب، حيث رفضت الجزائر الاتفاق واعتبرت المسيرة الخضراء المغربية عملية انتحارية.

وبقيت الجزائر تطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وإجراء استفتاء حر ونزيه للشعب الصحراوي مستعملة ثقلها الديبلوماسي قاريا ودوليا، وهو ما فتح الباب لتوتّر خطير في العلاقات الجزائرية المغربية، خصوصا بعد أن دعمت الجزائر وبصورة علنية جبهة البوليساريو ماديا ومعنويا، وفتحت حدودها لآلاف اللاجئين الصحراويين، واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية[123].

إن الموقف الرسمي الجزائري من نزاع الصحراء الغربية يمكن تلخيصه فيمايلي:

1- التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

2- حق مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها ومن بينها الشعب الصحراوي.

3- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار والتشبث بوحدتها الترابية.

---

[121] - عز الدين شكري، ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية المغربية، مجلة الوحدة، أسبوعية جزائرية، السنة الخامسة عشرة، عدد 498، 12 أفريل 1991، ص 56.

[122] - خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[123] - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص 201.

4- النزاع الصحراوي هو مشكل تصفية استعمار يجب أن يسوى وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة ولوائح منظمة الوحدة الإفريقية[124].

5- الجزائر ليست طرفا في نزاع الصحراء الغربية ومختلف قرارات الأمم المتحدة تبين بوضوح طرفي النزاع وهما "المغرب والبوليساريو".

6- الجزائر تسعى لإقامة علاقات أخوية وحوار دائم مع المغرب، ولا تقبل أي وساطة في علاقتها مع المغرب[125].

إن هذا الموقف الواضح للجزائر الداعم لجبهة البوليساريو والقاضي بضرورة إجراء استفتاء تقريرالمصير قوبل برفض شديد من طرف المغرب، وساقت هذه الأخيرة عدة اتهامات للجزائر، وحشدت وسائل إعلامها ودبلوماسيتها للتأكيد بأن النزاع هو مغربي جزائري محض، فاعتبرت المغرب بأن:

1. الجزائر تريد اقتطاع قطعة من الصحراء الغربية لصالحها وفتح طريق بري نحو المحيط الأطلسي لتسهيل تمرير مواردها الطاقوية، خصوصا مادة الحديد الموجودة في غار جبيلات بالقرب من الحدود الصحراوية.
2. طبيعة النظام المغربي هو الذي يقلق النظام الجزائري.
3. الجزائر تريد إشغال المغرب عن مطالبتها بمنطقة تندوف.
4. الجزائر تريد احتكار الزعامة في المغرب العربي، من خلال إضعاف المغرب.
5. الجزائر تريد دولة ضعيفة على حدودها، تسيرها كيفما تشاء وتنهب ثرواتها مستقبلا، وتوجهها ضد المغرب.
6. البوليساريو مرتزقة وهي صنيعة جزائرية وبالأخص من طرف الرئيس الجزائري "بومدين" و "العسكر" لا غير.

---

[124]- بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، (الجزائر: وحدة بن بولعيد،)1987، ص 269.

[125]-Anonyme, Sahara occidentale, www.mae.dz, 05/11/2004, P 1.

تعتبر هذه أهم الاتهامات التي ساقها المغرب ضد الجزائر، وهي اتهامات نتعرض لها بشيء من التحليل كالآتي:

1- إن القول بأن الجزائر تريد اقتطاع قطعة من الصحراء من أجل منفذ على المحيط تسوق به مواردها الطاقوية هو اتهام يفتقد إلى مصداقية، فالجزائر لم تطالب يوما بذلك، بل بالعكس كانت هناك اقتراحات كثيرة في فترة السبعينيات من قبل العديد من الشخصيات والدول تدعو الجزائر لضم جزء من الصحراء لإقليمها، ونذكر منها:

أ- قد حدث وأن سأل الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني" الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين": "هل تطلب قطعة من هذه الصحراء؟" فرد عليه الرئيس الجزائري بأن ذلك غير وارد.

ب- قبل تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، أبدى الرئيس الموريتاني "ولد داده" رفضه لأن تكون له حدودا مباشرة مع المغرب بعد أن يتم تقسيم الصحراء، وذلك لتخوفه من إعادة إحياء المغرب لمطالبها التاريخية، واقترح منطقة ثالثة للجزائر تكون حاجزا بينهما، ورغم أن الموقف العربي مالَ أيضا لهذا المقترح، إلا أن الجزائر رفضته، وبقيت متمسكة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وضرورة إجراء استفتاء حر وعادل في المنطقة[126].

ج- في سنة 1967م الرئيس الجزائري "هواري بومدين" يعلم "مجلس الثورة" الذي يترأسه، باتصال الجنرال "ديغول" به بخصوص الصحراء الغربية يطلب فيه من الجزائر ويعرض عليها تقاسمها مع المغرب للأراضي الصحراوية في سعي منه لتجنيب موريتانيا أن يكون لها حدود مع المغرب الذي يدعي تبعيتها له ويطمع في ضمها إليه في إطار ما يصفه المغرب بـ "المغرب الكبير"، وهو العرض الذي رفضه "مجلس الثورة" معلنا تمسكه بـ "الشرعية الدولية"[127].

د- في سنة 1973م - الجنرال "فرانكو" حاكم إسبانيا آنذاك، والذي كانت لبلاده حينها علاقات سيئة مع المغرب وبعد إعلان نيته الانسحاب من الأراضي الصحراوية يتصل بالرئيس

---

126 - جريدة **اليوم**، يومية جزائرية، العدد 946، 12 مارس 2002، ص7.

127 - بوزيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 2.

بومدين ليقترح عليه استعداده التخلي عن الصحراء الغربية لصالح الجزائر، إلا أن هذا الأخير رفض هذا العرض[128].

بهذا يتأكد بأن الجزائر كانت باستطاعتها تحقيق هذا الهدف بأبسط السبل، والمغرب لم يكن ليرفض أي عرض مماثل، وهو الذي قبل تقسيم ومنح ثلث الصحراء الغربية لموريتانيا، فاكتفت الجزائر بموقفها "لا شبر زيادة ولا شبر تنازل".

2- أما عن طبيعة النظام المغربي الذي يقلق الجزائر، فحقيقة أن الخلافات والتناقضات الإيديولوجية والسياسية بين المغرب والجزائري –نظام ملكي محافظ ونظام جمهوري ثوري تقدمي- كانت واضحة منذ استقلال الجزائر، وإن كان النظام المغربي الملكي قد أقلق الجزائر بعلاقات قوية مع الدول الليبرالية فإن المغرب بالمقابل قد أخافه نظام جزائري ثوري ذو صلات قوية مع مصر عبد الناصر خصوصا، ما قد يمد يده للمعارضة الوطنية المغربية وبالتالي تهديد العرش العلوي، ورغم ذلك فإن الجزائر لم يسبق وأن ساندت معارضي حكم الملك "الحسن الثاني"، بل كانت دائما تعتبر ذلك شأنا داخليا، مثلما حدث في محاولات الانقلاب العديدة التي تعرض لها الملك، وبالتالي فإن معادلة الخوف والقلق كانت موجودة قبل ظهور النزاع، ولم يزدها هذا الأخير إلا إذكاءا واشتعالا.

3- بالنسبة لمحاولة الجزائر إلهاء المغرب عن مطالبتها بمنطقة تندوف جنوب غرب الجزائر، فهي سببية للمغرب لا للجزائر، حيث يعتبر الأمر محسوما بالنسبة للدولة الجزائرية، فقد حدث وأن طالبت المغرب بالإقليم في سنة 1963م فيما يعرف بـ"حرب الرمال" ولم تنجح في ذلك، ووقّعت على معاهدة ترسيم الحدود مع الجزائر في 19 جوان1972م معترفة بجزائرية الإقليم، وبالرغم من عدم مصادقة المغرب عليها إلى الآن قصد المساومة والضغط على الجزائر فإن أي مطالب مغربية مجددا من هذا القبيل تعتبر في نظر القانون الدولي عدوانا على دولة ذات سيادة.

4- أما ما تعلق ببحث الجزائر عن زعامة المغرب العربي، فهو حق أي دولة تملك من الإمكانيات ما تملكه الجزائر اقتصاديا واستراتيجيا، إلا أنه يجب التذكير هنا بأن المغرب ومنذ استقلال الجزائر أصابها مرض سياسي يمكن أن نسميه بـ"رهاب الجزائر **Algérophobie*** " أو

---

[128] - نفس المرجع، ص 3.

* الرهاب أو Phobie هو خوف مرضي شديد من شيء معين.

الخوف من كل ما هو جزائري، وهي ترى في هذه الدولة الناشئة تحتل مكانا متقدما في محافل دول العالم الثالث، فقررت بعد عام من استقلال الجزائر خوض "حرب الرمال" لاسترجاع إقليم تندوف، ثم أبعدت الجزائر من التنسيق في حل مشكل الصحراء بعد أن عقدت اتفاقية مدريد مع موريتانيا وإسبانيا عام 1975م، لتقرر فرض التأشيرات على الجزائريين عام 1995م في ظرف كانت تعرف فيه الجزائر حصارا دوليا غير معلن نتيجة الظروف السياسية الصعبة التي كانت تمر بها، وهي محاولة من المغرب لفرض عزلة جديدة على الجزائر، إن هذه "الفوبيا phobie" ناتجة عن إدراك المغرب أن أي نقطة تكسبها الجزائر هي بالضرورة نقطة تراجع بالنسبة لها، وموضوع الصحراء الغربية أصبح الساحة المتنافس عليها، كونه إحدى محددات توازن القوى في المنطقة.

5- أما كون الجزائر تريد دولة ضعيفة على حدودها، تسيرها كيفما تشاء وتستغل ثرواتها مستقبلا، وتوجهها ضد المغرب، فيمكن أن نقول بأن الجزائر تملك سبع دول على حدودها، معظمها دول ضعيفة (النيجر-مالي-التشاد-موريتانيا)، ولم يحدث وأن اتهمت هذه الدول الجزائر بمحاولة السيطرة عليها أو التدخل في شؤونها وتوجيه سياستها، كما أن التاريخ يؤكد بأن الجزائر التي دافعت على موريتانيا من أجل اعتراف المغرب بها، تحالفت مع المغرب من أجل اقتسام الصحراء، متبنين معا –المغرب وموريتانيا- القول الشهير " في السياسة لا صديق دائم ولا عدو دائم بل مصالح دائمة".

6- القول بأن جبهة البوليساريو جماعة مرتزقة وهي صنيعة وآلة جزائرية صنعت في عهد الرئيس الجزائري "بومدين" وتبناها "العسكر" لا غير، هو اتهام سوقت له المغرب كثيرا معتبرة أن النزاع جزائري-مغربي، والحقيقة أن المطّلع الجيد على الأحداث يتبين له بأن الجزائر لم يكن لها أي دخل في تكوين الجبهة، وأن ليبيا هي أول من دعمتها، ثم كيف تستطيع آلة -البوليساريو- في يد دولة-الجزائر- أن تحشد كل هذا الدعم الدولي (78 دولة تعترف بالجمهورية الصحراوية)، وتستطيع هذه الآلة أن تستمر لمدة تفوق 30 سنة وتخوض المعارك والمفاوضات، فإن كانت صنيعة بومدين فإنه مات ولم تمت معه الجبهة كما اعتقد المغرب، وإن كانت صنيعة الجيش فإن أحد الرجال الأقوياء في جيش الجزائر "خالد نزار" كان قد صرح بأن الجزائر لا تحتاج إلى دولة جديدة على حدودها، وهو قول يؤكد شيئين هامين: الأول أن موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية هو موقف سياسي، والثاني أنه من الناحية الأمنية وعكس ما يضنه الكثيرون فإن الجزائر حقا لا تحتاج

إلى دولة جديدة على حدودها لأن ذلك سيضاعف من هاجس الامن القومي، فمعروف أنه كلما كثرت الدول المحادية لدولة ما فإن الأمن القومي يصبح من الأولويات المحتم التحكم فيها، وبالتالي فلا الاعتبارات الأمنية ولا الشخصية كانت وراء هذا الموقف.

7- أما عن الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الجزائر للشعب الصحراوي بقيادة جبهة البوليساريو، والذي تعتبره المغرب موقفا عدائيا من الجزائر ودليلا قاطعا على عدم حيادها، هو في الحقيقة دعم يتطابق مع التزامات الجزائر اتجاه الأمم المتحدة التي دعت في العديد من قراراتها جميع الدول إلى مساندة الشعوب التي تناضل من أجل تقرير مصيرها، كالقرار 2649 بتاريخ 30-11-1970، والقرار رقم 8070 بتاريخ 1973م، كما أن سياسة الدعم التي تقوم بها الجزائر مست حركات التحرر في العالم بأسره من قبل كفيتنام وجنوب إفريقيا[129].

في الأخير نقول، بأنه مع اعتقادنا الجازم بأن المنهج الواقعي القائم على القوة والمصلحة هو الغالب في السياسة الخارجية للدول، إلا أننا نؤكد أن المبادئ والقانون من جهة والمصالح من جهة أخرى ليستا دائما متعارضتان، فإن تعارضتا يحتاج صانع القرار إلى تغليب أحدهما على الآخر، فإما المبدء أو المصلحة حسب محددات السلوك السياسي لكل دولة، وموقف الجزائر من الصحراء الغربية هو سلوك سياسي اتخذته الجزائر وفق محددات معينة أهمها مبادئ الثورة التحريرية التي حكمت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال والقاضي بمساندة الشعوب في تقرير مصيرها، وهو موقف في نفس الوقت يحقق لها شيئا من المصالح الحيوية في المنطقة، إلا أن المتمعن في حجم هذه المصالح يدرك أن الجزائر كانت باستطاعتها تحقيق الكثير منها لو سايرت المغرب في مواقفها، فكان اختيار المواقف القائمة على القانون ومبادئ الثورة المحققة لشيء من المصالح الحيوية عوض المصالح الحيوية فحسب هو موقف الجزائر الذي مازالت متمسكة به إلى الآن.

✓ ***المطلب الثالث: النزاع الصحراوي في ميزان القوى الكبرى إبان الحرب الباردة***

نظريا يبدو أن السياسة الخارجية للدول الكبرى في بعض مناطق العالم الثالث تعكس في بعض الأحيان مدى تعارض مصالحها الاقتصادية مع التزاماتها الاستراتيجية والإيديولوجية، ولكن

---

[129] - بن عامر تونسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 268، 269.

عندما يتعلق الأمر عمليا باختيارات السياسة الخارجية فإن المكون العسكري-الإيديولوجي يطغى على سلوك الدولة، في هذا السياق يمكن تفسير السياسة الخارجية لهذه القوى في منطقة المغرب العربي عموما وفي نزاع الصحراء الغربية خاصة[130].

لقد خضع التعاطي الدولي مع قضية الصحراء الغربية خلال فترة الحرب الباردة لسياسة اللاحسم، حيث وضعت هذه القضية لتحقيق عدة أهداف نظرا لأهمية المنطقة المغاربية، منها التحكم في الممرات المائية وتشكيل الأحلاف العسكرية، كما أن سياسة اللاحسم هذه لها فوائد أمنية واستراتيجية وتخدم خيار التجزئة والاستنزاف والتبعية على أساس توازن دقيق بين الجزائر التي صنفت على أساس أنها دولة "تقدمية" حليفة للاتحاد السوفياتي (سابقا) وبين المغرب التي اعتبرت دولة "معتدلة" موالية للمعسكر الغربي، لذا سنتعرض الآن لكيفية تعامل القوى الكبرى مع هذا النزاع من هذه المنطقة الحساسة وفي هذه الفترة المهمة.

1-إسبانيا:

لقد عرف الموقف الإسباني عدة تغيرات وتقلّبات حيال النزاع الصحراوي، فمن اعتبار الإقليم إسبانيا حينما كان المستعمِر للأرض، إلى تمهيدها لاقتسام الأرض بين المغرب وموريتانيا عبر اتفاقية مدريد، فإن السياسة الإسبانية كانت خاضعة لمصالحها في المنطقة، وللظروف والمستجدات سواء الداخلية أو الخارجية.

فبعد انحيازها للمغرب وموريتانيا وقبول تقسيم الصحراء بينهما، مع تجاهل جبهة البوليساريو، فإن نظرة وموقف إسبانيا اتجاه القضية شهد تطورا كبيرا، وهذا ابتداءا من صيف 1978، هذا التحول كان نتيجة عدة عوامل، هي:

1- الرأي العام الإسباني بما فيه أحزاب اليسار كانت متعاطفة مع القضية الصحراوية والحرب التي تقودها جبهة البوليساريو.

2- ضغط الجزائر على مدريد لإعادة النظر في سياستها بالمنطقة، وذلك بدعمها حركة استقلال جزر الكناري (Le M.P.A.I.A) ومحاولة تمرير هذه القضية إلى منظمة الوحدة الإفريقية.

---

[130]-بوقارة حسين، السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي-مع التركيز على النزاع في الصحراءالغربية-، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مجلة فصلية، العدد الثاني، كلية العلوم السياسية والإعلام -جامعة الجزائر- ، شتاء 2002-2003، ص 125.

3-تطور المبادلات التجارية بين إسبانيا والجزائر.

4-الصيادون الكناريون لم يكونوا في مأمن على طول سواحل الصحراء، حيث غالبا ما احتُجزوا من طرف جبهة البوليساريو.

05-تغير النظام في موريتانيا، وانسحابها من الصراع الدائر في الصحراء الغربية.

ولقد تجسد هذا التطور في الموقف الإسباني خلال المؤتمر الرابع للبوليساريو نهاية سبتمبر 1978م، حيث حضره "خافيير روبيراز"-سكرتير العلاقات الخارجية -، وكان الهدف من هذا الحضور هو تحرير ثمانية صيادين إسبانيين احتجزوا في 20 أفريل 1978م من طرف جبهة البوليساريو، وكذا تأمين سلامة الصيد على طول سواحل الصحراء الغربية، وبالفعل فقد أعلنت البوليساريو عن تحرير الصيادين الثمانية في 01 أكتوبر 1978م. وفي نفس الوقت، صدر بيان مشترك وقّع من طرف "خافيير روبيراز" –باسم حزبه وليس باسم حكومته- يعترف فيه بجبهة البوليساريو كممثّل وحيد وشرعي للشعب الصحراوي المقاتل، بمعنى ليس كل الشعب الصحراوي[131].

وفي زيارة قام بها الوزير الأول الإسباني "أدولفو سواراز" في 30 أفريل 1979 للجزائر، ذكّر هذا الأخير بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، حيث جاء في البيان المشترك بأن: " تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية تعرف تأخّرا كبيرا، وهذا المشكل يحتاج إلى حل سلمي سريع".

وبعد اتفاق الجزائر بين البوليساريو وموريتانيا، في 05 أوت 1979م، أعلنت إسبانيا على لسان وزير خارجيتها "مارسِلينو أوريغا" عن ترحيبها بالاتفاق، كما رفضت إلحاق الإقليم الذي انسحبت منه موريتانيا بالمملكة المغربية، ودعت إلى إجراء استفتاء للصحراويين يمكّنهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم، ليتجلّى تطور الموقف الإسباني من القضية الصحراوية باعتراف الحكومة الإسبانية بجبهة البوليساريو كممثّل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي المقاتل، معتبرة الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية مرتبط أساسا بإرادة الشعب الصحراوي كاملا[132].

---

[131] - Maurice Barbier, Op.cit, p.304.

[132] - Ibidem.

في هذه الأثناء، تُعلن الحكومة الإسبانية بأن اتفاقية مدريد، التي قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا، سلّمت إدارة الإقليم ولم تُسلّم السيادة، حيث أنه بالنسبة لإسبانيا حضور المغرب في الصحراء الغربية لا يمكن أن يعتبر حضور سيادة وإنما مهمة إدارية فقط حتى إجراء استفتاء تقرير المصير.

إن هذا التغير الجديد والواضح لسياسة إسبانيا في المنطقة، أقلق المغرب كثيرا، حيث احتجت أولا لحضور "خافيير روبيراز" في مؤتمر جبهة البوليساريو، وعلى تصريحات وزير الخارجية الإسباني عقب اتفاق الجزائر، وهو ما جعل العلاقات بين المغرب وإسبانيا تتوتّر، وهنا رأت إسبانيا بأنه ليست من مصلحتها توتير علاقتها مع المغرب، وذلك لسببين:

1- الصيد على طول السواحل المغربية الصحراوية، حيث أن إسبانيا بأمس الحاجة إليه.

2- وضع مدينتي "سبتة ومليلية".

هذان العاملان كانا وسيلة ضغط للمغرب على إسبانيا حتى لا تدعم جبهة البوليساريو، حيث رفض المغرب تجديد اتفاقيات الصيد من جهة، ومن جهة أخرى وفي أكتوبر 1978- بعد شهرين من مشاركة "روبيراز" في المؤتمر الرابع للبوليساريو- أعلن الوزير المغربي للخارجية "محمد بوستة" عن تمسك بلاده بالمدينتين، ومع مرور الوقت أصبح مشكل المدينتيـن يشكّل ورقة ضغط على مدريد ونقطة توتّر بيـن البلدين[133].

مما استعرضناه سابقا، يتّضح أن موقف إسبانيا، وإن كان قد تطور منذ اتفاقية مدريد نحو الحياد، من خلال عودة علاقتها الطبيعية مع الجزائر، واقترابها من البوليساريو، خصوصا لضمان أمن صياديها، إلا أن إسبانيا في نفس الوقت، كانت مجبرة على مسايرة المغرب حتى لا يحيي هذا الأخير مطالبه لمدينتي "سبتة ومليلية"، والاحتفاظ بإمكانية الصيد على طول سواحلها، لقد ظل موقف إسبانيا يمتاز بالغموض وعدم الثبات، فهي تاريخيا مسئولة عن الشعب الصحراوي الذي كانت تحتله وغادرت الإقليم دون أن تجري استفتاء تقرير المصير، وبقيت ترى في المغرب حليفا لا يستهان به قادرا على حماية المكتسبات التي حرصت على الاستفادة منها إبان خروجها من الصحراء. فانقسمت إسبانيا بين رأي عام إسباني ممثل في منظمات غير الحكومية وشبه حكومية تعقد صلاة بالشعب

[133] - Ibid, p. p 306-307.

الصحراوي في مخيمات تندوف وتقدم له الدعم المادي وتسوقه على مستوى المنظمات الاوروبية لدعم نضاله وقضيته، وحكومة في موقفها المعلن تنحاز إلى المغرب، وإن كانت تنادي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بخصوص النزاع.

2-***الولايات المتحدة الأمريكية:***

إبان الحرب الباردة لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية وجود محدد في المغرب العربي، ولم يكن يهمها سوى أن لا تقع المنطقة في قبضة نظام موال للسوفييت، وهنا تأتي تصريحات "هنري كيسنجر" _وزير الخارجية الأمريكي في السبعينيات، والمحرك الرئيسي للسياسة الغربية _ في كتاب "صور وكلمات": "ينبغي أن نحول تماما دون أمرين اثنين، أولهما نشوء دولة جديدة في هذه المنطقة، وثانيهما نشوء صراع عسكري أطرافه من العرب، وينبغي منع هذا الأمر الأخير بكل وسيلة ممكنة "، وتلى ذلك تصريحاته الشهيرة عام 1975م في كل من مجلتي: "الأخبار الأمريكية"، و"عالم الريبورتاج"، حيث قال: " إن الولايات المتحدة ترى أن وجود صحراء مغربية أمرا مستحسنا"، و"إن الصحراء يجب أن تبقى مغربية لأن هذا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة"، وبأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بـ"أنغولا" ثانية على ضفاف المحيط الأطلسي"[134].

فبناءا على هذه الواقعية "الكيسنجرية" كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للقيام بأي شيء كي لا تخرج الصحراء من الفلك "الغربي"، فضغطت على إسبانيا من أجل التراجع في تطبيق الاستفتاء عام 1975م، وجمدت قرارا من مجلس الأمن في ذات السنة يطالب المغرب باحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ومنذ بداية الحرب في الصحراء الغربية قدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات عسكرية بقيمة 01 مليار دولار، واخرى اقتصادية بقيمة 1.3 مليار دولار[135].

إن صفقات الأسلحة الامريكية الموجه لدعم سياسة النظام المغربي في الصحراء الغربية يمكن اعتبارها كوسيلة لتكريس وهم الانتصار العسكري لدى صانع القرار المغربي، وقد ازدادت هذه المسألة تعقيدا عندما التزمت الولايات المتحدة الامريكية بمساندة القوات الملكية المغربية

---

[134] - دون كاتب، الصحراء العربية الإسلامية الإفريقية بين واقع العرب... ومصيدة الغرب، مجلة المجتمع، أسبوعية كويتية، 15 جوان 1999، ص 15.

[135] - Stephen zunes, Morocco and western sahara , Foreign Policy In Focus, Vol. 3, N°42, December 1998, P. 1,2.

والتدخل الفعلي في حالة حدوث نزاع مسلح في المنطقة. ويدخل مثل هذا السلوك في إطار تحقيق مبدا كيسنجر المتمثل في ضرورة ضمان ميزان قوى في المنطقة بين "حلفاء" و"أعداء" واشنطن[136].

إن هذا الموقف الأمريكي المنحاز للطرف المغربي إبان الحرب الباردة كان على اعتبار أن المغرب ممثّل -في حالة ضم الصحراء الغربية إليه بصفة خاصة- منطقة حيوية بالنسبة لمصالح أمريكا الإستراتجية، ففي إطار الحلف الأطلسي تمثل الصحراء الغربية مثلثا إستراتيجيا يسمح بمراقبة الدخول إلى المتوسط والخروج منه وكذا مراقبة المحيط الأطلسي والمغرب العربي وإفريقيا السوداء -لاسيما الجهة الغربية منها- في الوقت الذي يلاحظ فيه تصاعد الاهتمام الأمريكي الواضح بالقارة السمراء.

كما أن العلاقات التقليدية القوية بين المغرب وأمريكا والتي تعود إلى سنة 1787م تاريخ توقيع اتفاقية الصداقة بينهما، ووجود القواعد العسكرية التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية في "جزر الكناري" وإسبانيا والمغرب[137]، إضافة إلى الدور الإيجابي الذي لعبه المغرب في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الامريكية في منطقتي الشرق الاوسط وإفريقيا، من خلال مساهمته في دفع مسار السلام بين مصر وإسرائيل نهاية السبعينيات، ودور المغرب في مسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي نظرا لعلاقة نظام المخزن المتميزة مع إسرائيل ويهود المغرب، إضافة إلى مشاركة المغرب في عمليات التدخل الغربية في إفريقيا[138]، كل هذا جعل من الموقف الأمريكي يميل إلى تفضيل ضم الإقليم إلى المغرب في هذه الفترة، وهو ما كان يبحث عنه هذا الأخير ويتطلع إليه.

ولقد حاولت المغرب البرهنة لأمريكا بتميز علاقاتها معه في كثير من المرات، ففي جوان 1986م اقترح الملك الراحل "الحسن الثاني" إقامة مغرب عربي دون ليبيا نظرا لعلاقة هذه الأخيرة المتوترة مع الولايات المتحدة الامريكية، كما اجتمع في جويلية من ذات السنة مع "شمعون بيريز" الوزير الأول الإسرائيلي بمنطقة إفران المغربية، فكان أول قائد عربي يجتمع بقائد إسرائيلي بعد الرئيس المصري الراحل "أنورالسادات"، كما شاركت سنة 1991م بقوات إلى جانب القوات الأمريكية في حرب الخليج الثانية[139].

---

[136] - Leo Kamil, US Policy on the western sahara Conflict, trenton, N.J Red sea Press, 1987, P. 3.

[137] -بوزيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[138] - بوقارة حسين، السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي-مع التركيز على النزاع في الصحراءالغربية-، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[139] - Taylor and Francis Group, Morroco, Revue The middle East and the north Africa 2000, 46th Edition, Europa bublication, 2000, P 876.

3- فرنسا:

إن دور فرنسا في النزاع تأخذه من علاقتها التقليدية بالمنطقة حيث كانت تستعمر الدول الثلاث ذات الصلة بالملف، كما أنها ظلت تحتفظ بعلاقات جيدة -ترتبك أحيانا- مع أنظمتها المتعاقبة، وهي لا تخفي ميلها الظاهر للمغرب، وتساهم التغييرات السياسية في الحكم الفرنسي من اليمين إلى اليسار في التردد الحاصل في الموقف من نزاع الصحراء.

لقد حاولت فرنسا إظهار حيادها من القضية من خلال إيقاف تدخلاتها العسكرية في المنطقة، واعترافها بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، إلا أنها بقيت تتجاهل البوليساريو ومقتنعة بالطرح المغربي، ذلك أن فرنسا ترفض إنشاء دولة مجهرية جديدة قليلة السكان في منطقة تعتبرها منطقة نفوذ خالصة لها، كما أنها تعتبر طرفا النزاع هما المغرب والجزائر، وهي بهذا تقترب من الطرح المغربي، وتُعتبر أحزاب اليمين بشخصياتها كـ "جاك شيراك" و "ميشال دوبري" من أهم الشخصيات المؤيدة لهذه الفكرة، على العكس فإن أحزاب اليسار خصوصا الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي اللذان يصران على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، حيث كانت لديها اتصالات كثيرة مع البوليساريو في باريس والجزائر وقاموا بعدة زيارات لمخيمات اللاجئين[140].

إن الموقف الفرنسي الذي يقدم تأييدا غير معلن للمغرب سواء في مجلس الأمن أو على المستوى الديبلوماسي جعل جبهة البوليساريو يتّهم مرارا فرنسا بالخروج عن الحياد.

والحقيقة أن هذا الموقف الفرنسي الداعم للمغرب يقوم على مرتكزين:

1- المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لفرنسا بالمغرب والمضي في تنفيذ خطة الاستفتاء بصيغتها الحالية سيهدد هذه المصالح، كما سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المغربي.

2- استمرار التوتر الخفي في العلاقات الجزائرية الفرنسية، واعتبار فرنسا الجزائر كدولة "عنيدة" تدور في فلك المعسكر الشرقي، مما جعل المغرب نقطة ارتكاز لرعاية المصالح الفرنسية بالمنطقة المغاربية[141]، فمنذ استقلال الجزائر ظل النظام الفرنسي والنظام الملكي المغربي على علاقة قوية

---

[140] - Maurice barbier, op.cit, p 309.

[141] - مصطفى الخلفي ، قضية الصحراء... المدخل إلى الشراكة والتبعية، مجلة المجتمع، أسبوعية كويتية، عدد 1412، 20 أوت 2000، ص3.

ومترابطة على حساب المصالح الجزائرية، فإن كانت المغرب تهدف من وراء ذلك إضعاف الموقف الجزائري، فإن فرنسا تريد تصفية حسابات قديمة في المنطقة مع الجزائر.

4- الاتحاد السوفياتي سابقا:

لقد نجح الاتحاد السوفياتي سابقا أثناء الحرب الباردة في الحفاظ على نوع من التوازن في علاقاته مع دول المغرب العربي، فمن جهة اعترف السوفيات بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وساند المواقف الجزائرية، ومن جهة أخرى حافظ على علاقاته مع المغرب خصوصا في المجال الاقتصادي، حيث أبرم الطرفان اتفاقية في مارس 1978م لاستيراد الفوسفات أين اعتبرت بمثابة "اتفاقية القرن" ومن أهم الاتفاقيات التي تربط البلدين، حيث أدرك المغرب كيف يلعب بكل أوراقه بطريقة حافظ بها على علاقات حسنة مع القطب السوفياتي في نفس الوقت الذي كان يؤدي دوراً "غربيا".

لذا فإن الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية عامة، أو ما كان يعرف بالنواة الصلبة للفضاء الشيوعي (حلف وارسو) بقي "محايدا" أمام حيازة المغرب لإقليم الصحراء الغربية. وهنا يجب أن لا يستهان بالحملة التي قادها "علي يعته" الأمين العام السابق للحزب الشيوعي المغربي وحليف الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني". حيث قام "علي يعته" بجولة في أوروبا الشرقية بهدف منع أي معارضة محتملة قد تصدر من تلك البلدان، وقد حقق ذلك بالفعل حيث أن بلدان حلف وارسو امتنعت عن التصويت الذي جرى في ديسمبر 1975 م حول قضية الصحراء الغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة[142].

من خلال كل ما تم التطرق إليه، يتّضح أن قضية الصحراء الغربية كانت إبان الحرب الباردة جزءا من الصراع الذي كان دائرا بين معسكر الشرق والغرب فأصبحت ضحية معالجة مصلحية تنافسية بين القوى الكبرى، إلا أنها لم ترقى إلى درجة الاستقطاب بين المعسكرين، كون أن النزاع الصحراوي جاء في فترة اتسمت بالتعايش السلمي بينهما، إضافة إلى تشابك العلاقات فيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في هذه المنطقة، فالولايات المتحدة وإن كانت علاقاتها قوية مع المغرب إلا أنها لم تصل إلى درجة استعداء الجزائر كلية في موقفها من النزاع، بل حافظت على

[142]- كارلوس رويث ميقال، الصحراء الغربية: 1975 – 2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر، مرجع سبق ذكره، ص 3.

علاقات ديبلوماسية عادية مع الجزائر وأخرى اقتصادية تمثلت في توقيع اتفاقيات في مجال المحروقات بين البلدين، ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي ساير الموقف الجزائري في النزاع وحافظ في ذات الوقت على علاقاته مع المغرب.

الفصل الثاني:

المسار الديبلوماسي لتسوية نزاع الصحراء الغربية

تمتد فترة الدراسة في هذا الفصل من سنة1991م تاريخ اتفاق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع -المغرب و"جبهة البوليساريو"- إلى غاية سنة 1997م وهو تاريخ التوقيع على "اتفاقية هيوستن"، حيث سنركز فيه على الجهود الديبلوماسية التي بذلت من قبل المنظمات الدولية والإقليمية لإيجاد حل نهائي للنزاع.

سنتحدث في المبحث الاول عن الجهود الدولية التي بذلت من أجل الوصول إلى وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو، مستعرضين دور منظمة الوحدة الإفريقية سابقا-الاتحاد الإفريقي حاليا- في النزاع، وأهم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الفترة، كما نتناول مدى المساهمة العربية والمغاربية في ذلك، من خلال مؤسستي جامعة الدول العربية و اتحاد المغرب العربي كون أن النزاع هو نزاع عربي-عربي ومغاربي بالدرجة الأولى.

أما المبحث الثاني فهو مخصص لدراسة المسار الأممي بعد اتفاقية وقف إطلاق النار وأهم العراقيل التي واجهته من أجل تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية، وما تبع ذلك من مجموعة الاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعت بين طرفي النزاع قصد تجاوز العراقيل، ونركز بالخصوص على "اتفاقية هيوستن" لسنة 1997م و "صفقة المقترحات" لسنة 1999م .

أما المبحث الثالث من هذا الفصل فركزنا فيه على مشكل تحديد الهوية كونه العائق الأكبر للمسار الأممي، فذكرنا أسباب المشكل ومواقف كل من المغرب وجبهة البوليساريو بخصوصه، والمحاولات الأممية المتعددة لتجاوز المشكل.

• المبحث الأول: الجهود الدولية لحل النزاع الصحراوي

من المهام الأساسية لأي منظمة دولية أو إقليمية، تسوية ما قد ينشأ من منازعات وصراعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، لذا فقد حظي نزاع الصحراء الغربية منذ بدايته باهتمام قاري ودولي كبير، عكسته مختلف القرارات التي صدرت عن المنظمات الدولية، مطالبة الأطراف باحترام الشرعية الدولية وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ونجد منظمة الوحدة الإفرقية سابقا كأبرز منظمة اهتمت بهذا النزاع منذ بداية السبعينيات أيام الوجود الإسباني في الصحراء الغربية، إضافة إلى منظمة الأمم المتحدة التي نسقت جهودها مع هذه الأخيرة من أجل الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار، فيما نلاحظ غياب دور جامعة الدول العربية، وكذا الاتحاد المغاربي في هذا النزاع.

✓ المطلب الأول: دور منظمة الوحدة الإفريقية في الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار

منظمة الوحدة الإفريقية سابقا -الاتحاد الإفريقي حاليا- أنشئت في 15 ماي 1963م من طرف 30 رئيس دولة إفريقية بـ"أديس أبابا"، أين اعترفوا وبكل سيادة بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار حسب المادة 02 و03 من الميثاق الإفريقي، وطالبوا الدول العضوة احترام الحدود الموجودة وقت الحصول على الاستقلال.

وقد تناولت المنظمة القضية الصحراوية بدءا من سنة 1970م حين قام الوطنيون الصحراويون للـ "MLS" بمسيرات ومظاهرات ضد القوات الاستعمارية الإسبانية، وفي مؤتمر الرباط الذي انعقد من 12 إلى 15 جوان 1972م والذي ترأسه الملك "الحسن الثاني" أعلن هذا الأخير عن قبوله بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وظهر كمتزعم للمصالحة الإفريقية والتعاون الجهوي، بإعلانه المصالحة النهائية مع الرئيس الجزائري "هواري بومدين" بعد مشكلة الحدود، ومطالبته المنظمة سحب الملف من الأرشيف[143].

إلا أنه بعد إعلان إسبانيا عن انسحابها من الإقليم الصحراوي وعقدها اتفاقية مدريد مع المغرب وموريتانيا، إضافة إلى إعلان "جبهة البوليساريو" قيام الدولة الصحراوية، عادت القضية من جديد إلى المنظمة، حيث في مارس 1976م اعترفت "لجنة التحرير" لمنظمة الوحدة الإفريقية

[143]- بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري3، **www.alasr.ws**، 08 سبتمبر 2004، ص 05.

بالبوليساريو كحركة تحررية وذلك في اجتماع "موبوتو" بالموزمبيق، وخلال الدورة العادية السادسة والعشرين والمنعقدة في 01 مارس 1976م أعلن المجلس الوزاري للمنظمة أنه: "مثل كل الشعوب، الشعب الصحراوي له الحق في تقرير مصيره، الشعب الصحراوي أعلن على أن إقليمه يجب أن يكون دولة حرة سيدة ومستقلة"، وخلال اجتماع مجلس الوزراء في 24-29 جوان 1976 بـ: "بوراويس" تبنّت المنظّمة لائحة تساند من خلالها: "المقاومة الشرعية للشعب الصحراوي من أجل الحصول على حقوقه الوطنية"، وطالبت بـ: "الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية المحتلة، واحترام استقلالية الإقليم الصحراوي والسيادة الوطنية للشعب الصحراوي"[144].

وفي مؤتمر الخرطوم بالسودان المنعقد في دورته الخامسة عشرة في الفترة ما بين 18-22 جويلية 1978م تم تسجيل القضية الصحراوية لأول مرة في جدول أعمال المؤتمر الذي أصدر توصية أكّد فيها على ضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية، والدعوة لانعقاد مؤتمر استثنائي لدراسة القضية، كما تقرر إنشاء "لجنة الحكماء" تتكون من ستّة رؤساء دول وهم: تانزانيا، مالي، غينيا، نيجيريا، كوت ديفوار وبرئاسة الرئيس السوداني "جعفر النميري"، حيث كلّفت هذه اللجنة بدراسة جميع معطيات القضية من أجل الوصول إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. وبالفعل، ففي المؤتمر السادس العشر للمنظمة المنعقد بـ:"منروفيا" من 17 إلى 20 جويلية 1979م، قدمت "لجنة الحكماء" تقريرا مفصلا حول القضية الصحراوية، وبعد أن درس المؤتمر التقرير، أصدر قرارا ينص على مايلي:

1. العمل فورا على توفير جو يسمح بإعادة وضمان السلام في المنطقة بصورة عاجلة وذلك بوقف القتال بين الطرفين.

2. ضرورة ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير وتنظيم استفتاء عام وحر يسمح له باختيار أحد الاتجاهين سواء الاستقلال التام أو الحفاظ على النظام الحالي.

3. ضرورة اجتماع جميع الأطراف المعنية بما في ذلك ممثلي الصحراء الغربية من أجل التعاون على تطبيق هذا القرار.

---

144 - Martine de froberville, op.cit, p.p. 91-93.

ومرة أخرى اجتمعت لجنة الحكماء المذكورة في دورتها الثالثة بمنروفيا في شهر سبتمبر1979م وأصدرت توصية تطالب فيها وبإلحاح من المغرب أن يسحب فورا كل قواته وإدارته من المنطقة التي تخلت عنها موريتانيا بموجب اتفاقية السلام التي وقعتها مع جبهة البوليساريو يوم 15 أوت 1979م وتأسفت اللجنة لعدم حضور المغرب أشغال الدورة، ودعت أطراف النزاع إلى وقف القتال في كامل الإقليم الصحراوي من أجل ضمان تنظيم استفتاء حر وعادل، وأوصت بإرسال قوات حفظ السلام من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لتقوم بمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، ليتخذ قرار إنشاء لجنة مكلفة بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة وتنفيذ وقف إطلاق النار فورا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة في الدورة الثامنة عشر العادية لمؤتمر القمة بنيروبي الكينية من 24 إلى 27 جوان 1981م[145].

وفي هذه القمة اعترف المغرب بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره لكن بشيء من الغموض، حيث أعلن الملك المغربي أمام الرؤساء الأفارقة: "لقد قررنا الالتزام بإجراء استفتاء مراقب ضمن الإجراءات التي ستحقق أهداف التوصيات الأخيرة للجنة الحكماء"، إلا أنه وعند عودته إلى الرباط عقد الملك ندوة صحفية في 02 جويلية أعرب فيها عن تفسيره لمشروع الاستفتاء فقال: "أن الاستفتاء لن يكون إلا تأكيديا، لأن الشعب المغربي لا يمكنه الانفصام عن علاقات التبعية الماضية، وبالنسبة لي تعتبر الأطراف المعنية في قضية الصحراء الغربية هي المغرب و الجزائر وموريتانيا أما البوليساريو فلم توجد أبدا بالنسبة للمنظمة الإفريقية"[146].

وفي شهر أوت من سنة 1981م اجتمعت اللجنة المكلفة بتطبيق الاستفتاء حول تقرير المصير بـ "نيروبي" وأصدرت قرارا خاصا بتطبيق الاستفتاء تضمن خمسة فقرات أساسية وهي:

1- الاستفتاء: يجب أن يكون الاستفتاء بكل حرية وديمقراطية، وحسب الخريطة الجغرافية المودعة لدا الأمم المتحدة، بحيث يشارك في الاستفتاء كل الصحراويين البالغين سن الانتخاب المحدد بـ 18 سنة وأكثر، وذلك وفقا لقوائم الإحصاء الذي قامت به السلطات الإسبانية سنة 1974م مع العمل على تحديد عدد السكان اللاجئين خارج الإقليم الصحراوي وذلك بالرجوع أو الاستناد إلى وثائق المحافظة السياسية للاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل نمو السكان

145 - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الصحراويين، أما التصويت فيجب أن يكون بالاقتراع السري وصوت واحد لكل ناخب لتحديد أحد الاختيارين التاليين: أ- الاستقلال، ب-الاندماج مع المغرب.

2– الهيئة اللازمة: سيتم تطبيق الاستفتاء حول تقرير المصير للشعب الصحراوي من قبل اللجنة المكلفة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية و بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، كما يتطلب الأمر أيضا إقامة إدارة مؤقتة محايدة تتكون من وحدات الجيش والشرطة والمدنيين وتساعدها الإدارة القائمة بالمنطقة (المغرب)، كما يساعدها عدد كافي من قوات حفظ السلام التابعين لمنظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية.

3– وقف إطلاق النار: تطالب اللجنة الطرفين المتنازعين بوقف إطلاق النار عن طريق مفاوضات تجري تحت رعاية اللجنة، ويجب على الطرفين أن يلتزما باحترام وقف إطلاق النار بعد الإعلان عن التاريخ الذي تحدده اللجنة مع بقاء قوات الطرفين مرابطة فعليا في قواعدها.

4– تمويل تطبيق القرار: يجري الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية مشاورات مع منظمة الأمم المتحدة لتحديد مدى مشاركة هذه الأخيرة في تطبيق هذا القرار وتمويله.

5– أحكام عامة: يجب على جميع الأطراف أن تحترم نتائج عملية الاستفتاء، كما يجب أن تتعهد البلدان المجاورة احترامها أيضا والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى[147].

رغم ذلك، لم تحرز القضية أي تقدم، فالمغرب كان يرفض الاعتراف بالبوليساريو كطرف مقابل للتفاوض معه، وطروحات وقف إطلاق النار ظهرت غير ضرورية، ووجود قوات الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار تتقاطع مع وضع إدارة مغربية دائمة.

في 22 أفريل 1982م تحصلت الجمهورية الصحراوية على مقعدها في دورة اجتماع مجلس الوزراء الأفارقة في "أديس بابا"، بالمقابل شهدت انسحاب الوفد المغربي, وفي اجتماع رؤساء الدول والحكومات في 11 جوان 1983م بـ"أديس بابا" أصدرت المنظمة الإفريقية اللائحة AHG 104 والتي صاغتها كل من إثيوبيا, السنيغال وموريتانيا، وتم قبولها بالإجماع، حيث شكّلت هذه اللائحة القاعدة التي انطلق منها مخطط السلام الأممي الإفريقي. وتدعو اللائحة طرفي النزاع للدخول في

---

146 - مصطفى كتاب، محمد بادي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

147 - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص146.

مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار كشرط ضروري لتنظيم استفتاء نزيه، وتؤكد اللائحة على أن استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي يجب أن لا يخضع لقوة إدارية أو عسكرية، ولكن تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية بهدف توفير الشروط اللازمة لتنفيذ الاستفتاء[148]، ويطالب هذا القرار الأمم المتحدة بإرسال قوة حفظ سلام للإقليم قبل إجراء الاستفتاء الذي يمكن أن يتم في ديسمبر 1983م.

لقد وجدت هذه القرارات الإفريقية قبولا واسعا وإجماعا شاملا في هيئة الأمم المتحدة، مما دفعها إلى اتخاذ القرار 5040 لسنة 1985م داعية بدورها إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير ووقف إطلاق النار والشروع في مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع "المغرب والبوليساريو" للاتفاق على شروط الاستفتاء"[149].

وفي خطوة جديدة، لتطبيق اللائحة الأممية 5040، أُرسلت لجنة تقنية مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية إلى المنطقة في الفترة ما بين 20 نوفمبر1987م إلى غاية 09-12-1987م، برئاسة الأمين العام المساعد المكلف بالقضايا السياسية الخاصة للأمم المتحدة "فرح عبد الرحيم"، وذلك للحصول على المعلومات الضرورية لتطبيق وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء، في نفس الوقت، الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي دورتها الـ42 العادية المنعقدة في 04 ديسمبر 1987م تبنت بأغلبية واسعة لائحة تطالب فيها كل من المغرب والبوليساريو بـ "إجراء في أقرب الآجال مفاوضات مباشرة بهدف الوصول إلى وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير".

يجدر التذكير هنا، للجولات الكثيرة التي قام بها كل من الرئيس الزامبي "كينيث كوندار" رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، و"بيريز دوكويلار" الأمين العام الأممي بين الطرفين، وتكاثفت هذه الجهود سنة 1988م، وعن هذه اللقاءات الغير المباشرة صرح الأمين العام الأممي "بيريز دوكويلار" في 11 أوت 1988م: "هذه الاستشارات كان الهدف منها تقريب وجهات النظر بين الطرفين".

---

148 - Martine de froberville, op.cit, p 95.

149 - مصطفى كتاب، محمد بادي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

في هذا الإطار تم اقتراح مبادرة سلام تتضمن وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير، هذه المبادرة هي عبارة عن مقترحات مشتركة بين المنظمة الأممية ومنظمة الوحدة الإفريقية وسميت بـ"اقتراح سلام"، وقد قدم هذا الاقتراح خلال اجتماعات منفصلة مع طرفي النزاع، وطالبوا الطرفان بالتعبير عن قبولهما لهذا المقترح قبل 01 سبتمبر 1988، وبالفعل فقد تم قبول المقترحات في 30 أوت 1988م كأساس لتسوية النزاع القائم بينهما"[150].

لقد وردت هذه المقترحات مفصلة في تقرير الأمين العام الأممي الذي يحمل رقمS/21360/28-06-1990، والذي اعتبر أن الهدف الأساسي من هذا المقترح هو تمكين شعب إقليم الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال، وهو يشكل قاعدة اتفاق عملية ومعقولة لتطبيق القرار (AHG-104) لمنظمة الوحدة الإفريقية والقرار 5040 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

على أساس هذه المقدمة تم وضع برنامج تنفيذي للمقترح، يتضمن مايلي:

- وقف إطلاق النار وتبادل أسرى الحرب.

- تقليص عدد القوات المغربية بالإقليم.

- مركزة قوات الطرفين.

- تحديد الهوية وتسجيل الناخبين مع عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت.

- تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه.

- إدارة أممية مؤقتة للإقليم[151].

وبمصادقة مجلس الأمن في قراره 690 على هذه المقترحات، تكون منظمة الوحدة الإفريقية قد نقلت النزاع وبشكل نهائي إلى منظمة الأمم المتحدة، وتكون قد ساهمت بشكل كبير في إيجاد حل للنزاع.

✓ ***المطلب الثاني: نزاع الصحراء في الأجندة العربية والمغاربية***

[150]- froberville, op.cit, p. p. 100-101 Martine de.

إن نزاع الصحراء الغربية الذي يدور بين طرفين ينتميان إلى الأمة العربية والمنطقة المغاربية، يفترض أن يحظى باهتمام تكتلان مهمان هما الجامعة العربية والاتحاد المغاربي قصد السعي لإيجاد أفضل السبل لحله، أوعلى الأقل العمل على تخفيف تبعاته وآثاره، وكذا تقليص الهوة بين أطرافه، لذى سنعمد في هذا المطلب إلى بحث هذا الدور ومدى فعاليته.

01- جامعة الدول العربية:

عندما جاء تأسيس جامعة الدول العربية في 03 أكتوبر 1945م كنواة أولى لتحقيق حلم الوحدة العربية كانت الإيديوليوجية السائدة في العالم العربي هي حكم القانون، نتيجة تأثر القادة العرب بالمذاهب الدستورية الغربية وبفلسفة عصبة الأمم خاصة، كما جاء هذا التأسيس في ظروف دولية ميزها رضوخ الكثير من الدول العربية تحت نير الاستعمار، مما استوجب على الجامعة تقديم مساندتها المادية والمعنوية لها لتحقيق استقلالها[152].

في هذه الفترة كان الإقليم الصحراوي خاضع للاستعمار الإسباني، وقد اهتمت الجامعة بالقضية منذ 1946م،حيث اتصلت بإسبانيا، وذلك بعدما بادرت الحكومة الإسبانية بإرسال رسالة للجامعة تقترح فيها عقد اتفاقية معها باسم "مراكش الإسبانية"، لكن الجامعة اتخذت موقفا واضحا آنذاك، حيث طالبت إسبانيا بمنح الاستقلال لجميع المناطق الخاضعة تحت سيطرتها بما في ذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب[153] .

والحقيقة أن إسبانيا رغبت بعد الحرب العالمية الثانية في إيجاد تقارب بينها وبين الدول العربية خاصة بعد إنشاء الجامعة العربية، وكان "فرانكو" يستهدف من هذا التقارب إخراج إسبانيا من عزلتها السياسية، إذ أن نظامها في الحكم المطلق لم يكن من ذاك النوع الذي يقربها من الدول الغربية، فبادر في أفريل 1952م بإرسال وزير خارجيته "ألبير أرتاخو" إلى دول المشرق العربي واعدا بمنح الاستقلال للبلدان العربية الخاضعة تحت سيطرته، وقد نجح "أرتاخو" في مسعاه حيث تمخّضت مهمته بعهد جديد من الصداقة العربية الإسبانية، تردد صداها في تصريح "عبد الرحمان عزام" أمين عام جامعة الدول العربية الذي جاء فيه: "أن الإسبان والعرب هم كالإخوة"، في المقابل

---

151 - مصطفى كتاب، محمد بادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 114- 115.

152 - خالد بن سلطان عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، 54.

153 - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص 89.

فإن العرب أرادوا من خلال هذه "الصداقة" كسب تأييد بلدان أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية، كون أن إسبانيا كانت ما تزال تتمتّع بمنزلة رفيعة في هذه البلدان[154].

وكانت أولى قرارات الجامعة العربية التي صدرت حول الأراضي التي كانت خاضعة لإسبانيا، هو القرار الذي ساند فيه مجلس الجامعة العربية المغرب بدعواه في ضم موريتانيا، وذلك خلال انعقاد المجلس بلبنان عام 1960م. وهو ما أخر انضمام موريتانيا للجامعة العربية إلى غاية 1973م.

لتليها قرارات تخص بالأساس العلاقات العربية-الإسبانية، حيث أصدر مجلس الجامعة القرار رقم 3016 بتاريخ 07 أفريل 1973م، فتقريرا في سبتمبر 1973م، ثم القرار الصادر في 23 مارس 1975م والذي يؤيد فيه المغرب تأييدا مطلقا باسترجاع سبتة ومليلية والجزر الجعفرية وصخرة الحسيمة وفاليس[155].

وابتداءا من منتصف السبعينيات، وهي الفترة التي تم فيها عقد اتفاقية مدريد والمسيرة الخضراء المغربية بارك وأشاد مكتب الجامعة هذه المسيرة من خلال النشرة العربية التي يصدرها في نيويورك وبتاريخ 18 أكتوبر 1975م، ليصبح موقف الجامعة منحازا إلى جانب المغرب لاسيما في منتصف السبعينيات، فخلال انعقاد مؤتمر قمة الجامعة بالرباط يوم 29 أكتوبر 1974م أصدر مجلس الجامعة توصية تجعل من مشكلة الصحراء الغربية مشكلة موريتانية-مغربية.

وبعد تأزم الوضع ابتداءا من سنة 1976م في منطقة المغرب العربي، جراء الحرب التي أعلنتها جبهة البوليساريو، حاول الأمين العام للجامعة العربية بمساع لاحتواء الموقف، فزار كلا من المغرب والجزائر وموريتانيا، وحاول خلالها الإعداد لمفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع، كما كانت عدة مساع منفردة من دول عربية متعددة بهدف احتواء النزاع، إلا أن الأمين العام قدم تقريرا إلى مجلس الجامعة في 15 مارس 1976م أعلن فيه أن مشكلة الصحراء الغربية معقدة وتستلزم جهدا سياسيا مكثفا على الصعيد الثنائي والجماعي من أجل تسوية النزاع سلميا[156].

---

154 - نفس المرجع، ص 90.

155- خالد بن ساطلن بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 55.

156- بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازاعات المحلية، (معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1977م)، ص 43.

ومنذ هذا التاريخ لم يسبق للجامعة ولحد اليوم أن أدرجت القضية في جدول أعمالها، ولعل ذلك ما جعل جبهة البوليساريو لا تهتم باللجوء إليها بخلاف المغرب وموريتانيا اللتين كانتا تطلبان باستمرار تدخل الجامعة نظرا لتأييد عدد كبير من الدول العربية لمطالبهما خاصة الدول ذات الأنظمة اليمينية المعتدلة.

يجدر التذكير هنا بأن بداية نزاع الصحراء الغربية وبحكم أطرافه، تزامن مع تحولات حاسمة شهدها الوطن العربي، فأجواء حرب أكتوبر 1973م كانت تخيم على الوضع العربي، كما أن المفاوضات بدأت مع إسرائيل، إضافة إلى القلق الكبير الذي أبدته دول من المشرق العربي للدور المتعاظم للجزائر خصوصا في الأزمة البترولية العالمية"[157].

إن موقف جامعة الدول العربية الذي كان ومنذ البداية مقتربا وبشكل كبير من المواقف المغربية ، يمكن فهمه من خلال بعض الاعتبارات التي كانت تحيط بالنزاع وأطرافه المعنية والمهتمة، هذه الإعتبارات هي:

01- إن الميثاق التأسيسي لجامعة الدول العربية لا ينص على أي مادة أو فقرة تخص تصفية الاستعمار، بالرغم من أن معظم الدول العربية عانت الاستعمار أو الانتداب في أحسن الأحوال.

02-الدعم الذي تتلقاه المغرب من الأنظمة العربية الملكية في الخليج يهدف بالأساس إلى الحفاظ على استمرارية هذه الأنظمة، فمهم جدا وجود دولة بهذا النظام في المغرب العربي، إضافة إلى علاقة المصاهرة الموجودة بين هذه العائلات الملكية.

03- إبراز المغرب -في دعاية مركزة- لجبهة البوليساريو على أنها جماعة مرتزقة تسعى لتشتيت الوحدة الوطنية المغربية، وهذا ما كان يجد آذانا صاغية خصوصا عند القوميين العرب، الذين يعتبرون أن الدول الصغيرة تضعف من قوة الأمة العربية، وهذا رغم أن جبهة البوليساريو في بيانها التأسيسي وخلال كل مؤتمراتها كانت تؤكد دائما على أنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وتسعى إلى وحدتها.

04- مقايضة المملكة المغربية للقضية الفلسطينية بالنزاع الصحراوي، حيث أن ترأسها "للجنة القدس"، وعلاقتها الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تميز علاقتها مع إسرائيل، جعل

الجامعة العربية تضحي بالنزاع الصحراوية مقابل كسب المغرب كمدعم لعملية السلام في الشرق الأوسط، كون أن الجزائر لا يعتمد عليها في هذا المجال لانتمائها إلى ما كان يعرف بجبهة الصمود[158].

إن موقف جامعة الدول العربية من نزاع الصحراء الغربية أقصاها من لعب دور هام كانت قادرة على أدائه بامتياز، ولا يعفيها تحججها التقليدي في كون الملف له حساسية لدى دولتين عربيتين مهمتين كـ"المغرب والجزائر" وبالتالي الخوف من الانحياز لطرف على حساب الآخر، فطول أمد النزاع والأثر الذي تركه على انسجام شعوب وأنظمة المنطقة كانا يفرضان منطقا آخر في التعامل مع النزاع الذي أصبحت حلوله تنتظر من واشنطن أو مدريد أو باريس أو نيويورك.

02- الاتحاد المغاربي:

لقد جاءت سنوات الثمانينيات مليئة بالأحداث التي غيرت من شكل العلاقات المغاربية ومن ثم تأثيرها على النزاع الصحراوي، فمنذ منتصف الثمانينيات حاولت الدول المغاربية إيجاد حلول لمشاكلها الثنائية وعلى وجه الخصوص النزاع في الصحراء الغربية، وفي هذا الإطار انطلقت اللقاءات الرسمية في أعلى مستوى بين ليبيا وتونس والجزائر، في حين أن العلاقات الجزائرية المغربية عرفت قلقا جزائريا اتجاه المغرب الذي أخذ ينهي المرحلة السادسة من الجدار الرملي الذي وصل إلى غاية الحدود الموريتانية، وهو ما اعتبرته الجزائر تهديدا للأمن المغاربي ويسمح ببروز توجهات توسعية جديدة للمغرب في المنطقة.

وللتخفيف من حالة التوتر بين الجانبين وتقريب وجهات النظر، جاءت الوساطة السعودية من خلال تنظيم لقاء بين الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" و الملك"الحسن الثاني" بحضور الملك "فهد"، وكان ذلك في 04 ماي 1987م بمدينة العقيد لطفي على الحدود الجزائرية المغربية، ورغم أن اللقاء لم يقرب كثيرا بين وجهات النظر خصوصا فيما تعلّق بالصحراء الغربية[159]، إلا أنه سمح بتخفيف التوتّر بين البلدين واستمرار المباحثات بينهما إلى غاية إعادة العلاقات الديبلوماسية الجزائرية المغربية في 16 ماي 1988م، وهو ما سمح للرئيس الجزائري "الشاذلي" بدفع المغرب على التعاون والعمل مع جيرانه المغاربة من خلال إنشاء اتحاد المغرب العربي الكبير، فالمغرب

---

[157]- جريدة **اليوم**، يومية جزائرية، 12 مارس 2002، عدد 946، ص 05.

[158]- جريدة **الصحراء الحرة**، شهرية صحراوية، العدد 376، جوان 2001، ص 12.

الذي كان يشهد انهيارا لأسعار الفوسفات وتزايدا في نفقات الحرب وجد في دخوله المسار المغاربي وسيلة لتجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها، في حين أن الكثير من المتتبعين وجدوا في عودة العلاقات المغربية الجزائرية هو مؤشر عن بداية تخلي الجزائر عن مساندتها للبوليساريو في حربه ضد المغرب، على الرغم من أن المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني أصدر بيانا في 12 جوان 1988م هنّأ فيه بعودة العلاقات بين البلدين واعتبرها خطوة جادة لإيجاد مناخ دائم للسلم وهو ما يسمح بإيجاد حل عادل ونهائي للنزاع القائم بين المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

لقد دفعت الجزائر كل من البوليساريو والمغرب للقبول بالدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة، وهذا ما أعلن عنه الملك المغربي "الحسن الثاني" حيث عبر عن استعداده للقاء ممثلي البوليساريو للتحادث ، وكنتيجة لهذا التقارب أعلنت جبهة البوليساريو عن وقف جميع عملياتها العسكرية ابتداءا من 23 ديسمبر 1988م، وكان أول لقاء تم بين الطرفين في 04 جانفي 1989م في مدينة مراكش وحضره الملك المغربي شخصيا ووفد عن البوليساريو يتقدمه الوزير الأول في الجمهورية الصحراوية "محفوظ علي بيبا".

وعن نتائج اللقاء أصدرت اللجنة التنفيذية للبوليساريو في 09 جانفي 1989م بيانا جاء فيه: "أن اللقاء مع الحسن الثاني يفتح طريقا للتطور النوعي في مسار السلام الأممي والإفريقي الذي يجب أن يدخل حيز التنفيذ للوصول إلى اتفاق شامل ونهائي بين الطرفين يسمح للجانبين للذهاب اليد في اليد لاستفتاء تقرير المصير حر وعادل للشعب الصحراوي"، مقابل هذا البيان وفي 16 جانفي 1989م زعيم حزب الاستقلال "محمد بوستة" يعلن أن الحسن الثاني بعد لقاءه مع أهم الأحزاب السياسية المغربية في مراكش أكد أن المغرب:"لن يتنازل عن أي جزء من ترابه" موضحا أن لقاءه مع مسؤولي البوليساريو هو: "لوضع استراتيجية جديدة لتوحيد صفوف المغربيين دون استثناء، فليس لدينا الحق في ترك أي مواطن مغربي على الهامش، إنهم حقيقة مغربيين مهمشين الذين إلتقيناهم على أمل إرجاعهم إلى طريق الصواب"[160].

---

[159]- Paul Balta, op.cit., p181.
[160] - Martine de froberville, op.cit, p p 106,107.

ووسط هذه التصريحات المتناقضة من الجانبين جاء شهر فيفري من سنة 1989م حاملا معه ثلاثة لقاءات جديدة كانت جميعها توحي أن القضية ستجد طريقها للحل، اللقاء الأول كان بين الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" والملك المغربي "الحسن الثاني"، واللقاء الثاني كان من المفروض أن يعقد بين الملك ووفد عن جبهة البوليساريو أما اللقاء الثالث فكان القمة المغاربية.

لكن الانحراف في هذه اللقاءات الثلاث كان مع إعلان المغرب في 13 فيفري 1989م عن تأجيل عقد لقاء بين الملك الحسن الثاني والجبهة الصحراوية، والانحراف الثاني كان بعقد القمة المغاربية مع تحييد كامل وتام لجبهة البوليساريو والشعب الصحراوي.

ففي 17 فيفري 1989م بمراكش وقّع قادة كل من الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس وموريتانيا على الاتفاق التأسيسي للاتحاد المغاربي دون إشراك البوليساريو، ورأى بعض الملاحظين في ذلك خطوة إلى الأمام لنهاية هذه الجبهة، فمن المبادئ العامة التي قام عليها الاتحاد هي:(منع أي عمل موجه ضد أمن ووحدة بلد من الاتحاد إذ يعتبر ذلك عملا موجها إلى كل دول الاتحاد) –المادة 15-. وهذا يدل بنظر نفس الملاحظين على نهاية النشاط العسكري للبوليساريو المتمركز في إحدى دول الاتحاد(الجزائر)، حيث أن نشاطه الموجه ضد المغرب في إطار الحرب الدائرة في المنطقة منذ 1976م سيعتبر طبقا للمادة السابقة كهجوم على جميع دول الاتحاد[161].

وفي 20 فيفري 1989م يصرح "محمد عبد العزيز" رئيس الجمهورية الصحراوية من "ستوكهولم" عن عودة المحادثات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو، وتم تأكيد ذلك من طرف المغرب، وهذا فقط لأن شركاء المغرب في الاتحاد يطمحون لرؤية المشكلة تحل سلميا عن طريق الحوار، ولكن ذلك يبدو بعيدا عن واقع الأمور، حيث وصف الملك "الحسن الثاني" الرئيس الصحراوي "محمد عبد العزيز" بـ: "رئيس بدون حدود ولا أرض" وطالب بإدماج حوالي 30000 صحراوي يعيشون في الجنوب المغربي في الاستفتاء حول تقرير المصير لأنهم حسبهم كانوا مضطرين لمغادرة الصحراء نتيجة الهجوم المشترك الإسباني الفرنسي سنـة 1958م[162].

نتيجة لحالة الإنسداد هذه والتشدد المغربي وعدم وجود إرادة حقيقية من طرفه في الدخول في محادثات جادة مع الصحراويين قررت جبهة البوليساريو إنهاء الهدنة التي أعلنتها من جانب

---

[161]- Benjamin Stora, Akram Illyés, op.cit, P.35.

[162]- Martine de froberville, Op.cit, p 108.

واحد والعودة إلى العمل المسلّح ابتداءا من مارس 1989م، وبهذا يكون الملك قد حقّق هدفه في إنشاء مغرب عربي دون مشاركة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي ظهرت معزولة ومهمشة لدرجة اعتقاد الكثير من المتتبعين للقضية أنها وصلت إلى نهايتها، وهو ما يفسر عدم اهتمام المغرب وحرصه على مواصلة المحادثات مع البوليساريو حيث صرح الملك المغربي قائلا:"لا يوجد ما يتفاوض عليه لأن الصحراء الغربية أرض مغربية"، وهذا ما يؤكد أن اللقاءات التي سبقت إنشاء الاتحاد المغاربي لم تكن سوى تكتيك مغربي للوصول إلى إنشاء هذا الفضاء لا غير[163].

وقد اتصفت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها، إذ اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة. ونصت معاهدة التأسيس على انعقاد مجلس رئاسة الاتحاد سنويا بالإضافة لعقد دورات غير عادية إذا اقتضت الضرورة. إلا أنه منذ ☐☐☐م لم يتم عقد سوى ست دورات فقط على مستوى الرئاسة ، كانت أولا في تونس ثم الجزائر فليبيا ثم المغرب فموريتانيا وأخيرا تونس مرة أخرى في شهر أفريل ☐☐☐م، وهي الدورة التي قدر لها أن تكون الأخيرة على مستوى الرؤساء إلى الآن. فالدورة التي كانت تليها (السابعة) وكان مقررا عقدها في الجزائر لم يتسن التئامها – ظاهريا – بسبب الخلافات المغربية الجزائرية، خصوصا بعد حادثة الرباط الإرهابية سنة 1994م واتهام المغرب نظيرته الجزائر بالوقوف وراء الحادث من جهة ودعمها الغير مشروط لجبهة البوليساريو، وفي سنة ☐☐☐م وبطلب من المغرب تم تجميد مؤسسات الاتحاد المغربي، ولم تعد الحياة لهذه المؤسسات إلا في شتاء ☐☐☐م باجتماع في الجزائر ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء باستثناء المغرب التي أوفدت وزير الدولة للخارجية. وهو ما اعتبرته الجزائر خطوة تهدف للضغط عليها من أجل إيجاد تسوية ثنائية لملف الصحراء "تستبعد الصحراويين من تقرير مصيرهم" بحسب المصادر الجزائرية[164].

وهكذا وبعد مرور سنوات طويلة من عمر الاتحاد إلى يومنا هذا فإن نزاع الصحراء الغربية كانت السبب الوحيد في إلغاء كل لقاءات القمة التي كانت مبرمجة آخرها في جوان 2002م، مما يدل على فشل المقاربة المعتمدة على تأسيس الاتحاد بدوله الخمسة –موريتانيا، المغرب،

---

[163] - Yahia Zoubir, Conflit du sahara occidental de l'échec de prenegociation a l'enlisement de conflit, western 8..international law journal, california, 1999, p

[164] - دون كاتب، الصراع الفرانكو أمريكي على منطقة المغرب العربي، www.hizbutahrir.org.uk، 18 جويلية 2005، ص 3.

الجزائر، تونس، ليبيا- والتفرغ لتنشيط أجهزته ولجانه المتخصصة، مع إقصاء الجمهورية الصحراوية من عضويته، واستبعاد النزاع الصحراوي كقضية من قضايا الاتحاد المغاربي.

إن تحجج المغرب وتصلبها في تأجيل القمم المغاربية منذ عام □□□□م بسبب موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية يفقد مصداقيته، والدليل على ذلك أن المغرب لا يتخلف عن المشاركة في لقاءات خمسة زائد خمسة مع دول الضفة الجنوبية للاتحاد الأوروبي، بل والمساهمة فيها بحضور الجزائر. ليتسبب هذا الجمود في تعطيل الاتفاقات التي صيغت بين دول إتحاد المغرب العربي قبل عشر سنوات، فمن ضمن □□ اتفاقية توصل إليها القادة المغاربة عام □□□□م لم يتم تنفيذ إلاّ خمسة منها ليست ذات أهمية قياساً إلى الاتفاقيات الأخرى التي تم التوقيع عليها ولم تبصر النور، والتي قضت وقت توقيعها بإنشاء سوق زراعية مغاربية عام □□□□م، وقيام وحدة جمركية أواخر العام □□□□م وصولاً إلى إنشاء السوق المشتركة عام □□□□م، إضافةً إلى اتفاقيات ذات علاقة بالأمن الغذائي والتصحر والزراعة والجمارك والبيئة والسكن والمياه ومواجهة الكوارث والموارد البشرية وتنقل الأشخاص والبحث العلمي والثقافة والإعلام . ..الخ[165].

من خلال كل هذا، يتّضح أن الاتحاد المغاربي كتكتل إقليمي فشل في إيجاد حل لأهم وأول عقبة في طريق الاتحاد، حيث لم يقدم بعد تلك اللقاءات الفاشلة للملك المغربي مع ممثلي البوليساريو أي مشروع سلام لحل المشكلة نهائيا وبقي الاتحاد رهين المشاكل والحسابات الثنائية الضيقة[166]، لذا فإن الشعب الصحراوي اللاجئ في تندوف لا يراهن على هذا الكيان كثيرا في إيجاد حل للنزاع، فقد فضل ما نسبته 8.83% فقط من المستجوبين الصحراويين في مخيمات اللاجئين سنة 2002م الإطار المغاربي كفضاء لحل قضيتهم، مقابل 84.85% منهم يفضلون الإطار الاممي.

إن المغرب العربي الذي أصبح ضرورة حتمية تفرضها التحولات الدولية والتكتلات الإقليمية التي تزداد في عالم اليوم بشكل مضطرد، ومع تأكدنا من أن العائق الأكبر لاندماج الدول المغاربية هو نزاع الصحراء، فمن اللازم إيجاد مقاربة جديدة لإنعاش هذا الكيان، هذه المقاربة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن ثلاث دول من أعضاء الاتحاد تعترف بالجمهورية الصحراوية- ليبيا، الجزائر،

---

[165]- نفس المرجع، ص 5.

[166]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 112.

موريتانيا-، وتونس تلتزم الحياد والمغرب طرف معني بالنزاع، فإما إقصاء طرفي النزاع -المغرب والبوليساريو- معا من هياكل الاتحاد المغاربي، وعمل الدول المتبقية على إنعاش الاتحاد على أن يلتحق به الطرفان بعد أن يتم حل النزاع، أو قبول الجمهورية الصحراوية كعضو في اتحاد المغرب العربي كما هي عضو مؤسس للاتحاد الإفريقي.

✓ المطلب الثالث: جهود الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار

لقد تحملت الأمم المتحدة مسؤولية حل نزاع الصحراء الغربية منذ عقدين من الزمان، وأصدرت هذه الهيئة الأممية العديد من القرارات بشأن النزاع، تمثلت فيما يلي:

1. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الخامسة عشرة قرارها رقم 1514 في 14 ديسمبر 1960م، وأكد هذا القرار حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبمقتضى هذا الحق، يمكنها أن تحدد بحرية كاملة مركزها السياسي، وكذلك أن تسعى بحرية لانتمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كذلك أعلن ضرورة اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الأقاليم المشمولة بالوصاية، أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو الأقاليم التي لم تنل استقلالها بعد، لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقاليم من دون قيود، وفقاً لإرادتها ورغبتها المعلنة، كما تعتبر محاولة استهداف التفويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد متنافية مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. وهذا القرار ينطبق على كل الأقاليم الخاضعة للاستعمار الأجنبي، ومن ثم، فإنه يشكل الركن الأساسي، الذي تستند عليه الحركة الوطنية لشعب الصحراء، والذي يتمثل في جبهة البوليساريو، في مطالبتها بحق تقرير مصيرها والاستقلال[167].
2. وضعت الأمم المتحدة في سنة 1963م اسم الصحراء الغربية على قائمة المناطق الواجب تصفية الاستعمار منها[168].
3. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها العشرين، قرارها الرقم 2072 في 16 ديسمبر 1965م ، ودعا هذا القرار الحكومة الأسبانية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، القيام

[167]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 68.
[168]- طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 109.

باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحرير إقليمي إيفني والصحراء الغربية، من السيطرة الاستعمارية، والدخول في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة، التي يثيرها هذان الإقليمان.

4. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والعشرين، قرارها الرقم 2229 في 20 فبراير 1966م ، وتضمن هذا القرار تأكيده لحق شعبي إيفني والصحراء الإسبانية في تقرير المصير، وفقاً لقرار الجمعية العامة السابق تحت رقم 1514، ولذلك طلبت الجمعية العامة، من الدولة القائمة بالإدارة، أن تتخذ، فوراً، الخطوات اللازمة للتعجيل بإنهاء الاستعمار في إيفني، وأن تقرر، مع حكومة المملكة المغربية، الإجراءات اللازمة لنقل السلطات، وفقاً للقرارات السابقة، بشأن هذه المشكلة، كما أكد القرار نفسه، دعوة الدولة القائمة بالإدارة إلى الاضطلاع، في أقرب وقت ممكن، ووفقاً لأماني سكان الصحراء الأسبانية الأهليين، وبالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا، وأي طرف آخر معني، بتقرير الإجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الأمم المتحدة، بغية تمكين سكان الإقليم الأهليين، من استعمال حقهم في تقرير المصير بحرية.

ويتضح من القرار السابق أن الأمم المتحدة فصلت بين إقليمي إيفني والصحراء الغربية، حيث قررت إنهاء الاستعمار في إيفني ونقل السلطات إلى الحكومة المغربية، بينما قررت إجراء استفتاء في الصحراء الغربية، لتمكين سكانها الأهليين من تقرير مصيرهم. واستمر موقف الأمم المتحدة، خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، متمسكاً بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، ووضح ذلك في قرارها رقم 1968/2428، والقرار رقم 1969/2590، والقرار رقم 1970/2711، والقرار رقم 1972/2983، والقرار رقم1973/3162[169].

وقد تم تشكيل لجنة تصفية الاستعمار تابعة للأمم المتحدة في ماي 1975م، مهمتها وضع دراسة تفصيلية عن مشكلة الصحراء الغربية، وجاء في تقرير اللجنة أنها وجدت رغبة لدى الصحراويين في الاستقلال، وأوصت بإجراء استفتاء حر تحت الرعاية الاممية[170].

وهنا أصدر مجلس الأمن، في 22 أكتوبر 1975م، القرار الرقم 1975/377 ، والذي وضح خلاله أنه بعد بحث الموقف المتعلق بمشكلة الصحراء الغربية، وخطاب مندوب أسبانيا إلى رئيس مجلس الأمن، بتاريخ 18 أكتوبر 1975، يعيد المجلس تأكيده على الآتي :

---

[169]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[170]- طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 110.

أ. إعمالا بنص المادة الرقم 34 من ميثاق الأمم المتحدة، يطلب المجلس، من الأمين العام للأمم المتحدة، الدخول في مشاورات فورية مع الأطراف المعنية والمهتمة بالمشكلة، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن، في أقرب وقت ممكن، عن نتائج المشاورات، ليمكن للمجلس، اتخاذ الإجراءات المناسبة، لمواجهة الموقف الخاص بالصحراء الغربية.

ب. يطالب المجلس الأطراف المعنية بممارسة الاعتدال وضبط النفس، وأن تمكن الأمين العام من القيام بمهمته في ظروف ملائمة.

5. في أول نوفمبر 1979م، قامت لجنة تصفية الاستعمار، في الأمم المتحدة، بتبني حل لمشكلة الصحراء الغربية، حيث عملت على توصيف جبهة البوليساريو ممثلة للشعب الصحراوي، ولقد واجه هذا الاتجاه مداولات عديدة، وصدر القرار الرقم 3734، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 21 نوفمبر 1975م ، مؤكداً حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كما أعلن تأييده لاتفاقية الجزائر بين جبهة البوليساريو وموريتانيا، كما شجب بشدة تفاقم الموقف الناجم عن دخول القوات المغربية للصحراء الغربية، خاصة الأراضي التي انسحبت منها موريتانيا، وطالب المغرب بإنهاء وجوده في الصحراء الغربية، كما أكد أن جبهة البوليساريو، هي التي تمثل شعب الصحراء الغربية، ولذلك يجب أن تشارك في كل المحاولات لإيجاد حل سياسي عادل في مسألة الصحراء الغربية.

6. في 2 نوفمبر 1975م، أصدر مجلس الأمن قراره الرقم 75/379، والذي أكد أنه، بعد بحث تقرير الأمين العام، بشأن الوضع في الصحراء الغربية، وكذلك خطاب القائم بأعمال ممثل أسبانيا لدى الأمم المتحدة، المؤرخ في أول نوفمبر 1975، يلاحظ المجلس، بقلق، أن الموقف في المنطقة لا يزال خطيراً، ونظراً إلى أن مسألة الصحراء الغربية سيتم عرضها على الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لذلك يؤكد المجلس في قراره على الآتي:

أ. حث جميع الأطراف المعنية والمهتمة، على تجنب القيام بأي عمل منفرد أو إجراء آخر قد يؤدي إلى مزيد من التصعيد للتوتر في المنطقة.

ب. يطالب المجلس الأمين العام بالاستمرار في مشاوراته وتكثيفها، مع الأطراف المعنية

والمهتمة، وأن يقدم تقريراً، إلى مجلس الأمن، في أقرب وقت، حول نتائج تلك المشاورات، لتمكين المجلس من اتخاذ أي إجراءات أخرى، يراها ضرورية.

7. في 6 نوفمبر 1975، أصدر مجلس الأمن قراره الرقم 75/380، والذي أوضح فيه، قلقه البالغ، من التدهور الخطير في مشكلة الصحراء الغربية ، وأنه، برغم القرارين السابقين الصادرين عن مجلس الأمن الأرقام 377 و379، والنداء الذي وجهه رئيس مجلس الأمن إلى ملك المغرب، متضمناً طلباً عاجلاً بإنهاء المسيرة نحو الصحراء الغربية، فإن المسيرة قد تمت، ولذلك فإن المجلس يقرر الآتي:

أ. يستنكر إقامة المسيرة.

ب. ينادي المغرب، لكي تسحب كل المشتركين في المسيرة من إقليم الصحراء الغربية.

ج. ينادي المغرب وكل الأطراف المعنية والمهتمة، لكي تتعاون بشكل كامل مع الأمين العام، في إتمام المهمة المفوض بها من مجلس الأمن، وفقاً لقراراته الأرقام 1975/377، 1975/379م[171].

8. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الثلاثين، قرارها رقم 3458 في 10 ديسمبر 1975م، ولقد تضمن القرار مايلي:

أ. إن الجمعية العامة تحيط علماً بالاتفاق الثلاثي، الذي عقد في مدريد بتاريخ 14 نوفمبر 1975، بين حكومات أسبانيا والمغرب وموريتانيا.

ب. تؤكد، من جديد، أن لجميع السكان الصحراويين المنتمين للإقليم، حقاً غير قابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لقرار الجمعية العامة السابق رقم 15/1514.

ج. تطالب أطراف اتفاق مدريد، المؤرخ في 14 نوفمبر 1975، أن تكفل احترام أماني السكان الصحراويين، المعرب عنها بحرية.

[171]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، اللائحة الأممية رقم 1975/380، www.onu.org، 18أكتوبر2004، ص 10

د. ترجو الإدارة المؤقتة اتخاذ جميع التدابير اللازمة؛ لتمكين جميع السكان الصحراويين المنتمين للإقليم، عن طريق استشارة حرة، تنظم بمساعدة ممثل للأمم المتحدة، يعينه الأمين العام للأمم المتحدة[172].

وتم اتخاذ هذا القرار، بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وكذلك بعد أن قررت لجنة تصفية الاستعمار في أكتوبر 1975م، رغبة سكان الصحراء الأسبانية في الاستقلال عن كل من موريتانيا والمغرب، كما أوصت اللجنة بضرورة وجود الأمم المتحدة، بصورة ما، للإشراف على انسحاب أسبانيا من الصحراء .

و نتيجة التعثر في تنفيذ قرارات القمة الأفريقية في نيروبي، كانت هناك ردود فعل متباينة في الأمم المتحدة، فقد ناقشت قرارات اللجنة التنفيذية الأفريقية، وقرارات القمة الأفريقية في نيروبي، في أثناء انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وخلالها اعتبرت هذه القرارات هي الأساس لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، ولذلك وجهت الجمعية العامة الدعوة، لكل من المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، بالدخول في مفاوضات مباشرة بهدف التوصل إلى اتفاق ينهى الصراع المسلح. ولكن، بسبب رفض المغرب لإجراء مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو، أعلنت الأمم المتحدة عزمها على التعاون المطلق مع منظمة الوحدة الأفريقية، وأكدت ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع، لعودة السلام إلى المنطقة، كما اعتبرت الأمم المتحدة مشكلة الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار.

لتصدر الجمعية العامة مرة أخرى قرارا في 07 ديسمبر 1983م، يطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في تنظيم الإستفتاء وتقديم تقرير مفصل للجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي[173].

وفي الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر القرار الرقم 41/39 في 5 ديسمبر 1984م، وخلاله أكدت على مايلي:

1. اعتبار مشكلة الصحراء الغربية قضية إنهاء استعمار.

---

[172]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.
[173]- طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 112.

2. حل مشكلة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار AHG/RES.104-XIX الصادر عن القمة الأفريقية التاسعة عشرة.

3. تطلب، من طرفي النزاع، الدخول في مفاوضات مباشرة، لإيقاف إطلاق النار، لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء عادل لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، على أن ينفذ الاستفتاء، تحت إشراف كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

4. تأييد الجهود، التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، والهادفة إلى التوصل لحل عادل وحاسم لمشكلة الصحراء الغربية، وفقاً لقرارات ومقررات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

ويوضح هذا القرار أن دور الأمم المتحدة أصبح مكملاً للجهود، التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية، وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة موقفها من قضية الصحراء في دوراتها التالية، حيث أصدرت في الدورة الأربعين قرارها الرقم40/50 ، في 3 ديسمبر 1985م، وتضمن هذا القرار نفس مضمون القرارات السابقة، وكذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والأربعين، قرارها الرقم 16/41، والذي أكدت خلاله الأمم المتحدة أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية الرقمAHG/RES.104-XIX ، هو الأساس لحل قضية الصحراء الغربية. وفي نهاية عام 1986، بدأ الأمين العام للأمم المتحدة مساعيه الحميدة للتوصل إلى خطة لتسوية قضية الصحراء الغربية، واتبع الأمين العام أسلوباً خاصاً لإيجاد حل لتسوية هذا الصراع، اتسم بالآتي :

1. سرية الاتصالات، حيث تم إجراء كل الاتصالات بين أطراف النزاع بعيداً عن العلانية.

2. الاعتماد على مشاركة وسطاء آخرين، كان منهم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية.

3. التركيز في الحصول على المعلومات حول مشكلة الصحراء الغربية من مصادر محايدة.

4. العمل على تقسيم وتجزئة المشكلة، بحيث يمكن تحقيق أهداف مرحلية يمكن خلالها التوصل إلى تسوية نهائية للمشكلة[174].

خلال الفترة 1-10 ديسمبر 1987م، زارت بعثة تقنية، مشكلة من قِبل منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، المنطقة، بهدف دراسة وتحديد الوسائل التي يمكن ممن خلالها إجراء

الاستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي، وأعلنت جبهة البوليساريو عن وقف إطلاق النار، حتى تتمكن البعثة من تنفيذ مهمتها، كما رأت الحكومة المغربية أن مهمة البعثة تقتصر، فقط، على جمع المعلومات ذات الطابع التقني، بينما أكدت جبهة البوليساريو أن توجه البعثة إلى الصحراء الغربية يعتبر دعماً للسياسة المغربية، حيث اتهمت جبهة البوليساريو الحكومة المغربية بأنها قامت بإدخال المواطنين المغاربة للأراضي الصحراوية، بهدف التأثير على عمل البعثة، كما أن المغرب كان على اطلاع ببرنامج عمل البعثة، كذلك ساهمت في عملية اختيار المناطق وتوقيتات وجود البعثة فيها، ولذلك، فإن جبهة البوليساريو اعتقدت أن البعثة لن تحقق نتائج حاسمة. وفي إطار هذا التباين في المواقف، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها، لعدة أسباب، تمثلت بالآتي :

1. اشتراط قيادة جبهة البوليساريو انسحاب القوات المغربية من الأراضي الصحراوية، قبل إجراء الاستفتاء، لأن وجودها في أثناء إجراء الاستفتاء، يشكل عائقاً معنوياً، يؤثر على حرية الاختيار لدى سكان الإقليم.

2. رفض الحكومة المغربية سحب قواتها من الصحراء الغربية، استناداً إلى سابقة تاريخية، تمثلت في استفتاء تقرير المصير في الجزائر، مع وجود القوات الفرنسية فيها.

3. التفوق العسكري المغربي داخل الأراضي الصحراوية، خاصة بعد توسيع الحزام الأمني ليشمل الحدود الموريتانية والجزائرية، ولقد أدى ذلك إلى رفض المغرب لتقديم أي نوع من التنازلات.

4. إن قرارات الأمم المتحدة، التي استندت إلى قرارات القمة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية، جعلت من مهمة بعثة الأمم المتحدة أمراً بالغ الصعوبة، فهذه القرارات لم توضح تقنيات إجراء الاستفتاء، خاصة تحديد من يحق لهم التصويت في الاستفتاء.

5. على رغم أن المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة كانت الاتفاق على وقف إطلاق النار، فإن المملكة المغربية أصرت على أن وقف إطلاق النار يجب أن يكون من جانب واحد وهو جبهة البوليساريو.

6. لقد أدى الرأي المسبق لجبهة البوليساريو حول البعثة أنها ستكون دعماً للسياسة المغربية تجاه

---

[174]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الصحراء الغربية، إلى تمسك الجبهة بشروط يصعب تحقيقها.

في 20 سبتمبر 1988م، أصدر مجلس الأمن قراره الرقم 1988/621، وأذن خلاله للأمين العام للأمم المتحدة، بتسمية ممثل خاص للصحراء الغربية، كما طلب مجلس الأمن أن يقدم سكرتير عام الأمم المتحدة تقريراً عن إجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وعن الوسائل الواجب اتباعها؛ بهدف تنظيمه ومراقبته بواسطة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، وبناء على ذلك، عين الأمين العام السيد "هيكتور غروس اشبيل"، بوصفه ممثله الخاص للصحراء الغربية، اعتباراً من 19 أكتوبر 1988م، إلا أنه استقال وخلفه السيد "جوهانس مانس". كما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين، قرارها الرقم 33/43 في 22 نوفمبر1988م، والذي رحبت خلاله بالموافقة المبدئية التي أبدتها كل من المملكة المغربية وجبهة البوليساريو في30 أغسطس 1988م على الاقتراحات المقدمة من كل من رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة، بشأن إجراء استفتاء، يقرر من خلاله شعب الصحراء الغربية مصيره، وتضطلع الأمم المتحدة بتنظيمه والإشراف عليه بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية[175].

وجاء القرار 690 الصادر في التاسع والعشرين من أفريل 1991م، والذي تضمن مصادقة مجلس الأمن الدولي على مشروع مخطط السلام المقدم من الأمين العام، الذي وضع الترتيبات الكاملة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، تبدأ بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الجانبين اعتبارا من السادس سبتمبر 1991م، وتنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في جانفي 1992م[176].

---

[175]- نفس المرجع، ص 75.

[176]- طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

- ***المبحث الثاني: من اتفاقية وقف إطلاق النار إلى اتفاقية هيوستن***

✓ ***المطلب الأول: اتفاقية وقف إطلاق النار وبداية مسار التسوية الأممي***

على أساس قاعدة العمل المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، قام الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك بتقديم المقترح الأممي للسلام في المنطقة، متكون من قسمين:

القـسم الأول: عبارة عن ملف تحت رقم "S/21360" طرح على مجلس الأمن في 18 جوان 1990م يحتوي على جزئين، **الجزء الأول** عبارة عن النص الأصلي والكامل لمقترحات التسوية المشتركة (منظمة الأمم المتحدة/منظمة الوحدة الإفريقية) كما تم قبوله من قبل طرفي النزاع في30 أوت 1988م. أما **الجزء الثاني** فيتضمن مخططا للتسوية وضع من طرف الأمين العام الأممي وفق لائحة 621 لسنة 1988م ويوصي بتعيين ممثل خاص للأمين العام الأممي في الصحراء الغربية، وكان أول ممثل هو السيد "هكتور غرو إسبيل" من الأورغواي والذي عين ابتداءا من 19 أكتوبر وبعد استقالته تم تعيين "جوهانز مانز" من سويسرا في 19 جانفي 1990م.

القـسم الثـاني: وهو مكمل للقسم الأول، طرح على مجلس الأمن بتاريخ 29 أفريل 1991م حيث تبنّى هـذا الأخيـر وبالإجماع اللائحة 690 المتضمنة التقرير الجديد للأمين العام (S/22464) الذي يأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية الخاصة بمخطط التسوية، وهي:

1 ـ تكون عبارتا "نعم للاستقلال" و "الانضمام للمغرب" هما صيغتا سؤال التخيير المطروح على المقترعين.

2- تقليص القوات المغربية في الصحراء الغربية إلى 60350 جندي خلال 11 أسبوعا ابتداءا من دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، والتأكيـد على الدور المحوري لممثل الامين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية ومهمة "المينورسوMINURSO"*، مع

* المينورسو Le Minurso هي بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية مهمتها تحضير الإجراءات اللازمة لإجراء الاستفتاء خصوصا ما تعلق بتحديد هوية الناخبين، إضافة إلى مراقبة وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع.

التذكير بالمرحلة الانتـقالية التي تبدأ من بداية سريان مفعول اتفاق وقف إطلاق النار.

2ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسجناء وتبادل سجناء الحرب تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أقرب الآجال بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ.

3ـ تحديد هوية وتسجيل الناخبين، أي جميع الصحراويين المؤهلين للانتخاب في الاستفتاء والذي يشكل أحد أهم الأسس لمقترح التسوية، وقد أسندت هذه المهمة للجنة تحديد الهوية "المينورسو" حيث يكون لها مهمة تطبيق المقترحات التي وافق عليها الطرفان باتباع الإحصاء الإسباني لعام 1974م وأولئك الذين بلغوا سن 18 سنة فأكثر والذين يعيشون حاليا في الإقليم الصحراوي أو خارجه بصفتهم لاجئين أو بصفة أخرى.

4 ـ حدد هذا التقرير المرحلة الأولى من أعمال اللجنة والتي تقوم على تحضير القائمة الكاملة للصحراويين الموضوعة من طرف إسبانيا "إحصاء 1974م"[177].

وفي 17 ماي 1991م وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ميزانية "المينورسو" وفي نفس اليوم قام الملك المغربي "الحسن الثاني" بزيارة لمدينة السمارة- العاصمة الروحية للصحراويين- ، قصد الحصول على تجديد قبائل المنطقة مبايعتهم له.

وبتاريخ 24 ماي 1991م، اقترح الأمين العام "بيريز دوكويلار" على كل من المغرب وجبهة البوليساريو تاريخ 06 ديسمبر1991م كبداية للعمل بوقف إطلاق النار، وبعد موافقة طرفي النزاع على هذا المقترح، دخل مخطط التسوية في مرحلته التطبيقية أو ما يعرف بالمرحلة الانتقالية.

---

[177]- Martine de froberville, op.cit, p.p 121-125.

لقد تضمنت هذه المرحلة أربعة نقاط أساسية يبدأ الشروع في تطبيقها حالا وهي:

1 ـ إعادة توزيع مواقع قوات الطرفين المغربية والبوليسارية.

2 ـ بداية تقليص القوات المغربية في الإقليم.

3 ـ نشر قوائم إحصاء عام 1974م الإسبانية.

4 ـ بداية تسجيل الناخبين الصحراويين من طرف لجنة تحديد الهوية "المينورسو"[178].

إلا أنه مع بداية تطبيق هذه الإجراءات، بدأ عمل "المينورسو"يصطدم ببعض العراقيل، أهمها:

ـ رفض المغرب لإحصاء 1974م على الرغم من قبوله له في بداية الأمر.

ـ تقديم المغرب للائحة جماعية تشمل 000 120 مغربي بدلا من الطلبات الفردية، حيث أن نص المخطط يلزم استقبال لجنة تحديد الهوية لطلبات الأشخاص الذين يعتقدون أن لهم الحق في المشاركة في الاستفتاء والذين لم يشملهم إحصاء 1974م بطريقة فردية[179].

ـ ترحيل ما يقارب 000 170 شخص للصحراء الغربية بحجة أنهم صحراويين وهو ما عرف آنذاك بالمسيرات الخضراء الجديدة.

كل هذا دفع الممثل الخاص للأمين العام في الصحراء الغربية "جوهانز مانز" إلى بعث رسالة شخصية وسرية للأمين العام الأممي "دوكويلار" بتاريخ 13 ديسمبر 1991م يقترح فيها مجموعة من التوصيات لتجاوز هذه العراقيل منها: التأكيد على ضرورة إجراء الأمم المتحدة لمفاوضات مباشرة بين الطرفين على أساس نموذج يضمن حل لا يوجد فيه لا خاسر ولا رابح، حيث اعتبر "جوهانس مانز"

---

[178] - Ibid, p 139.

[179] - يحظيه السيد حمدي، الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا، (الجزائر: الجاحظية، 2001)، ص203.

ذلك بأنها الطريقة المثلى التي يمكن أن ترضي "البوليساريو" والمجموعة الدولية.

كما طالب "جوهانز" الأمم المتحدة باتخـاذ موقف حازم تجاه الخروقات العسكرية لوقف إطلاق النار منذ 6 سبتمبر1991م وهذا لتفادي تعقيد مسار السلام، موضحا أن أهم هذه الخروقات كانت من طرف المغرب، هذا البلد الذي حسبه قام بخروقات أخرى غير عسكرية والمتعلقة أساسا بما يعرف بالمسيرة الخضراء الجديدة.

لكن عوض اتباع توصيات "مانز" خضع الأمين العام الأممي "دوكويلار" للمطالب المغربية حيث قَـَبل بضم قوائم الناخبين الإضافيين المقدمة من طرف هذا الأخير، وفي 19 ديسمبر 1991م - وقبل أقل من أسبوعين من انتهاء عهدة الأمين العام الأممي- قدم تقريرا نهائيا حول النزاع، ففي الجزء السابع للملحق يوصي بإضافة الأشخاص الذين يقدمون وثائق تدل على أنهم أقاموا في الصحراء الغربية بطريقة مستمرة لمدة ست سنوات ابتداء من ديسمبر 1974م، أو الذين قضوا مدة 12 سنة متقطعة في الإقليم قبل الانسحاب الإسباني منه.

بعد صدور التقرير، الذي تجاهل كما ذكرنا توصيات "مانز" قدم هذا الأخير استقالته يوم 20 ديسمبر 1991م[180]، وما يلاحظ على تقرير "دوكويلار" هو مسايرته للسياسة المغربية المتبعة وتعقيده أكثر لمسار التسوية وبالخصوص تحديد هوية الناخبين الصحراويين[181].

في 31 ديسمبر 1991م أصدر مجلس الأمن لائحة تـثني على مجهودات "دوكويلار" الذي انتهت مهامه، مبرزا أنه سيأخذ اقتراحاته بعين الاعتبار، والحقيقة أن مجلس الأمن فهم أن تقرير الأمين العام لن يعقد فقط من مهام "المينورسو" وإنما يعبر عن تعديلات أحادية الجانب لمخطط السلام الأصلي، إذ يترجم إرادة طـرف واحـد وهو

[180]- Yahia Zoubir, op cit, p.18

المغرب على حساب الطرف الصحراوي وحتى على حساب باقي الشـركاء في مخطط السلام بما في ذلك منظمة الوحدة الإفريقية.

بمجيء الأمين العام الأممي الجديد "بطرس بطرس غالي "، ظهر أن جهوده ترمي إلى تقوية الموقف المغربي على حساب الموقف الصحراوي، بحيث سجلت جبهة البوليساريو انعدام الموضوعية لدى المسؤولين عن حل النزاع في الصحراء الغربية[182].

فلقد انطلق "بطرس غـالي" من تقرير "دوكويلار" وبدأ بالضغط على الطرف الصحراوي لقبول المقترحات الجديدة مما أحرج الطرف الصحراوي داخليا وخارجيا، وأمام اقتناع البوليساريو أن الاستفتاء لن يجرى كما كان مقررا في شهر جانفي 1992م، بدأت بانتهاج سياسة المهادنة والمماطلة إلى غاية تغير الظروف الجهوية والدولية التي كانت سائدة أنذاك، فالوضع في الجزائر كان يميزه الإضطراب وعدم الإستقرار السياسي، بينما كانت حرب الخليج الثانية تخيم على الوضع الدولي وتحوز انشغال العالم.

وتوجهت الأنظار بداية سنة 1993م إلى ما سيحمله تقرير الأمين العام لمجلس الأمن من إجراءات جديدة، وفي 26 جانفي 1993 م قدم الأمين العام ثلاث بدائل جديدة لحل النزاع الصحراوي، وهي:

أ) مواصلة وتكثيف المباحثات -والتي حسبه فرص نجاحها ضعيفـة-.

ب) التطبيق القوي لمخطط التسوية على أساس الاقتراحات المتضمنة في تقرير الأمين العام السابق بتاريخ 19 ديسمبر1991م (23299 /S). وهذا البديل قد يؤدي إلى جعل أحد الأطراف لن يشارك في مسار الاستفتاء.

---

[181]- يحطيه السيد حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

جـ) البديل الثالث يقوم على مقاربة بديلة لمخطط السلام.

وبمساندة قوية من فرنسا أعرب "بطرس غالي" عن أمله في تبني مجلس الأمن للخيار (ب) كحل للقضية، وعلى العكس من ذلك، فإن اجتماع مجلس الأمن بتاريخ 02 مارس1993م حث في قراره 809 الأمين العام وممثله الخاص على تكثيف الجهود بالتعاون مع أطراف النزاع من أجل إيجاد حل وسط للمشاكل خصوصا تلك المتعلقة بالمقاييس المحددة لهوية الناخبين والإسراع في تهيئة الظروف لإجراء استفتاء تقرير المصير[183].

إثر صدور هذا القرار، قام الأمين العام الأممي بتعيين "إيريك جونسن" في 24 أفريل 1993م ممثلا شخصيا له في الصحراء الغربية، حيث باشر جهوده واتصالاته بين الطرفين محاولا التوفيق بين مواقفهما ومتخذا من القرار 809 قاعدة لتحركه، حيث قدم مقترحات تشكل حلا وسطا وتوفيقيا بين طروحاتهما المتباعدة وتتضمن هذه المقترحات مايلي:

1ـ قبول كل الطلبات المقدمة للمشاركة في عملية الاستفتاء.

2ـ البدء في تحديد هوية العروش المبينة أسماؤهم في الإحصاء الإسباني والتي ليست محل خلاف بين الطرفين.

3ـ اعتماد لائحة الشيوخ الناجحين في انتخابات إسبانيا لسنة 1973م كقاعدة للشهادة الشـفوية.

4ـ قبول مشاركة كل طرف بمراقبين في كل مكتب لتحديد الهوية، وواحد عن منظمة الوحدة الإفريقية[184].

---

[182] - Yahia Zoubir, op.cit, p.p 19,20.

[183] - Yahia Zoubir, Yahia Zoubir, Daniel Voltman, International dimensions of the western sahara conflit, (London: Praeger, 1993) , p p 19-20..

[184] - يحطيه السيد حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

إن اللائحة 809 لمجلس الأمن سمحت بتشجيع المباحثات المباشرة بين الطرفين، حيث في منتصف جويلية جرت مباحثات مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة بالعاصمة الصحراوية "العيون"، وفي الكواليس ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على المغرب، والجزائر من جهتها شجعت البوليساريو على الحضور والمشاركة في المباحثات التي كان محتواها وضع مختلف مقاييس تحديد الهوية للهيئة الناخبة.

إن ما يمكن ملاحظته خلال هذه المباحثات أن جبهة البوليساريو كانت تأمل في تسريع هذا المسار لإجراء استفتاء تقرير المصير، أما المغرب فكان يتجنب إعطاء أي شرعية للبوليساريو كطرف في النزاع، ونلمس ذلك في عدم وجود أي ممثل رسمي للمغرب، كون أن المفاوض الرئيسي كان "بيد الله ولد محمد الشيخ" وهو صحراوي موالي للمغرب، ليتأكد عدم وجود نية حقيقية من هذا الطرف للدخول في مفاوضات جادة مع الطرف الصحراوي.

إن محادثات "العيون" وإن كانت قد حطّمت بعض الحواجز النفسية إلاّ أنها إجمالا لم تسفر على أي نتيجة ملموسة، حيث لم يتم التطرق لأهم المشاكل المطروحة، نفس الشيء حدث في أكتوبر 1993م حيث طلب الأمين العام الأممي من المغرب إرسال بعثة من الشخصيات المغربية إلى نيويورك لإجراء محادثات رسمية مع البوليساريو، غير أن المغرب لم يستجب لذلك واكتفى مجلس الأمن باعتبار التصرف المغربي يشكل عرقلة حقيقية للسلام في المنطقة.

في جانفي 1994م قبل الطرفان دعوة الأمين الأممي "بطرس غالي" لإجراء محادثات جديدة، مع تأكيد الصحراويين هنا ألاّ يكون ممثل المغرب "هارب صحراوي" وإنما مغربي، ومرة أخرى لم تسفر المباحثات عن أي نتيجة، ليعرض الأمين الأممي تقريره في 10 مارس 1994م لمجلس الأمن، أين عرض عليه ثلاث خيارات أخرى، وهي:

1- تنظيم استفتاء من جانب واحد.

2- استمرار مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، ومحاولة تقريب وجهات نظر الطرفين، ومتابعة أعمال لجنة تحديد الهوية.

3- انسحاب قوات "المينورسو" من الصحراء الغربية، والإبقاء على قوة رمزية تراقب وقف إطلاق النار.

وقد أيد المغرب الخيار رقم "1"، بينما أيدت "البوليساريو" الخيار "2"، وفي اللائحة S/Res/907 قرر مجلس الأمن قبول المقترح (2) والذي يدعو إلى مواصلة عمل لجنة تحديد الهوية، كونه وجد في المقترحين (1) و(2) يميلان أكثر للطرف المغربي[185].

وبحلول خريف 1995م أصبح الوضع في الصحراء الغربية أكثر غموضا، واحتمالات العودة للمواجهة العسكرية أصبحت أكثر قوة، فلم تكن هناك أي مؤشرات تدل على أن المباحثات المباشرة يمكن أن تُـعقد في المستقبل القريب، وهو ما جعل الصحراويين يفقدون الأمل في إمكانية قدرة الأمم المتحدة على تنظيم الاستفتاء خاصة في عهد "بطرس غالي" الذين أصبحوا ينظرون إليه كطرف غير محايد وموالي للطرف المغربي.

بانتهاء عهدة "بطرس غالي" وتعيين "كوفي عنان" كأمين عام جديد للهيئة الأممية سنة1996م، وجد هذا الأخير نفسه أمام مخطط متوقف بسبب اتساع الهوة بين مواقف الطرفين وعجز الأمين العام السابق عن ضمان سير عملية التطبيق، فكانت أولى خطواته هي إقحام الولايات المتحدة الأمريكية في القضية نظرا لوزنها الدولي بتعيين الكاتب الأسـبق للخارجية الأمريكية "جيمس بيكر" كممثل خاص له في الصحراء الغربية ابتداءا من مارس 1997م[186]، لتنطلق

---

[185]- طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[186]- نفس المرجع، ص 217.

بذلك مباحثات جديدة بين الطرفين تحت إشراف أممي أسفر في النهاية على التوقيع على اتفاقيات هيوستن.

✓ المطلب الثاني: اتفاقية هيوستن والبحث عن مخرج للنزاع

بعد أن أيد مجلس الأمن في قراراته جهود الممثل الخاص السابق "إيريك جونسن"، مثلما جاء في الفقرة الثانية من القرار الرقم 1084 بتاريخ 27 نوفمبر 1996م، طلب الأمين العام من مبعوثه الشخصي الجديد "جيمس بيكر" إجراء تقويم شامل لمدى استعداد الأطراف لتنفيذ خطة التسوية وتحديد الوسائل التي من خلالها يمكن استئنافها، وفي حالة عدم إمكانية ذلك يتم تحديد الوسائل التي تمكن من تحريك عملية السلام.

بدأ "جيمس بيكر" عمله وهو مستند على خبرته الديبلوماسية ووزن بلده الدولي، وقد اعتمد في إجرائه للمفاوضات مع الطرفين المغربي والبوليساري على منهجية من أربع نقاط:

1. استكمال ما سبق من جهود.
2. السرية التامة في المفاوضات، وعدم الإعلان عن ما تم الاتفاق عليه.
3. اتباع منهج الخطوة خطوة، في إطار إستراتيجية أشمل.
4. في حالة فشل جهوده، سوف يحدد علناً المسؤول عن إجهاض التوصل إلى تسوية[187].

انطلقت المباحثات في أفريل 1997م، والتي جاءت في ظروف سياسية محلية ودولية اتسمت بـ:

1. انشغال النظام الجزائري بوضعه الداخلي المتدهور.
2. استعداد المغرب لإجراء انتخابات بلدية وبرلمانية والشروع في عملية التناوب على السلطة.
3. اليأس من إمكانية فتح قنوات مباشرة بين المغرب والبوليساريو بمعزل عن الأمم المتحدة.

[187]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 85.

وبدأت أولى جهود "بيكر" بزيارة إلى المنطقة، انتقل فيها إلى المغرب ثم الجزائر فموريتانيا ومنطقة "تندوف" الجزائرية حيث يوجد مقر قيادة البوليساريو[188]، وصرح في بداية جولته بأنه يريد أن يرى "ما إذا كان هناك سبيل لفك العقدة سواء عن طريق حل الخلافات القائمة بين الأطراف الآن بشأن خطة التسوية أو ربما نبحث كذلك بعض الأساليب الأخرى التي قد تؤدي في نهاية الأمر إلى حل عادل وشامل للنزاع "[189].

بعد هذه الجولة تم عقد اجتماعين بـ" لندن"، الأول كان خلال شهر ماي 1997م، حيث جرت جولات من المباحثات السرية المباشرة بين المغرب والبوليساريو برعاية "بيكر" مع حضور مندوبين عن الجزائر وموريتانيا بصفة مراقبين، تلتها الجولة الثانية في جوان 1997م في "لشبونة"[190]، إلاّ أن هذه اللّقاءات الأولية لم يصدر عنها أي تقدم يفهم منه معالجة الأزمة، مع ملاحظة أنه وخلال هذه اللّقاءات حصل فيها تهيـئة الرأي العام في المغرب لتقبل فكرة التفاوض المباشر مع البوليساريو[191].

وفي الجولة الثانية من المحادثات المباشرة التي تمت خلال الفترة 19-20 جويلية 1997م، تم الاتفاق على إنهاء بعض القضايا المتعلقة بتحديد الهوية وكذلك على أن تبدأ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالإعداد لعملية عودة اللاجئين إلى وطنهم، وفي الجولة الثالثة من المفاوضات المباشرة في لشبونة في29 أوت 1997م اتفق على تخفيض القوات المغربية وإبقائها داخل معسكراتها وفقاً لأحكام خطة التسوية على أن تبقى قوات جبهة البوليساريو في معسكراتها بشرط ألا تزيد عن ألفي فرد داخل المعسكرات الموجودة في إقليم الصحراء الغربية، وحوالي مائتي فرد في موريتانيا وما يزيد عن ذلك سيبقون في الجزائر، كما تم الاتفاق على إعادة جميع أسرى الحرب إلى وطنهم مع الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين الصحراويين[192].

اختتمت هذه المباحثات المباشرة بجولة أخيرة عقدت بـ"معهد جيمس بيكر للسياسة العامة" في هيوستن بولاية تكساس يوم 14

---

[188]- طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 127.
[189]- مصطفى الخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 5.
[190]- طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 83، 84.
[191]- مصطفى الخلفي ، مرجع سبق ذكره، ص6.

سبتمبر 1997م وانتهت بالتوصل إلى اتفاق عملي بخصوص سائر القضايا العالقة، حيث اعتبر"جيمس بيكر" أن العقبة الرئيسية في طريق تنفيذ الاستفتاء كانت تتعلق بمسألة التصويت وقد حسم فيها، حيث قال "بيكر": "حققنا اتفاقا بشأن مدونة السلوك المقترحة للاستـفتاء في الصحراء الغربية... اتفقنا اليوم على وثيقة تحتوي مبادئ معينة ستحكم استئـناف عملية تحديد الهوية"[193].

إن نجاح هذه المفاوضات يرجع بالأساس إلى المنهجية التي اعتمدها "بيكر" كما تم الإشارة إليه سابقا، و كذا تركيزه على فكرة عدم إلزامية ما يتفق عليه الطرفان في القضايا الجزئية حتى يتم حسم كل القضايا، أي كل طرف كان يتفاوض وهو يتوفر على إمكانية التراجع على ما اتفق عليه وهو ما شكل عنصر دعم نفسي للمفاوضات أتاحت لكل طرف ألاّ يشعر بالمغامرة في التفاوض، بل ساعد علـى تعميـق المدارسة لمختلف الإشكالات المطروحة دون إحساس بوجود قيد زمني.

وبهذا توصل كل من "المغرب" و"البوليساريو" إلى التوقيع على ثلاث اتفاقيات، وهي المعروفة بـ"اتفاقيات هيوستن 97 "[194]، وتمت صياغتها نهائيا لتقدم إلى مجلس الأمن في أواخر أكتوبر 1997م.

لقد تضمنت اتفاقيات هيوستن الثلاثة على ما يلي:

I ـ تصريح الأطراف: واحتوت أربع نقاط أساسية هي:

1.التزام الأطراف باستكمال مسار تحديد الهوية.

2.الالتزام باحترام مبدأ أن يكون للأمم المتحدة الصلاحيات الضروريـة لتنظيـم استفتاء حر، شفاف ونزيه.

---

[192]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[193]- طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص85.

[194]- مصطفى الخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

3.الاتفاق حول صلاحيات الأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية من حيث ضمانها لحركـة الأشخاص وحرية التعبير والتجمع وحرية الإعلام.

4.إعطاء صلاحية للمبعوث الشخصي للأمين العام الأممي بإصدار قوانين تمنع الأفعال التي يرى أنها تأثر في نزاهة وشفافية الاستفتاء.

II ـ قانون سير الحملة الاستفتائية في الصحراء الغربية: حيث يتضمن هذا الاتفاق 18 نقطة تحدد الإجراءات المتعلقة بالقيام بالحملة الاستفتائية، موعد انطلاقها والشروط الواجب توفرها.

III ـ الإجراءات العملية المطبقة لاستئناف عملية تحديد الـهوية:

تضمن هذا الاتفـاق 6 نقاط تتعلق بتولي لجنة تحديد الهوية مسؤولية الإشراف على تطبيق مسار تحديد التهوية، وتحديد التواريخ والأماكن الخاصة بإجراء العملية، ومطالبة رئيس اللجنة الطرفين بتقديم قوائم المصوتين، وبالتشاور مع الأطراف تقدم قوائم شـيوخ القبائل المعنية بتحديد الهوية باستثناء قبائل J61/52- H61, H41-هذه القبائل كانت محل خلاف بين الطرفين وأوقف لأجلها مسار تحديد الهوية في عام 1996م، مع دعوة منظمة الوحدة الإفريقية لتكون لها صفة الملاحظ طبقا لمخطط التسوية[195].

وفي 15 نوفمبر 1997م حدد الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن توقيت انتهاء لجنة تحديد الهوية في 31 ماي 1998م على أن يعلن العفو العام الشامل خلال هذا التوقيت، كما يطلق سراح جميع أسرى الحرب، واعتباراً من 7 ماي 1998م تقوم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بتنفيذ عملية العودة الطوعية لسكان الصحراء الغربية، على أن تنتهي من تنفيذ مهمتها في أول نوفمبر 1998م، وبذلك تبدأ حملة الاستفتاء خلال الفترة 16 نوفمبر ـ 6 ديسمبر 1998م وينفذ الاستفتاء يوم 7 ديسمبر 1998م[196].

لقد لقي هذا الاتفاق ترحيبا دوليا واسعا خصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن مساندتها المطلقة لتنظيم استفتاء حر ونزيه بحضور الملاحظين ووسائل الإعلام الدولية قبل

---

[195]- directes, Londres, 19,20 juillet 1997 série de pourparlers Résolution de la 2eme.

[196]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 86.

نهاية ديسمبر 1999م، واتضح أن تعيين الديبلوماسي الأمريكي "جيمس بيكر" كان نقطة تحول في نزاع الصحراء الغربية.

إلا أنه بعد مباشرة تطبيق اتفاقية هيوستن تجددت الخلافات حول تحديد الهوية ماأدى إلى استمرار عملية تمديد بعثة "المينورسو"، وبذلك أصبح مشكلة تحديد الهوية للصحراويين الذين يحق لهم الاشتراك في استفتاء تقرير المصير هو موضوع الخلاف الرئيسي بين طرفي النزاع المغرب والبوليساريو، وبينهما وبين الأمم المتحدة.

• ***المبحث الثالث: انسداد مسار التسوية الأممية***

✓ ***المطلب الأول: مشكل تحديد الهوية***

بداية نذكر بأن عملية تحديد الهوية هي عملية تقنية من مهمة لجنة المينورسو، التي خُصصت لها إمكانيات مادية وبشرية من أجل إتمام عملية إحصاء الأشخاص الذين يحق لهم

المشاركة في استفتاء تقرير المصير. وقد تم توفير ستة مراكز لتحديد الهوية: اثنان منها في العيون، وواحد في سمارة، وواحد في طانطان، وأخر في "جليم" بالأقاليم الجنوبية للمغرب، والمركز السادس في منطقة تندوف الجزائرية حيث توجد مخيمات اللاجئين الصحراويين، وفي كل مركز يوجد أربعة أطراف:

1- المينورسو، وتقدم طاقمين.

2- المغرب والبوليساريو، ويقدم كل منهما مراقـبين.

3- وجود اثنان من شيوخ القبائل: أحدهما مغربي، والثاني من البوليساريو.

4- مراقب من منظمة الوحدة الإفريقية.

مع ملاحظة أنه ليس للمراقبين حق التدخل، إلا إذا كان هناك سبب لذلك.[197]

وتمر عملية تحديد الهوية بثلاث مراحل، هي :

*** <u>المرحلة الأولى:</u>** تجري خارج القاعة. وتتعلق بإعداد الأشخاص للمرور بالمرحلة الثانية، التي يجري، خلالها، التعرف بالأشخاص، واستخراج البطاقات الخاصة بهم، ثم توجيههم إلى مكتب آخر، لأخذ بصماتهم وصورهم الفوتوغرافية .

***<u>المرحلة الثانية:</u>** تجري داخل المركز، حيث يدخل الشخص، ليجيب عن الأسئلة الموجهة إليه، عن اسمه الكامل، وتاريخ ومكان مولده. ونوع المعيار، المرشح على أساسه .

***<u>المرحلة الثالثة:</u>** هي التوجه نحو الشيوخ، للإدلاء بشهادتهم، في شأن الشخص المرشح . ويدون المراقبون معلوماتهم، في كشوف خاصة، معدة لهذا الغرض. ثم ترفع النتيجة إلى رئيس اللجنة، بعد توقيع الشيخَين. ويتغير الشيوخ حسب المطلوب تحديد هويتهم، تبعاً لقبائلهم وأفخاذها.

ومع بداية عملية تحديد هوية الناخبين ظهرت العقبة الرئيسية التي واجهت تنفيذ مخطط التسوية في الصحراء الغربية، والمتمثلة في الخلاف القائم بين "المغرب" و"البوليساريو" حول معايير تحديد الهوية، ومن يحق لهم المشاركة في استفتاء تقرير المصير، فالبوليساريو تتمسك بإحصاء إسبانيا لعام

---

[197]- يحظيه السيد حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

1974م الذي قدر عدد سكان الصحراء بـ 74.902، بينما ترى المغرب ضرورة إضافة معايير جديدة على ذلك الإحصاء.

ونذكر هنا بأن إسبانيا اعتمدت في إحصائها لعام 1974م على مبدأ ترقيم قبائل الصحراء الغربية بحسب الحروف الأبجدية التالية: (A, B, C, D, E, F, G , H ,I , J)، وتتفرع عن القبائل التالية (A, B, C, D, E, F, G) فروع وأفخاذ، أما قبائل (H ,I , J) فأمرها لا يتعلق بأفخاذ وإنما بقبائل غير محددة العدد، فأصبح تحديد هوية المجموعاتH41 ،H61 وJ51,J52 الغير متضمنة في إحصاء 1974م العائق الأكبر[198]، حيث طالب المغرب بإحصائها وتحديد هوية ناخبيها، فيما رفض البوليساريو هذا الإجراء كون أن هذه القبائل بنظره موجودة خارج الإقليم الصحراوي وهي بدون شيوخ يرأسونها[199].

وقد أدى الأخذ بوجهة نظر المغرب، إلى المعايير الخمسة، التي وضعتها الأمم المتحدة منذ عهد أمينها العام "بيريز دي كويار"، لتحديد هوية المرشحين للاقتراع، وهي :

1. الأشخاص الواردة أسماؤهم، في قائمة إحصاء 1974م المنقحة.
2. الأشخاص الذين كانوا يعيشون في الإقليم كأفراد قبيلة صحراوية، وقت إجراء إحصاء 1974، ولكنه لم يشملهم.
3. أفراد الأسرة، من الدرجة الأولى، من المجموعتَين، الأولى والثانية (الأب والأم والأبناء).
4. الأشخاص الذين هم من أب صحراوي، مولود في الإقليم.
5. أفراد القبائل الصحراوية، المنتمية إلى الإقليم، الذين أقاموا بالإقليم فترة ست سنوات متعاقبة، أو فترة متقطعة، تبلغ اثنَي عشر عاماً، قبل الأول من ديسمبر 1974م[200].

وقد رفضت جبهة البوليساريو المعيارين الأخيرين لأربعة أسباب حددتها كمايلي:

1- إن مجال تطبيق تقرير المصير قد ارتبط أساسا بالوحدة الترابية ضمن الحدود المرسومة من قبل السلطة الاستعمارية السابقة، وهو ما يجعل الشعوب تعرف

---

[198]-طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[199] - Hafida Amyar, op.cit, p73.

[200]-خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 98.

جغرافيا لا إثنيا أو تاريخيا، والغاية من ذلك هي تجنب الشروط الفوضوية التي يمكن لها أن تحدث من جراء تطبيق مبدأ تقرير المصير اعتمادا على مفهوم القاعدتين الأخيرتين الإثنية والتاريخية.

2- ليس هناك أي قاعدة حقيقية يمكن الوثوق بها لإثبات أن أياً ما قد ولد في الإقليم الصحراوي أو أن الشخص المعني كان ابنا لذلك الأب.

3- نتيجة لعدم شرعية الغزو المغربي لأراضي الصحراء الغربية، فإن أية تعديلات أو شروط ترتبت عن هذه الوضعية الاحتلالية هي شروط لاغية وغير مقبولة.

4- تقرير الأمين العام كان خرقا لمخطط السلام الأصلي، وانتهاكا للقاعدة التي نظمت كل ترتيبات المخطط، فيما شكل انحيازا للطرح المغربي[201].

وباستئناف عملية تحديد الهوية طبقا لاتفـاقية هيوستن تم تحديد هوية 147325 منها 34788 في المخيمات والمناطق المحررة، و61198 في المناطق الخاضعة للسيطرة المغربية، و45877 في المغرب، و5462 في موريتانيا، ولقد تم قبول 84251 شخصا مؤهلا للتصويت، موزعين بين مخيمات اللاجئين باالجزائر والأراضي الخاضعة للبوليساريو والأخرى الخاضعة للمغرب، إضافة إلى المتواجدين في المغرب وموريتانيا.

هذه النتائج المتوصل إليها في 03 سبتمبر 1998م لم ترضي المغرب كونها في صالح الصحراويين، مما جعلها تقدم قائمة تضم 65000 شخص ينتمون إلى القبائل محل الخلاف، وغير منضمين في قوائم إحصاء إسبانيا لعام 1974م. وبهذا الإجراء استفاد المغرب مرة أخرى من تأجيل إعلان قوائم الأشخاص المحددة هويتهم وبذلك تأجيل عملية الاستفتاء[202].

وقد اعتبر الأمين العام أن غالبية الطعون لا تتوفر على وثائق مدعمة باستثناء التوفر على شاهد أو شاهدين، وهو ما يوحي بأن الاتجاه العام للأمم المتحدة كان يسير في اتجاه رفض جل الطعون.

بالنسبة للمغرب فهذا خط أحمر يصعب تقديم تنازلات فيه، فالقبول بهذه النتيجة سيؤدي إلى توازن الهيئة الناخبة بين الطرفين، حيث إن النتائج الأولية المعلن عنها كشفت عن تفوق عددي طفيف للمغرب (46255 داخل المغرب بما فيه الإقليم و37996 موزعة بين مخيمات تندوف

---

[201]- طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 114، 115.

[202]- يحظيه السيد حمدي، مرجع سبق ذكره، ص221.

وموريتانيا)، بمعنى أن فارق الثمانية آلاف معرض للاهتزاز في ظل الانتفاضات المتتالية للصحراويين في الأراضي الخاضعة للمغرب[203].

أمام هذا الوضع المعقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة إلى المنطقة في 30 نوفمبر1998م حاملا مقترحات جديدة لتنشيط عملية الاستفتاء تحت اسم "صفقة مقترحات"، تقبل كلها أو ترفض كلها ولا تقبل التعديل ولا الزيادة أو النقصان.

لقد جاءت "صفقة المقترحات" محاولة لإخراج عملية السلام من العراقيل التي تواجهه خصوصا من حيث ثلاث أوجه: الإحصاء، الوضعية القانونية للقوات العسكرية الموجودة وكذا اللاجئين، وتتشكل هذه الصفقة من نصوص حول تحديد هوية القبائل المتنازع عليها، توجيهات عملية خاصة بتحديد هوية أفراد هذه القبائل وتوجيهات تتعلق بدراسة طعون الإحصاء[204].

لقد كانت "صفقة المقترحات" على الشكل التالي:

1. تحديد هوية القبائل محل الخلاف وهي: "J51/52, H41, H61".

2. استدعاء الأشخاص الذين تقدموا بطعون وعددهم 147000 والمحدد هويتهم سابقا بالإضافة إلى الأشخاص المنتمين إلى القبائل الثلاث محل الخلاف.

3. بروتوكول خاص بإعادة اللاجئين وهو مشروع تقدمت به المحافظة السامية للاجئين لطرفي النزاع ودول الجوار " الجزائر وموريتانيا " بصفتهما دولتا اللجوء.

4. مشروع تقويم لمجموع العمليات المؤهلة لإدخال مخطط التسوية حيز التنفيذ والذي يقود إلى تنظيم الاستفتاء في ديسمبر 1999م[205].

بقبول هذه المقترحات من الجانبان، استمرت عملية تحديد هوية القبائل الثلاث، وبدأت العملية في يوم 08 سبتمبر1999م باستكمال وضع الإحصاء الانتخابي في ديسمبر 1999م، ليتم نشر اللائحة المؤقتة للموصوتين في 17 جانفي 2000م، حيث تبنت قائمة بتعداد 381 86 كصحراويين يحق لهم التصويت، وبالتالي لم ينضاف سوى 2000 مصوت من القبائل محل الخلاف مقارنة

---

[203]- مصطفى الخلفي، قضية الصحراء الغربية مع الملك محمد السادس، **www.islamonline.net**، 13 أكتوبر 1999م، ص 2.

[204]- كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص9.

[205]- Hafida Amyar, op.cit, p75

بقائمة 1998م، كما أن هذا الإحصاء الجديد الذي وضعته الأمم المتحدة رفض بشكل قطعي عشرات الألاف من الطلبات المقدمة من طرف المغاربة الذين طلبوا دمجهم فيه[206].

لقد جاءت نتائج عملية تحديد الهوية مخالفة لتوقعات النظام المغربي، فلقد تبين له بوضوح انه سيخسر إذا ما تم الاستفتاء على أساس القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة والذي سيؤدي إلى استقلال الإقليم، لذى عمد المغرب لتقديم 120.000 طعن، وهو عدد كبير شكل عبئا كبيرا للجنة مما أدى إلى تمديد مهمتها لثلاثة أشهر إضافية، قابلها 100 طعن فقط تقدمت بها جبهة البوليساريو[207].

✓ ***لمطلب الثاني: تطور مواقف طرفي النزاع من تحديد الهوية***

إن مشكل تحديد الهوية الذي طفى إلى السطح منذ بداية مسار التسوية الاممية نتيجة اختلاف المواقف بين المغرب والبوليساريو حول أحقية الأشخاص المشاركين في الإستفتاء، كان قد وجد طريقه مجدداً إلى التنفيذ، منذ اتفاق هيوستون، تحت إشراف "جيمس بيكر"، والذي تضمن اتفاق الطرفَين -المغرب والبوليساريو- على امتثال التزاماتها، فيما يتعلق بعملية تحديد الهوية، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، والسجناء والمحتجزين، وإبقاء القوات الخاصة بكل من الطرفَين منحصرة. وكذلك قواعد السلوك لحملة الاستفتاء. إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من الوضع نتيجة تقلب مواقف طرفي النزاع والأخطاء التي ارتكبتها بعثة المينورسو الدولية التي اعترفت ببعضها، إضافة إلى ما لاحظه المواطنون الصحراويون، من أن هناك قلة من موظفي المينورسو لا يلتزمون بالحياد في أداء مهمتهم.

بالنسبة لـ "جبهة البوليساريو" فقد تميز موقفها اتجاه مسألة تحديد الهوية بكثير من الليونة، فقد عارضت "البوليساريو" في البداية إحصاء إسبانيا لسنة 1974م لما فيه من الثغرات والنقائص، ثم عادت وقبلت به، كما وافقت على المعايير الخمسة المكملة التي وضعتها الأمم المتحدة في عهد الامين العام "ديكويلار" بعد أن رفضت معيارين اثنين منها، وكانت قد عبرت أيضا عن رفضها المطلق لتحديد هوية القبائل الثلاث المتنازع عنها مع المغرب، إلا أنها تراجعت وقبلت صفقة المقترحات التي قدمها "جيمس بيكر" سنة 1998م، والتي تدعو إلى إحصاء هذه القبائل.

---

[206]-كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص6.

[207]- دون كاتب، نضال الصحراويين..التاريخ والآفاق، النشرة الماركسية العالمية، www.marxy.com، 13 أكتوبر 1999م، ص 10.

إن هذه التنازلات من طرف جبهة البوليساريو كانت تهدف إلى الإسراع في العملية وإجراء الإستفتاء من جهة، وكذا إحراج المغرب أمام المنظومة الدولية بقبول البوليساريو بأغلبية مطالبه فيما يخص معايير تحديد هوية الناخبين.

وفي كثير من الأحيان اعتبرت جبهة البوليساريو عمل "لجنة المينورسو" غير محايدا، وهذا ما عبر عنه غالبية الصحراويين في سبر الآراء لسنة 2002م، حيث اعتبر أكثر من 75.49% من المستجوبين الصحراويين أن "المينورسو" كانت منحازة للمغرب أثناء عملية تحديد الهوية.

والملاحظ أن "جبهة البوليساريو" كانت أقل تقديما للطعون حيث لم تتجاوز المائة في آخر قائمة وضعتها الأمم المتحدة في جانفي 2000م، وقبلت بنتائج لجنة تحديد الهوية الأولى والثانية، رغم تحفظاتها الكثيرة على الطرق والأساليب المغربية التي تتبعها من خلال محاولة إدماج أكبر عدد ممكن من المغاربة في الإحصاء[208].

أما المغرب، فقد اعترض على إحصاء إسبانيا لعام 1974م معتبرا إياه ناقصا وبأنه لم يكن عملية تقنية بقدر ما كان تصرفاً سياسياً، متهما إسبانيا بحرمان الأشخاص المنتمين إلى القبائل الصحراوية والمشكوك في ولائهم للمغرب من التسجيل، إضافة إلى حرمان أهل الصحراء الذين نزحوا إلى الشمال في فترات متقطعة بسبب أزمات سياسية، وأخرى اقتصادية من الإحصاء، وقد صرح وزير الداخلية المغربي، في هذا السياق" :إن من باب العدل والإنصاف، أن يؤخذ، بعين الاعتبار، الانتماء القبلي، كما تراه القبائل الصحراوية، وليس كما ينظر إليه إحصاء المستعمر".

ورغم أخذ المنظمة الأممية بالاعتراض المغربي حيث حددت خمسة معايير جديدة لتحديد الهوية، ما يسمح بإدراج هؤلاء الأشخاص في القوائم الإنتخابية–كما سبق الإشارة إلى ذلك في المطلب السابق-، فإن المغرب طالب مرة اخرى بإدراج القبائل الثلاثة المتنازع عنها في الإحصاء، وبعدما رفضت اتفاقية هيوستن هذا المقترح، لجأ المغرب إلى الاعتراض مجددا على الطريقة التي تسير بها عملية التسجيل، فاتّهم شيوخ القبائل الذين كانوا محل الشهادة الشفوية بأنهم موالون للبوليساريو ويستعملون الرفض الممنهج لطالبي التسجيل النهائي[209].

---

[208]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[209]- دون كاتب، نضال الصحراويين..التاريخ والآفاق، مرجع سبق ذكره، ص 15.

كما اعترض المغرب على حضور مسؤولين كبار للبوليساريو إلى جانب هؤلاء الشيوخ، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بثلاثة من مسؤولي البوليساريو، هم: إبراهيم غالي، ومحمد سالم ولد السالك، ومحمد الأولالي عقيق، وهم على التوالي وزير الدفاع، ووزير الخارجية، ومدير الأمن العسكري للبوليساريو، واعتبر المغرب حضورهم معرقلا للعملية، ويحول دون استمرارها في ظروف من الهدوء والسكينة المطلوبة، ويشكل حملة استفتائية سابقة لأوانها، واستفزازاً للأمم المتحدة، والمغرب، والسكان المعنيين بالأمر .

وعندما بدأت قوائم الصحراويين الذين يحق لهم التصويت تظهر في أواخر سنة 1998م، رفضت المغرب القائمة وقدمت طعونا بعشرات الألاف تخص بالأساس أفرادا قاطنين في القبائل الثلاث التي رفضت اتفاقية هيوستن إدراجهم في العملية، ورغم ذلك تراجعت الهيئة الأممية وقبلت بإحصاء هذه القبائل الثلاث وفق صفقة مقترحات قدمت لطرفي النزاع في نوفمبر 1998م، ليرفض المغرب مجددا القوائم الجديدة لنتائج تحديد الهوية الثاني، المنشورة في جانفي 2000م. متهمة البوليساريو مرة أخرى بتبديل الأسماء وأماكن وتواريخ الميلاد. كما أعربت الحكومة المغربية عن استغرابها وخيبة أملها من هذه النتائج، ووصفتها بأنها غير مطابقة للواقع، وتعطي صورة عن الإجحاف، الذي لحق بآلاف المواطنين، من أفراد الجماعات القبلية الثلاث.

وما يلاحظ على هذه الطعون المغربية أن الأغلبية الساحقة منها لا تستجيب لمتطلبات الاتفاقيات الموقعة من قبل الطرفان المغربي والبوليساري، خصوصا اتفاقيات نيويورك سنة 1999م، ففي الطعون لا يشار إلى الظروف، أو الأحداث الجديدة أو أي عنصر برهنة، لم يتم التعرف عليه من قبل لجان تحديد الهوية خلال المرحلة الأولى، والتي قد تستعمل لتبرير قبول قرار التسجيل في الطعون، والأمين العام من جهته اعترف أن حل مشكل الطعون يتم بشكل إجمالي أو استثنائي، كما أن مجلس الامن في قراره 1238، رفض ادعاءات المغرب بأن كل الطعون قد تم قبولها وتقييمها مما يفترض الشروع من جديد في عملية تحديد الهوية.

لقد حاولت المغرب في العديد من المرات الضغط على "لجنة المينورسو" والأمين العام الأممي، من خلال اتهامات متكررة للجبهة فكانت أن أبدت السلطات المغربية في مذكرة رسمية إلى ممثل كوفي عنان، رفضها تعيين إبراهيم غالي مراقباً عن جبهة البوليساريو، في مركز تحديد الهوية في مدينة السمارة، حيث اعتبرت ماضيه لا يؤهله لأداء هذه المهمة، وفي السياق نفسه، رفضت

المغرب حضور وزير التعليم الصحراوي كملاحظ في مركز تحديد الهوية في مدينة طانطان، حيث اعتبرت حضوره له تأثير بشكل جلي في شيخ القبيلة، كما سعى المغرب إلى إلى حث شيوخ القبائل الموالية له لتقديم شكاوى إلى الأمين العام "كوفي عنان"، وإلى ممثليه، وإلى رؤساء مراكز تحديد الهوية[210].

إذن، أصبح من الواضح أن المغرب برفضه الدائم لكل نتائج لجنة المينورسو، وتعدد اتهاماته للبوليساريو وشيوخ القبائل، يريد أن لا تصل العملية إلى نهايتها وفي الموعد المحدد لها، مما يدفع مجلس الأمن إلى تغيير مواعيد كل الإجراءات اللاحقة، ومما يعني كذلك مزيداً من النفقات المالية الضخمة، ومزيداً من الوقت، ومزيداً من المعاناة للشعب الصحراوي داخل أراضيه أو في مخيمات اللاجئين .

كما تُظهر هستيرية الرفض المغربية هذه، مدى اليأس الذي وصل إليه النظام المغربي في إمكانية إلحاق الإقليم الصحراوي بترابه، فنتائج لجنة المينورسو تؤكد أن نتيجة الاستفتاء لا تسير في صالح إلحاق الإقليم بترابه بقدر ما تتجه نحو الاستقلال[211].

ومرة أخرى وجدت الهيئة الأممية نفسها أمام رفض مغربي لنتائج عمل بعثة المينورسو فيما يخص تحديد هوية الناخبين، ففي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 26 فيفري 2000م، حشد هذا الأخير العراقيل التي تواجه عملية تحديد الهوية فيمايلي:

1) حصيلة الطعون على قوائم الهيئة الناخبة، وهذا ما يعني سنوات أخرى تستغرق في البحث في الطعون، حيث اعتبر التقرير أن "مواقف الطرفين على حد سواء لا تنبئ بالخير بالنسبة لإمكانية الوصول في وقت قريب إلى حل لمسألة الطعون والنظر فيها".

2) الكلفة الثقيلة لعملية الاسـتفتاء حيث بلغت نفقات البعثة الأممية بالـمنطقة منذ إنـشائها عام 1991م ما قيمته 973,7 مليون دولار والمعدل الشهري الحالي لنفقاتها هو 3,4 مليون دولار والإيجابية الوحيدة التي تحققت هي اتفاق وقف إطلاق النار[212].

---

[210]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص102.

[211]- دون كاتب، نضال الصحراويين..التاريخ والآفاق، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[212]- أحمد مهابة، الإستفتاء في الصحراء الغربية بين مد وجزر، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ، عدد 135، جانفي 1999، ص 95.

على أساس هذا التقرير قام "جيمس بيكر" بتأطير جولات محادثات لحل المشكلات القائمة، وكانت أولى المباحثات التي أجراها "بيكر" بين الطرفين بمدينة لندن في 14 ماي 2000م وحضرتها الجزائر وموريتانيا كملاحظين، واللّقاء الثاني كان بلندن دائما يوم28 جوان 2000 م حيث شكل هذا اللقاء تراجعا عن اللقاءات التي سبقته، حيث عوض البحث عن حل لمشكل تحديد الهوية قام "جيمس بيكر" في هذا الاجتماع بطرح أربع اقتراحات لإيجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية:

1. أن تبقى السيادة المغربية على الصحراء الغربية.
2. الاستقلال والانفصال.
3. متابعة حل النزاع الصحراوي عن طريق مخطط التسوية.
4. الحل السياسي والتفاوض عليه[213].

وفي الختام نقول بأنه قد تبين طيلة مسلسل تحديد الهوية، أن موقف الأمم المتحدة والولايات المتحدة كانا لصالح المغرب بشكل واضح. فقد استقال المبعوث الأمريكي للمينورسو "جاك رودي Rudy Jack" سنة 1995 احتجاجا على الموقف المفضوح الموالي للمغرب خلال عملية تحديد الهوية.

وهكذا تحول مسلسل تحديد هوية الناخبين إلى مهزلة، أما الأمم المتحدة وبدلا من معاقبة المغرب على عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن التي تشترط "التعاون كلية" معها من أجل وضع مخطط السلام "حيز التنفيذ"، واستعمال الميكانزمات الموجودة في ميثاق الأمم المتحدة لفرض عليه الالتزام بتعهداته، فإنها أعطت للنزاع تحولا مفاجئا عندما طالب الأمين العام بالتعليق غير المحدد زمنيا لمخطط السلام –خصوصا الاستفتاء-، وفتحت المجال للبحث عن حلول سياسية أخرى مبتعدة عن مخطط سعت إلى تنفيذه قرابة عقد من الزمن.

---

[213]- مصطفى الخلفي، مرجع سبق ذكره، ص07.

الفصل الثالث:

نزاع الصحراء والبحث عن الحل السياسي

يتناول هذا الفصل الثالث من البحث المقترحات الأممية خارج إطار مـسار التـسوية الأممي التي تم عرضها على طرفي النزاع –المغرب وجبهة البوليساريو-، بدءا بمخطط اتفاق الإطار المتضمن اقتراح حكم ذاتي للصحراويين سنة 2001م، مـرورا بمقترحـات التقـسيم ومخطط بيكر الثاني لسنة 2003م والذي جاء كتعديل لمخطط اتفاق الإطار، وفي كـل مـرة نستعرض هذه المقترحات، نحاول وضع كل مخطط في إطاره الزماني والظروف الإقليميـة والدولية التي جاء فيها والخلفيات الحقيقية من وراء طرحه.

كما نستعرض في هذا الفصل نتائج الاستبيان الخاص بالأساتذة والصحفيين المختصين في النزاع، من خلال طرح رؤيتهم لأسباب النزاع واستشرافهم لمستقبله.

إن هذا الفصل يتطرق كذلك للتحول الذي حدث في النزاع من خلال تخلي أو محاولـة الأمم المتحدة تجاوز مخطط التسوية الأممي، ومدى تأثيره على مصداقية هذه الهيئة والمجتمع الدولي ككل في حل النزاعات الدولية.

• المبحث الأول: مقترح الحكم الذاتي- المضمون والخلفيات-

✓ المطلب الأول: تحليل مقترح اتفاق الإطار

في 22 جوان 2001م قدم الأمين العام الأممي "كوفي عنان" تقريرا إلى مجلس الأمن بخصوص قضية الصحراء الغربية، يتضمن مبادرة هي الأولى من نوعها في تاريخ النزاع المغربي الصحراوي مقترحا تجميد مخطط التسوية الأممي واستبداله بما أسماه "إطار اتفاق حول وضع الصحراء الغربية"[214].

ويحتوي مضمون هذا الاتفاق على خمس نقاط أساسية توضح شكل السلطة في الصحراء الغربية والتي تكون كمايلي:

01-يمارس سكان الصحراء الغربية عن طريق هيئاتهم التنفيذية والتشريعية والقضائية، السلطة الكلية على إدارة الحكم المحلي والميزانية والنظام الضريبي الإقليميين، وإنفاذ القوانين، والأمن الداخلي والرعاية الاجتماعية، والثقافة، والتعليم، والتجارة، والنقل، والزراعة، والتعدين، ومصائد الأسماك والصناعة، والسياسات البيئية، والإسكان والتنمية الحضرية، والمياه والكهرباء، والطرقات، والبنية الأساسية الأخرى.

02- تمارس المملكة المغربية السلطة الكلية على العلاقات الخارجية (بما فيها الاتفاقات والاتفاقيات الدولية) والأمن الوطني والدفاع الخارجي (بما في ذلك تعيين الحدود البحرية والجوية

---

[214]- مصطفى الخلفي، الصحراء الغربية بين الإستفتاء والحكم الذاتي، **www.aljazeera.net**، 07 جويلية 2001م، ص 01.

والبرية وحمايتها بجميع الوسائل الملائمة)، وجميع المسائل المتعلقة بإنتاج الأسلحة والمتفجرات وبيعها وحيازتها واستخدامها، والمحافظة على السلامة الإقليمية من أي محاولات انفصالية من داخل الإقليم أو خارجه. وبالإضافة إلى ذلك، يكون العلم والعملة والجمارك ونُظم البريد والاتصالات المعمول بها في المملكة هي نفسها المعمول بها في الصحراء الغربية. وفيما يتعلق بجميع المهام الموصوفة في الفقرة (2)، للمملكة أن تعين ممثلين للعمل لفائدتها في الصحراء الغربية.

03- تُناط السلطة التنفيذية في الصحراء الغربية بهيئة تنفيذية تُنتخب بأصوات الأشخاص الذين تم تحديدهم كأشخاص مؤهلين للتصويت من قِبل لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والمدرجة أسماؤهم في قوائم الناخبين المؤقتة (المنجزة في تاريخ 30 ديسمبر 1999م) دون إثارة أي طعون أو اعتراضات أخرى، ولكي يكون الشخص مؤهل للترشح لعضوية الهيئة التنفيذية، يجب أن يكون قد تم تحديده كشخص مؤهل للتصويت كما هو مذكور آنفا وأن يكون اسمه مدرجا في قوائم الناخبين المؤقتة المذكورة، وتُنتخب الهيئة التنفيذية لمدة أربع سنوات، وبعد ذلك فصاعدا، تُنتخب الهيئة التنفيذية بأغلبية أصوات أعضاء الجمعية التشريعية، وتُعين الهيئة التنفيذية إداريين للدوائر التنفيذية لمدة أربع سنوات.

وتُناط السلطة التشريعية بجمعية تشريعية ينتخب أعضاؤها مباشرة من قِبل الناخبين لمدة أربع سنوات، وتُناط السلطة القضائية بالمحاكم التي تقتضيها الحاجة، ويتم اختيار القضاة من المعهد الوطني للدراسات القضائية، على أن يكونوا من الصحراء الغربية، وتكون هذه المحاكم هي المرجع فيما يتعلق بالقانون الإقليمي. وليكون الشخص مؤهلا لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية، يجب أن يكون قد باغ الثامنة عشرة من العمر وأن يكون مقيما بشكل متواصل في الإقليم منذ 31 أكتوبر 1998م، أو يكون شخص درج اسمه في قائمة الإعادة إلى الوطن في 31 أكتوبر 2000م.

04- يجب أن تحترم جميع القوانين التي تقرها الجمعية التشريعية وجميع القرارات التي تصدر عن المحاكم المشار إليها في الفقرة (3) أعلاه وأن تراعي دستور المملكة المغربية، خاصة فيما يتعلق بحماية الحريات العامة. وتُجرى جميع الانتخابات والاستفتاءات المشار إليها في هذا الاتفاق في إطار الضمانات الملائمة وتمشيا مع قواعد السلوك التي وافق عليها الطرفان عام 1997، إلا إذا تعارض ذلك مع أحكام هذه القواعد.

05- لا يحق للمملكة المغربية وللهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية التابعة للسلطة في الصحراء الغربية المشار إليها أعلاه أن تقوم من جانب واحد بتغيير أو إلغاء وضع الصحراء الغربية. ويجب أن توافق الهيئة التنفيذية والجمعية التشريعية في الصحراء الغربية على أي تغييرات أو تعديلات على هذا الاتفاق. ويطرح وضع الصحراء الغربية على استفتاء للناخبين المؤهلين في تاريخ يتفق عليه الطرفان في هذا الاتفاق خلال فترة السنوات الخمس التي تلي اتخاذ الإجراءات الأولية لتنفيذ هذا الاتفاق، ولكي يكون الناخب مؤهلا للتصويت في هذا الاستفتاء يجب أن يكون قد أقام بصورة دائمة في الصحراء الغربية طيلة السنة التي تسبق الاستفتاء[215].

إن هذا المقترح الأممي الذي جاء كبديل عن مخطط التسوية الأممي، أثار الكثير من الملاحظات السياسية والقانونية، فأما السياسية فتتمثل في:

أ- هذا المقترح يقضي بإعطاء الصحراويين جزءا يسيرا من الصلاحيات الداخلية لمدة 05 سنوات، يلي ذلك استفتاء حول مصير الإقليم شرط أن لا يؤدي إلى الاستقلال، وبالتالي هو فرض للامر الواقع على الصحراويين، حيث تعاملت الامم المتحدة مع المغرب كصاحب حق في الإقليم رغم أنه متنازع عليه.

ب- السماح لكل من هو متواجد بالصحراء وقت الاستفتاء بأن يشارك فيه، وهو ما يعني المغاربة المقيمين في المناطق الصحراوية الحاليين والذين سينتقلون إليها في المستقبل، يجعل من نتيجة الاستفتاء معروفة مسبقا.

ج-فيما يخص توزيع الصلاحيات والسلطات بين الجانبين المغربي والصحراوي، نجد صلاحيات واسعة للمغرب خصوصا احتكارها لسلطات سيادية مقابل تهميش للدور الصحراوي داخليا وخارجيا، وهو ما يكرس فكرة ضم الإقليم الصحراوي للمغرب.

ح-عدم تطرق التقرير لكثير من القضايا المتعلقة بمصير الجيش الصحراوي، وقضايا المعتقلين والسجناء السياسيين، وهي قضيا جوهرية بالنسبة لجبهة البوليساريو.

---

[215]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، اللائحة الأممية رقم 613/ S/2001 ، منشورات الأمم المتحدة، 22 جوان 2001م، ص 15.

د-المقترح يترك الباب مفتوحا لأي مواجهة مستقبلية بين الطرفين، فاتفاق الإطار هذا يفترض اتفاق طرفا النزاع على تاريخ لإجراء الاستفتاء دون تدخل أممي، وهو ما يعتبر صعب المنال في ظل غياب عامل الثقة بينهما.

م-مستقبل هذا المشروع غير واضح المعالم، فهل سيصل إلى مستوى الفيديرالية والنموذج هنا إقليم الباسك بإسبانيا وبورتوريكا مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو صفة حكم ذاتي كصيغة غزة وأريحا.

هـ-المشروع يتحدث عن "سكان الصحراء الغربية" وليس الشعب الصحراوي، الذي يملك الحق وحده في تقرير مصيره.

و-الهيئة التنفيذية لن تكون منذ البداية إلا تابعا وانعكاسا للإدارة والجيش والشرطة التابعة للقوة المسيرة (المغرب)، وهو ما يجعلها مجردة من أي سلطة ذاتية وتابعة وغير فعالة.

ي- الخلط بين الصحراويين الأصليين ورعايا القوة الإدارية الجديدة (المغرب) يهدد بزوال الخصوصية الصحراوية[216].

إضافة إلى ما سبق فإن محتوى الاتفاق الاطار المقترح يثير الكثير من التناقضات على المستوى القانوني أيضا، نبرزها فيمايلي:

* محتوى نص الاتفاق الاطار قـُدم كشئ تمت مسبقا البرهنة عليه، وهو أن الصحراء الغربية هي إقليم خاضع للسيادة المغربية، غير أن هذا إدعاء لم تتم البرهنة عليه أو قبوله، حيث أن هذه السيادة غير معترف بها لا من قبل الامم المتحدة و لا من طرف الدول الاخرى. كما لا يمكن كذلك البرهنة عليه مستقبلا إلا بعد تنظيم إستفتاء لتقرير المصير يقرر بموجبه الشعب الصحراوي الاندماج مع المغرب.

* أقر المخطط الجديد أن المملكة المغربية ستتوفر على "صلاحية إستثنائية " في "حماية الوحدة الترابية للاقليم ضد المحاولات الانفصالية التى قد تصدر من داخل أو خارج الاقليم"، وكأن الصحراء الغربية تشكل جزءا من " الوحدة الترابية " المغربية، في حين أن ما يميز "مستعمرة " هو أنها لا تشكل حقيقة جزءا من " الوحدة الترابية" لدولة. وهنا فإن مبدأ تقرير المصير سيصبح غير

---

[216]- النقاط "هـ"، "و"، "ي" وردت في رسالة الرئيس الجزائري"عبد العزيز بوتفليقة" إلى الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"، نقلا عن جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3253، 26 أوت 2001م، ص02.

قابل للتطبيق في هذه الحالة الخاصة، في الوقت الذي تم فيه تأكيد حق تقرير المصير في الصحراء الغربية في مناسبات مختلفة وفي العديد من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن وحكم محكمة العدل الدولية، وبالتالي فإن الاتفاق الاطار يعارض كل القانون الدولي المعاصر المعمول به. .

جاء في المقترح الاممي أن " كل القوانيين المصادق عليها من قبل الجمعية الصحراوية المنتخبة وكل قرارات القضاة يجب إحترامها وأن تتطابق مع دستور المملكة المغربية، غير أنه لا تمكن المطالبة بتفوق الدستور المغربي على قانون الصحراء الغربية إلا في حالة إعتبار أن هذا الاقليم خاضع للسيادة المغربية ما دام الدستور هو التعبير القانوني عن السيادة، خصوصا أن ما يميز مستعمرة هو أن النظام القانوني التشريعي للدولة المديرة لا يمكن تطبيقه بشكل مطلق على المستعمرة لأن الأمر لا يتعلق بإقليم يتمتع بالسيادة الكاملة[217].

من خلال هذه الملاحظات السياسية والقانونية على مقترح اتفاق الإطار القاضي بمنح حكم ذاتي للصحراويين في إطار السيادة المغربية يتبين بأنه إضافة إلى كونه يلغي مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، فإنه أعد بطريقة تجعل من طرف واحد في النزاع وهو المغرب المستفيد الوحيد منه، وهو بالتالي يهدف إلى التوصل إلى حل سريع دائم ونهائي لنزاع الصحراء الغربية بصفة تجعل من التعبير الحر يسير بشكل خاطئ.

✓ <u>المطلب الثاني: خلفيات طرحه ومواقف مختلف الأطراف منه</u>

إن اعتماد " جيمس بيكر" على الحل السياسي جاء نتيجة لتقرير "كوفي عنان" في 26 فيفري 2000م والذي يحث فيه هذا الأخير على "استكشاف سبل ووسائل التوصل إلى حل سريع ودائم ومتفق عليه للنزاع القائم بينهما لتحديد حقوق والتزامات كل منهما في الصحراء الغربية"، حيث يلاحظ أن هذا التقرير والذي زكاه مجلس الأمن يوم 28 فيفري 2000م تغيب فيه الإشارة إلى وجوب تقيـد "بيكر" بمخطط التسوية الحالي، مما يعطي "بيكر" حرية التصرف ولو نسبيا[218]، وهذا ما اعتبر بداية تراجع الأمم المتحدة عن فكرة الاسـتفتاء والبحث عن مقاربة جديدة للحل، ودفع الأطراف المعنية للتفاوض حولها وتقديم مقترحات بصددها.

---

[217]- كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص07.
[218]- مصطفى الخلفي ، مرجع سبق ذكره، ص 02.

إن المسار الجديد للتعاطي الأممي مع قضية الصحراء الغربية، والبحث عن بديل آخر غير خطة الاستفتاء الحالية يتأسس على عدة أسباب منها ما ذكرها الامين العام للامم المتحدة، ومنها ماهو متعلق بالظروف التي تحيط بالنزاع ككل.

فيما يخص الأولى يمكن حصرها في النقاط المتضمنة في تقرير الأمين العام الأممي "كوفي عنان" الصادر في 17 فبراير 2002 والذي قدم تفسيراً لهذا الانتقال للأسباب التالية:

أ-الإطار المطروح على الطرفين لا يختلف كثيرا عن اتفاقيات استعملت لحل مشاكل مشابهة، حيث إعادة السلطة إلى سكان الإقليم غير المستقل مضمونة، لأن الوضع النهائي سوف يحدده الاستفتاء.

ب- المشاكل التي واجهت البعثة الأممية لتحديد هوية الناخبين من جراء الطبيعة البدوية لسكان الصحراء.

ج- الأموال الطائلة التي أنفقتها الأمم المتحدة في كل عهدة لبعثتها، والتي بلغت 500 مليون دولار خلال العشر سنوات الأخيرة، مقابل عجزها عن تطبيق مخطط التسوية[219].

د- العدد الهائل من الطعون التي قدمتها المغرب لمكاتب تحديد الهوية، والتي زادت على 130 ألف طعن، واختلاف تأويل الطرفين للبروتوكولات الخاصة بمعالجة هذه المسألة والتي وقّع عليها الطرفان في ماي 1999م.

هـ- انعدام آلية لضمان احترام نتائج الاستفتاء تجعل استمرار السير في مثل هذا المسار مسعى غير مضمون النتائج.

إن الأسباب التي قدمها الأمين العام للامم المتحدة السيد "كوفي عنان" وإن كانت موضوعية وحقيقية، إلا انها تتناقض فيما بينها، ففيما يعتبر بأن وضع الإقليم من خلال هذا المقترح سيحدده الإستفتاء (الفقرة "أ")، يعتبر أن تجاوز مخطط التسوية هو صعوبة تحديد هوية الناخبين (الفقرة ب)، ويشير في الفقرة "هـ" بعدم وجود ألية تضمن احترام نتائج استفتاء تقرير المصير، فكيف ستتعامل الامم المتحدة مع نتائج استفتاء اتفاق الإطار؟، وهل الأمم المتحدة عاجزة عن خلق مثل هذه الآليات؟.

---

[219]- جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3199، 23 جوان 2001، ص11.

كما أن التقرير تميز بتأكيد غير مقبول وهو أنه في حالة تنظيم الاستفتاء فإن "واحد من الأطراف"(تلميحا إلى المغرب) يرفض النتيجة و أنه لا توجد صيغة قصرية ضده في مخطط السلام، وهوتفسير خاطئ لأنه في حالة ما لا توجد صيغة قصرية في مخطط السلام فإن ذلك راجع إلى سبب بسيط و هو أن ذلك الميكانيزم موجود فعلا في البند السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي يسمح، بما في ذلك، بإستعمال القوة لضمان إحترام النتيجة المحتملة للاستفتاء.

ويبرر الامين العام للامم المتحدة فشل مخطط السلام باعتماده على " لعبة مجموع نتيجتها صفر" حيث أن الاطراف إما أن تربح الكل أو تخسر الكل، إلا أنه يمكن التساؤل الان: أليست تلك هي قواعد اللعبة التي وافقت عليها الاطراف؟ إذن لماذا تغييرها؟.

ويمكن الذهاب إلى أبعد من هذا الحد، فإذا كان فشل المخطط يرجع إلى دورانه حول بديلين "مجموعهما صفر" (الاستقلال أو الانضمام)، أفلا يعني أن إقتراح "الحكم الذاتي" المتضمن في "الاتفاق الاطار" الذي أقترح لتعويض مخطط السلام يفترض قبول أحد البديلين ذات "المجموع صفر" أي الانضمام؟، وإذا كان الامر هكذا فلماذا ألغي مخطط السلام الأممي وتم قبول "الاتفاق الاطار"؟.

لقد اعتبر الأمين العام الأممي "كوفي عنان" أن سبب فشل مخطط التسوية راجع إلى أن الاطراف لم تتقدم بمقترحات، فالتزمت الامم المتحدة بتقديم مقترح من أجل التخلي عن اللعبة التى حصيلة مجموعها صفر (لا غالب و مغلوب). إذن ماهو الضامن بعدم سقوط هذه المبادرة في نفس الفشل الذي واجه مخطط السلام؟ وفي حالة أننا أمام مبادرة محتملة من الامم المتحدة فإننا سنجد أنفسنا أمام أمرا يدفعنا إلى الانشغال كثيرا بالمصداقية الضعيفة للأمم المتحدة[220].

لقد أكد الامين العام أن المقترحات المقدمة من قبل البوليساريو للخروج من وضعية المأزق الذي يجتاز مخطط السلام لا يمكن أخذها بعين الاعتبار لانها تتطلب قبولها من قبل المغرب ونشاطا من قبل مجلس الامن و إستفسارات لاحقة، وفي هذه الحالة ألم يكن اتفاق الإطار هو الآخر يتطلب موافقة البوليساريو؟ وفي حاجة إلى توضيحات لاحقة، فلماذا يقلل الامين العام من قيمة مقترحات البوليساريو الخاصة بمخطط السلام في الوقت الذي تقبل مشروع اتفاق الإطار؟، وهما يحتاجان إلى نفس المسار سواءا تعلق الامر بمجلس الامن أو بالاستفسارات اللاحقة أو حتى بقبول طرفي النزاع.

---

[220]- كارلوس رويث ميقال، مرجع سبق ذكره، ص 08.

يتضح إذن مما تناولناه آنفا أن انتقال الأمم المتحدة في بحثها عن حل للنزاع الصحراوي من مخطط التسوية إلى الحل السياسي تقف وراءه أسباب أخرى غير المعلنة في تقرير الامين العام الأممي، وقد نجد تفسيرا لهذا الانتقال في الآتي:

1- الفكرة مغربية الأصل، سبق وأن طرحها الملك محمد السادس عندما كان وليا للعهد، كما أن السفير الأمريكي الأسبق في الرباط "مارك جينسبرغ" طرح هذه الفكرة مقترحا إدماج الجزائر في هذا الإطار.

2- بدأت تظهر بوادر تخلي الأمم المتحدة عن الاستفتاء في قرار مجلس الأمن 1309 الصادر في 25 جويلية 2000 م والذي دعا بوضوح إلى بحث حل سياسي بين الطرفين لا يكون فيه لا رابح ولا خاسر.

3- تأكد المغرب وحلفاؤه وكذا القوى الكبرى المهتمة بالمنطقة واستقرارها، من أن نتيجة الاستفتاء ستكون لصالح خيار الاستقلال، وذلك عقب إصدار لجنة تحديد الهوية للنتائج في نهاية سنة 1999م[221].

4- لم يعد مخطط السلام يوفّر للنظام المغربي هامشا كبيرا للمناورة لربح المزيد من الوقت، خاصة وأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تستمر في استعماله كمظلة لتمديد حالة الأمر الواقع وإبقاء الوضع على ما هو عليه إلى أجل غير مسمى.

5- ارتكاز ديبلوماسية "جيمس بيكير" في تعاطيه مع القضية على خلطه بين السياسة والتجارة والارتباطات التي تجمعه مع الشركات البترولية الكبرى، خصوصا بعد ترخيص المغرب لشركتين بتروليتين فرنسية وأمريكية للتنقيب عن النفط في المناطق الصحراوية الخاضعة لها[222]. إضافة إلى ارتباطاته الشخصية مع النظام الملكي السعودي المعروف بمساندته للمواقف المغربية تجاه القضية[223].

6- تواطؤ الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن خاصة من جانب فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف دفع المجلس لتبني مشروع اتفاق الإطار الذي يخدم المصالح الاستراتيجية للبلدين في المنطقة،

---

[221]- جريدة **الصحراء الحرة**، شهرية صحراوية، العدد 376، جوان 2001، ص10.
[222]- جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3199، 23 جوان 2001، ص11.

فإذا كان الموقف الفرنسي هو امتداد لمواقفه السابقة، فإن تحول الموقف الأمريكي بتأييده للحل السياسي –لا غالب ولا مغلوب- مرده إلى كون أن استرداد الأمن والسلام بالمنطقة، سيمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من بعث مشروعين استراتيجيين لها بالمنطقة:

الأول: يقوم على اعتبار الجزائر دولة محورية في المنطقة والتي تفترض قيام علاقات سلمية بينها وبين جيرانها، خصوصا مع المغرب.

الثاني: هو بعث مبادرة "إيزنستات"* في المنطقة المغاربية وتضم كل من تونس والجزائر والمغرب –وهي الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر ارتباطا تاريخيا-. مما سيسمح لها بإقامة منطقة تبادل حرة مع هذه الدول مقابلة للاتحاد الأوروبي، فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعمها لحل سياسي كمشروع اتفاق الإطار، تريد بذلك إعادة توزيع الأدوار بالمنطقة[224].

إن الأمم المتحدة التي بدلاً من السعي لإجبار الاطراف على تطبيق قرارات مجلس الأمن التي تشترط "التعاون كلية" من أجل وضع" حيز التنفيذ" مخطط السلام أعطى الأمين العام للنزاع تحولا مفاجئا عندما طالب بالتعليق غير المحدد زمنيا لمخطط السلام (خصوصاً الاستفتاء) وفتح الباب أمام ما سمي بـ"الحل الثالث".

لقد أثار مشروع اتفاق الإطار المقدم من طرف الأمين العام الأممي "كوفي عنان"، ردود أفعال متباينة بين الأطراف المباشرة للنزاع من جهة والدول المهتمة بالقضية من جهة أخرى، وتراوحت المواقف بين القبول المبدئي والرفض المطلق له، فعن الجانب الصحراوي أبدت جبهة البوليساريو رفضها المسبق والمطلق لهذا المقترح، والذي حسبها: "يستهدف النيل من حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال، وهو دعوة للاندماج مع المملكة المغربية"، معتبرة أن إمكانية تطبيق خطة الاستفتاء مازالت متاحة.

أما المغرب فقد رحب بهذا المقترح، كونه يتماشى مع أطروحته، حيث سبق وأن أشار الملك الراحل "الحسن الثاني" إلى أن كل شيء قابل للتفاوض ماعدا خاتم المملكة وعلمها، وهو ما يحققه

---

[223]- جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3253، 26 أوت 2001، ص 02.

* مبادرة "إيزنستات" هي مبادرة أمريكية لكاتب الدولة الأمريكية للتجارة "إيزنستات"، وهي جاءت مقابلة لمسار برشلونة الأورو-متوسطي.

[224]- Hamid Ziad, Vers un compromis historique, Arabies, Revue mensuel, N°02, SME, janvier 2002, p181.

هذا المشروع بالضبط. حيث يرضي عددا من المطالب المغربية وأبرزها مسألة السيادة، وما يرمز إليها من اختصاصات الدفاع والعلاقات الخارجية والعلم والعملة والبريد، وأبد النظام المغربي بعض التوجسات المرتبطة بالهيئة الناخبة، حيث كانت للمغرب اعتراضات كثيرة على نتائج لجنة تحديد الهوية، وقد بلغت الطعون المقدمة من جانبها ما يزيد عن 120 ألف طعن، كما اعتبر أن عددا من النقط بقيت مبهمة، مثل حدود التداخل والعلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، والعلاقة بين البرلمان المغربي والجمعية المحلية التشريعية المحلية، وقضايا إعادة انتشار الجيش المغربي والآليات الكفيلة بتدخله للحيلولة دون أية محاولة انفصالية من داخل الإقليم أو خارجه، ومسألة إعادة اللاجئين، ووضعية غير المدرجين في القوائم، وتدبير عائدات ثروات المنطقة، فضلاً عن الغموض القائم بخصوص ما بعد السنوات الخمس، أي ما بعد المرحلة الانتقالية، فهناك وضع ملتبس ومبهم حول الاستفتاء ومن سيحدد سؤاله؟ وهل سيكون متاحا إلغاء السيادة المغربية؟ ومن سيشرف على الاستفتاء ويقدم الضمانات الكفيلة بنجاحه؟ خصوصا أن جواب "كوفي عنان" على المذكرة الجزائرية أشار فيها إلى أن الاستفتاء ستكون فيه فرص الفوز متكافئة بين الطرفين؟، وهو ما تمت قراءته على أن الاعتراف الوارد بالسيادة في مشروع الاتفاق/ الإطار ليس اعترافًا نهائيا[225].

بالنسبة لموريتانيا فقد عبرت سلفا عن قبولها بأي حل سياسي يرضي الطرفين ويحل المشكلة بطريقة سلمية، ولم تعلق على المقترح.

أما الجزائر فقد رفضت المشروع الأممي بشكل منهجي من خلال إرسال مذكرة إلى الأمين العام "كوفي عنان" توسلت فيه بعرض جوانب الضعف والاختلال في مشروع الاتفاق وإبراز كونه يخدم مشروع الاندماج مع المغرب، ولا ينسجم مع عمل الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار وتقرير المصير، كما اعتبرت أن المشروع لا يتسم بالمصداقية ما دام ينص على احترام دستور الدولة القائمة بالإدارة (أي المغرب) في الإقليم، وقد صرح "عبد القادر مساهل" الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية في حوار مع جريدة "الخبر" الجزائرية: "إن الجزائر التي ناضلت منذ ربع قرن من أجل ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير والاستقلال دعمت كثيرا جهود منظمة الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى استفتاء حر ومحايد لتقرير المصير في الصحراء الغربية...بهذه القناعة عارضت الجزائر وتعارض محتوى اتفاق الإطار الذي لن يؤدي إلا إلى

[225]-مصطفى الخلفي، الصحراء الغربية.. بين الاستفتاء والحكم الذاتي، **www.aljazeera.net**، 07 جويلية 2001م، ص 5.

اندماج الصحراء الغربية في المغرب المحتل نافيا بذلك القانون الدولي وخارقا للحقوق الشرعية للشعب الصحراوي"[226].

أما عن الموقف الإسباني فقد رفض هذا الحل، معتبرا إياه خروجا عن مخطط التسوية الأممي الذي يعتبر-حسبها- إطارا ملائما لحل القضية، وهو نفس الموقف الذي تبناه البرلمان الأوروبي حيث نددت رئيسة المجموعة الأوروبية المشتركة الخاصة بالصحراء الغربية "مالكوث كيسيلر" في بروكسل بمحاولة تحويل مسار السلام في المنطقة[227].

• المبحث الثاني: المقترحات الأممية الجديدة لحل النزاع

✓ المطلب الأول: النزاع الصحراوي و الخيارات الأربع

بعد أن عبرت كل من البوليساريو والجزائر عن رفضهما لمقترح اتفاق الإطار حول الحكم الذاتي المقدم من طرف "جيمس بيكر"، قام الممثل الخاص الجديد للأمم المتحدة فى الصحراء

[226]- جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3346، 12 ديسمبر 2001، ص 02.

(الأمريكي وليام لايبى سوينج) بزيارة لمخميات اللاجئين الصحراويين فى تندوف لإجراء مباحثات مع الأمين العام لجبهة البوليساريو "محمد عبد العزيز"، كما أجرى مباحثات مع الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية الجزائري (عبد القادر مساهل) فى العاصمة الجزائرية فى 16 يناير 2002م، وهدفت هذه الجولة إلى استطلاع رأي جبهة البوليساريو والحكومة الجزائرية حول الخطوة التى يمكن البدء بها لتحريك الوضع المتجمد قبل اجتماع مجلس الأمن فى شهر فيفري للبحث فى طرح خطة جديدة للتوفيق بين الأطراف المتصارعة[228]، وهنا توجهت أنظار المتتبعين إلى ما يحمله تقرير "كوفي عنان" المقبل حول النزاع الصحراوي، وبتاريخ 20 فيفري 2002م قدم الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن أين وضع "كوفي عنان" النزاع أمام خيارات مصيرية.

فقد أوضح أنه أصبح من المستبعد تنفيذ خطة التسوية بشكلها الحالي بحيث تفضي إلى حل سريع ودائم ومتفق عليه للنزاع على الصحراء الغربية، كما حمل المغرب وحده مسؤولية ذلك، باعتباره لم يعرب عن استعداده للمضي قدما في تنفيذ خطة التسوية، وهي سابقة أولى في قضية الصحراء الغربية، حيث غالبا ما كانت التقارير السابقة تحمل الطرفين المغربي والبوليساري مسؤولية عرقلة مسار التسوية الأممي. وحول الوضع الراهن فإن تقرير"كوفي عنان" يصف الوضعية بالقاتمة فيما يتعلق بمستقبل عملية السلام في الصحراء الغربية، فبالنسبة له إمكانية البحث عن حل سياسي أصبح هو الآخر عديم الجدوى لأنه إن قِبل به طرف فلن يقبل به الطرف الآخر.

استنادا إلى هذه الوضعية المتشائمة، قدم "كوفي عنان" خيارات أربع وطلب من مجلس الأمن دراستها والفصل في إحداها:

*الخيار الأول: يمكن للأمم المتحدة أن تستأنف مجددا السعي من أجل تنفيذ خطة التسوية لكن دون اشتراط اتفاق الطرفين كليهما قبل اتخاذ أي إجراء، وهذا ما سيؤدي إلى عدم القدرة على إجراء استفتاء حر ونزيه يقبل بنتائجه الطرفانوالحقيقة إن الاستفتاء ليس بخيار وإنما هو آلية تقود لأحد الخيارات المطروحة. ويتفق الجميع على مبدئه لأنه يقوم على استفتاء سكان الصحراء في خيارهم المفضل، أهو الانضمام للمغرب أم الاستقلال عنه أم شيء آخر في دائرة الأول أو أقرب للثاني، لكن كما تطرقنا إليه من قبل فإن المغرب وجبهة البوليساريو يختلفون حين يتجاوز المبدأ إلى التطبيق أو

---

[227]- جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3200، 24 جوان 2001، ص11.

[228]- دون كاتب، التقرير العربي الاستراتيجي لسنة 2002، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،**www.ahram.org.eg** ، 25فيفري2005، ص 1.

يتحول الخيار إلى سياسة وإجراءات، من حيث:

من المستفتَى؟: هل هو السكان حسب السجلات الإسبانية أم هم السكان الحاليون للأقاليم الصحراوية؟ وكيف نميزهم في المدن التي يسيطر عليها المغرب أو المخيمات التي يتجمع فيها أنصار جبهة البوليساريو؟ وما حدود الاعتبارات والضوابط القبلية في تحديد المستفتين؟

من المستفتِي؟: هل هي الأمم المتحدة وحدها؟ أم سيكون للمغرب ورجاله والجبهة وأشخاصها حضور مشارك أو مراقب؟ وهل سيكون ذلك بالتساوي أم لا؟ وهل سيثق الطرفان في نزاهة مسؤولي الأمم المتحدة بمن فيهم المبعوث الشخصي للأمين العام في الصحراء؟.

ما هي فترة الاستفتاء وآلياته؟ وما دور الجميع وخصوصا طرفي النزاع في تحديدها والتعديل فيها بعد وضع المنظمة الأممية لها؟. .

وهكذا تحول الاتفاق على مبدأ الاستفتاء إلى خلاف بلا حدود، في آلياته ومجالاته والمستهدفين به والقائمين عليه[229].

*الخيار الثاني: تنقيح مشروع اتفاق الإطار مع مراعاة المشاغل التي أعرب عنها الطرفان والجهات الأخرى التي لها خبرة في إعداد مثل هذه الوثائق، غير أن المبعوث الأممي الشخصي-يضيف كوفي عنان- لن يسعى للحصول على موافقة الطرفين، حيث سيعرضه مجلس الأمن عليهما على أساس غير تفاوضي، وفي حالة موافقة مجلس الأمن على هذا الخيار سيتسنى المضي في تقليص حجم البعثة. وهو تلويح إلى تحويل نزاع الصحراء الغربية إلى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

*الخيار الثالث: يتعلق هذا الخيار بإمكانية تقسيم الاقليم. وبصفة ملموسة أكد الامين العام للامم المتحدة بأنه " يمكن لمجلس الامن طلب من مبعوثي الخاص تحديد مع الاطراف و لاخر مرة ما إذا كانت مستعدة لدراسة تحت رعايته و عن طريق مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، إمكانية تقسيم الاقليم مع عدم إقرار أي شئ حتى تتم الموافقة عليه، و في حالة ما يميل مجلس الامن لهذا الاختيار وفي حالة ما تكون الاطراف غير مستعدة أو لم تستطيع للتوصل قبل الفاتح نوفمبر 2002م إلى حل حول تقسيم الاقليم سيمكن كذلك طلب من ممثلي الشخصي تقديم لاحقا إقتراحا لتقسيم الاقليم إلى مجلس الامن، و بعد ذلك يعرض مجلس الامن الاقتراح على الاطراف على أساس أنه لن يخضع

[229]- محمد جميل بن منصور، مستقبل النزاع في أفق الخيارات المطروحة، **www.aljazeera.net**، 2 أوت2003م، ص 3.

للتفاوض. وهذا الشكل من البحث عن حل سياسي يعطي لكل واحد من الاطراف شيئا مما يريد و لكن ليس الكل و يتماشى مع سابقة التقيسم الماضية ولكن ليس بالضرورة حسب نفس التسويات الاقليمية مثل تقسيم 1976م م بين المغرب و موريتانيا[230].

إن أطروحة التقسيم مهمة حيث أنها ترضي ولو نسبيا الاطراف المعنية والمهمتمة في النزاع: فالمغرب سيبقى في المنطقة التي أنفق عليها الكثير، والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية سترى تجسيدا لوجودها من قبل المنظومة الدولية، أما الدول المهتمة فإنها ستستفيد أيضا حيث أن الجزائر تضمن تخفيف الضغط الجيو-الاستراتيجي على حدودها الجنوبية الغربية، وموريتانيا بفقدانها حدودها مع المغرب سترى وجودها مضموناً أمام المملكة المغربية من خلال وجود دولة "عازلة "، وفرنسا نتيجة أن حليفها المغرب سيحافظ على الأقل على الجزء الذي يحتل، أما الولايات المتحدة فستضمن السلام في المغرب العربي وستختفي العراقيل أمام خلق سوق مغاربي واحد كبير، وأخيراً إسبانيا ستضمن التوصل إلى نجاح نسبي لتصفية الاستعمار وسينفتح أمامها مجال إجتماعي وسياسي إقتصادي في التعاون مع المنطقة ككل[231].

إلا أن التقسيم يجد صعوبات تطبيقية، فالصعوبة الأولى والأساسية هي ما هي المنطقة التي ستناسب كل واحد من الطرفين، فتقسيم الاقليم بين المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بنفس طريقة سنة 1976م قد يكون غير مرغوب فيه نتيجة لعدة أسباب: فالتقسيم يعني أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ستخسر جزءاً كبيراً من الاقليم الذي تسيطر عليه، أي ذلك الذي يوجد شرق الحزام شمال خط التقسيم المغربي الموريتاني. والسبب الثاني هو أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ستفقد حدودها مع الجزائر الدولة الحليفة، والسبب الثالث يعني أن المغرب سيحتفظ بإقليم القبيلة التي تكن له أكثر عداوة من بين قبائل الصحراء الغربية وهي "أرقيبات"، وبالتالي ومن أجل أن يحظى التقسيم المحتمل بالقبول فإن ذلك يتطلب أن خط التقسيم بين المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يكون مخالفا لخط التقسيم لسنة 1976م.

المشكل الثاني ذو طابع سياسي لأن التقسيم يمكن أن يزيد من حدة الشعور الوطني الصحراوي الذي جرح بعد معاهدة 1912م التي حرمت الصحراء الغربية من الاقليم الموجود بين

---

[230]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، اللائحة الأممية رقم 467/ S/2002 ، منشورات الأمم المتحدة، 20 فيفري 2002م، ص 10.

[231]- كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل على مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 8.

خط المستوى 27.40 و "واد درعة" ومنحته لسلطان المغرب-الذي لم يمتلكه أبداً من قبل-، وبالتالي فالتقسيم قد يشكل بترا أخرا لجزء من إقليم الصحراء.

*الخيار الرابع: إقرار مجلس الأمن بإنهاء البعثة وبالتالي الاعتراف والإقرار بالفشل بعد مرور 11 سنة، وإنفاق مبالغ مالية تقارب من نصف مليار دولار، وأن الأمم المتحدة لن تقوم بحل مشكلة الصحراء الغربية بدون اقتضاء قيام أحد الطرفين أو كليهما بشيء لا يرغبان في الموافقة عليه طواعية[232].

إن هذا المقترح هو تعبير عن حالة اليأس الذي وصل إليه "جيمس بيكر" و"كوفي عنان" في إيجاد حل للنزاع، وهو بقدر ما يشكل تهديدا لطرفي النزاع، فإنه يمثل تراجعا أمميا رهيبا في الالتزام بتعهداتها في اتفاقية وقف إطلاق النار.

وفي الأخير أشار التقرير إلى تمديد مهمة البعثة لمدة شهرين إلى غاية 30 أفريل 2002م، لكي يتسنّى لمجلس الأمن دراسة هذه الخيارات.

مباشرة بعد صدور هذا التقرير، كانت ردود الفعل متباينة بين أطراف النزاع، حيث عبر المغرب عن رفضه الاقتراح الأول، الذى صرح وزير الخارجية المغربى أنذاك "محمد بن عيسى" بأنه قد ولد ميتاً من الأصل، كما رفضت الاقتراح الثالث الذى قال المغرب أنه سيؤدي إلى انتشار آفة التقسيم فى كل أفريقيا التى تعانى من النزاعات العرقية والقبلية، أما الاقتراح الثانى فقد كان يحظى بقبول المغرب ولو بتحفظ، ولم يعلق المغرب على المقترح الرابع، كما اعتبرت التقرير تراجعا عن اتفاق الإطار الذي دعمته بقوة وحشدت دبلوماسيتها لإقناع أعضاء مجلس الأمن الدائمين به، أما من جانب جبهة البوليساريو فقد بدت أنها أدركت صعوبة تطبيق الحل الأول الذى يحظى برضاها، فيما رفضت الحل الثانى وقبلت بمناقشة المقترح الثالث القاضي بالتقسيم[233]. فيما رحبت الجزائر بهذا التقرير كونه يبقي خيار التسوية كأحد الخيارات المهمة والعادلة لحل المشكلة الصحراوية.

لقد شهدت المنطقة بعد هذا التقرير تصعيدا إعلاميا ودبلوماسيا خطيرا اتسم باتهامات مغربية للجزائر بالوقوف وراء مشروع التقسيم، حيث أعلن المغرب أن هذا الموقف يكشف الأطماع

---

[232]- نفس المرجع، ص 09.

التوسعية للجزائر ونزعتها للهيمنة في المنطقة، كما يبطل دعاوى "حق تقرير المصير" التي كانت ترتكز عليها في دعمها لجبهة البوليساريو معتبرا أن هذا مناقض للمبادئ التي انبنى عليها الاتحاد المغاربي[234]، وذهبت إلى حد اتهام المسؤولين الجزائريين بالتخلف والعمل على ضرب الوحدة الترابية للمغرب.

مقابل ذلك، ومن منطلق رد الفعل على الحملة المغربية، قام الرئيس الجزائري"عبد العزيز بوتفليقة" بزيارة تاريخية لمخيمات اللاجئين بتندوف بمناسبة الذكرى 26 لإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية بتاريخ 26 فيفري2002م، وهي المرة الأولى من نوعها التي يقوم فيها رئيس جزائري بزيارة للمخيمات الصحراوية.

وبتباين مواقف الأطراف حول الخيارات الأربع، وعدم اتفاقهم على أي خيار منها، أصبح مجلس الأمن عاجز عن اتخاذ قرار بشأن تطبيق أي من الاقتراحات الأربعة المشار إليها، حيث ظهر حذرا وغير متسرع، ففي الوقت الذي كان من المفروض أن يفصل في إحدى الخيارات الأربع المقدمة له في30 أفريل 2002، أرجأ ذلك إلى 30 جويلية من ذات السنة قصد إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس بدراسة الخيارات بطريقة معمقة.

ومع انعقاد مجلس الأمن فى آخر شهر جويلية لمناقشة المشروع الأمريكي الداعي لتطبيق اتفاق الإطار الحكم الذاتى فى إطار السيادة المغربية والذي حظي أيضا بتأييد كل من فرنسا وبريطانيا، رأت روسيا وعدد آخر من الدول غير الدائمة العضوية فى المجلس تأجيل الأخذ بأي من الخيارات الأربع وتمديد عمل بعثة المينورسو ستة أشهر أخرى لإعطاء الفرصة للمشاورات الثنائية بين المغرب والجزائر على أمل أن يتم التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين[235].

وكانت بريطانيا قد قدمت اقتراح التمديد فى 29 جويلية داعية المبعوث الأمريكى المكلف بملف الصحراء إلى مواصلة جهوده مع الأخذ فى الاعتبار المشاغل التى عبرت عنها الأطراف التى أبدت استعدادها للنظر فى أى اقتراح يوفر حق تقرير المصير يقترح من قبل الأمين العام ومبعوثه الخاص. وقد أرضى قرار التمديد كل من البوليساريو والمغرب كل حسب قراءته للقرار، فعلى حين رأت البوليساريو أن النص على حق تقرير المصير كأساس للحل انتصاراً لوجهة نظرها، رأى

---

[233]- دون كاتب، التقرير العربى الاستراتيجى لسنة 2002، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[234]- مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية، **www.aljazeera.net**، (02 أوت 2003م)، ص 13.

المغرب أن القرار منح صلاحية واضحة لـ"جيمس بيكر" لكي يستمر فى العمل وأن يواصل الوساطة السياسية لغرض إيجاد حل سياسى للمشكلة، وهو ما يعنى أن الأمم المتحدة ما تزال تنظر إلى اتفاق الإطار على أنه أحد الحلول المقترحة للمشكلة.

o ***المطلب الثانى: مخطط بيكر الثانى ومحاولة تجاوز الانسداد***

لقد كان قرار تمديد بعثة "المينورسو" في الصحراء الغربية، فرصة لإجراء محاولات مبكرة حتى نهاية عام 2002م للبحث فى حل آخر يتمحور حول الدمج بين اتفاق الإطار وحق تقرير المصير بمعنى إمكانية تحديد مدة معينة يتفق عليها طرفي النزاع بحيث تستمر المغرب فى إدارة الإقليم حتى موعد إجراء استفتاء تقرير المصير.

وبالفعل، فخلال جولة قام بها "جيمس بيكر" إلى المنطقة في جانفي 2003م تم إقتراح المخطط المسمى "مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية " أو "مخطط بيكر الثاني" على المغرب والبوليساريو، لكن النص الحقيقي تأخر في الوصول إلى الرأي العام لأن "بيكر" طلب من الجانبين المتنازعين الكثير من التحفظ، لينشر المخطط في تقرير الأمين العام حول الوضع في الصحراء الغربية في 27 ماي 2003م بعد ما ألحقت به تعاليق الأطراف[236].

لقد جاء هذا المخطط معدلا لاقتراح اتفاق الإطار وتضمن على مايلي:

- منح سكان الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا لمدة خمس سنوات تحت سيادة المغرب يتم بعدها تنظيم إستفتاء للانضمام أو الانفصال

- إشراك إدارة الحكم المحلي في الصحراء في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، ودمج عناصر من جبهة البوليساريو في الوفود الديبلوماسية المغربية في الخارج وإشراكهم في كل ما يتعلق بقضية الصحراء.

- إقامة مجلس أعلى للقضاء في الأقاليم الصحراوية، وعدم إشتراط تخرج القضاء الصحراويين من المعهد القضائي في العاصمة المغربية.

---

[235]- مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[236]- كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- التقليص من أعداد القوات المسلحة الملكية خلال 90 يوما من دخول الإتفاق حيز التطبيق[237].

إن ما يلاحظ على مخطط بيكر الثاني وبخلاف مقترح اتفاق الإطار، فإنه عدل بعض البنود التي تحفظت عليها جبهة البوليساريو من قبل، سواء في مجال الدفاع الذاتي أو السياسة الخارجية والقضاء، وقد حظي هذا المخطط الجديد بدعم وبإجماع مجلس الأمن الدولي في قراره الصادر تحت رقم 1495.

وما يجب الإشارة إليه هنا، أن هذا المخطط خضع إلى كثير من التعديل والتغيير، فقد جاء في مسودة القرار الذي قدم من قبل الولايات المتحدة الامريكية أن مجلس الامن قد "صادق" على "مخطط بيكر الثاني"، إلا أن الصياغة النهائية تتحدث عن مساندة مجلس الأمن له وهذا بعد معارضة المغرب الشديدة لذلك والتي تبنتها فرنسا، فالصياغة الأولى كانت تفرض المخطط على الأطراف، أما الثانية فقد خففت من المحتوى القانوني وتطالب الطرفان بالتعاون مع الأمم المتحدة ومعا من أجل" قبول" و"تطبيق المخطط"، إذن قانونياً لم تتم المصادقة على المخطط وهو ليس إلا إقتراحا بسيطا لازالت المصادقة عليه وتطبيقه مرتبطين بقبوله من قبل الطرفين، ورغم ذلك فإن فإن مجلس الأمن قد أعطاه مصداقية سياسية غير قابلة للنقاش إذ عبر عن "دعمه القوي" له معتبراً إياه "الحل السياسي الأمثل الذي يعتمد على موافقة الطرفين[238].

إن تحليلا موضوعيا "لمخطط بيكر الثاني" يجعلنا نستخلص نقاطا هاما وجوهرية في هذا المخطط، نوردها في النقاط التالية:

1- تحصل المغرب على مبرر قانوني لاحتلاله، مبرر كان يبحث عنه، إلا أنه لم يتوفر عليه أبداً، ومن المثير للانتباه صمت "مخطط بيكر الثاني" حول إتفاقية مدريد 14 نوفمبر1975م وحول معاهدة ترسيم الحدود مع موريتانيا لـ14 أبريل 1976م، وهذا الصمت ينسجم مع حكم المستشار القانوني للأمم المتحدة، "هانس كوريل" بتاريخ 29 يناير 2002م الذي يحرم المغرب من أي مبرر قانوني. وهذا يعني أن كل النشاطات التي قام بها المغرب إلى حد الساعة في الاقليم تتناقض كلها مع الشرعية الدولية (مثلا إتفاقيات التنقيب عن النفط). فـ"مخطط بيكر الثاني" يعطي للمغرب مبررا قانونيا لاحتلاله مساعداً إياه على إدارة الشؤون الخارجية، الدفاع الخارجي وتحديد الحدود.

---

[237]- إدريس الكنبوري، أزمة الصحراء الغربية ومعضلة الحل الخامس، **www.alasr.ws**، 29ماي2003، ص 04.

[238]- كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2- قوانين الإدارة المغربية في الصحراء يجب ألا تكون منسجمة مع الدستور المغربي، بل مع قوانين البرلمان الصحراوي التى يجب ألا تخضع للدستور المغربي بل "لمخطط بيكر الثاني" الذي يصبح هو "الدستور الحقيقي للاقليم". وهذا فرق أساسي بمقارنة مع "مخطط بيكر الأول" المعروف باتفاق الإطار الذي يخضع القوانين الصحراوية للدستور المغربي. إذ يقول "مخطط بيكر الثاني" أنه يحق للأمين العام تفسير المخطط فقط في حالة الخلاف. ومن المؤكد أنه إذا كان الدستور هو التعبير القانوني عن السيادة فإن "مخطط بيكر الثاني" هو الدستور الصحراوي الأصلي خلال الفترة ما قبل الاستفتاء وبالتالي فإن السيادة ليست للمغرب.

3- المغرب سيحصل من خلال "مخطط بيكر الثاني" على ما لم يحصل عليه إلى حد الساعة -كما أوضحت ذلك الجزائر في ردها على المخطط- وهي مراقبة كل الاقليم بحدوده الخارجية وهو ما يطرح بعض المشاكل السياسية والقانونية خصوصا بالنسبة لجيران المغرب وهما الجزائر وموريتانيا.

4- معلوم أنه ومنذ 1979م وإلى حد الساعة هناك إقليم يشكل حوالي 20% خاضع لسيطرة "البوليساريو" مارست عليه بإستمرار الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية سيطرتها. ويتجاهل "مخطط بيكر الثاني" كلية وجود ذلك ويحرم هذه الأخيرة من كل ترابها مقدما للجيش المغربي مراقبة" الحدود الخارجية"[239].

5- صحيح أن الاتحاد الافريقي ومنظمة الأمم المتحدة هما منظمتان مختلفتان وبالتالي فإن ما يحدث في الاتحاد الافريقي قد لا ترتبط به الأمم المتحدة، وبما أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية دولة موجودة وعضوة في الاتحاد الافريقي، و"جبهة البوليساريو" هي المفاوض الوحيد المعترف به من قبل الأمم المتحدة، وهي التي وقعت على "مخطط بيكر الثاني" وليست "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، فإن ذلك يطرح إشكالية ما إذا كان ما تقرره "جبهة البوليساريو" يجب أن تلتزم به "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية". رغم أن ما يلاحظ في الواقع هو وجود إنسجام كلي بين الكيانين إلا أن الأمر ليس كذلك من الناحية النظرية[240].

6- يشير القرار 1495 أن المفاوضات بين الأطراف و مع الأمم المتحدة يجب أن تتجه نحو " قبول" النص الموجود و "تطبيقه" كما أبرز ذلك الامين العام، غير أنه يتضح أن الباب لم يفتح أمام

---

[239]- نفس المرجع، ص 10-11.

[240]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 115.

مفاوضات موجهة نحو تغيير نص المخطط. فبقدر ما يصعب من جهة تصحيح نقاط المخطط التي يمكن الشك في شرعيتها، فإنه قد يكون من الصعب على المغرب محاولة "التفاوض من جديد" حول المخطط قصد المحافظة على نقاط أكثر ملائمة له (مبرر قانوني للاحتلال، الاحصاء و مراقبة الاقليم) لاغيا أوجه "أقل ملائمة" (مثل موضوع الفترة الانتقالية، التى تسيطر خلالها سلطة الصحراء الغربية التي من الممكن أن تكون موالية للاستقلال)، فالمفاوضات التي يطالب بها القرار الاممي يجب من جهة أن تتجه نحو ما إذا كانت الأطراف تقبل المخطط، و بعد ذلك " إستكماله " لجعله قابلا للتطبيق دون تغيير نصه.

من خلال ما تم التطرق إليه حول مخطط بيكر الثاني، يتضح أن هذا المخطط يميل لصالح المغرب، غير أن مواقف الاطراف منه جاءت معاكسة للتوقعات، ففي حين أن جبهة البوليساريو قبلته وباركته الجزائر، رفضه المغرب، وقد نجد لذلك تفسيرا فيمايلي:

1- يتضح أن منطقة المغرب العربي والضفة الغربية من البحر الأبيض المتوسط تشهد في الوقت الحالي إعادة تقييم لسياساتها لتصبح في مستوى التحالفات الدولية: إسبانيا راهنت على التحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة على حساب تبعيتها السابقة لفرنسا ومالت كذلك لتقترب أكثر من الجزائر خصوصا أثناء أزمة جزيرة ليلى. أما الجزائر ودون أن تتخلى عن علاقاتها القديمة مع روسيا تحاول التقرب من فرنسا وخصوصا الولايات المتحدة، في حين أن المغرب مستمر في المحافظة على علاقاته التقليدية مع فرنسا و الولايات المتحدة في نفس الوقت بالرغم من الخلافات بين هاتين القوتين العظميتـين، أما جبهة البوليساريو فتريد الاستمرار في سياسة التقرب من إسبانيا، الجزائر والولايات المتحدة، وقد أوضح نزاع الصحراء الغربية والنقاش في مجلس الامن الكثير من الامور: فالمفاوضات حول إتفاق التبادل التجاري الحر بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية وحل أزمة جزيرة ليلى قوبلا بريبة من قبل فرنسا وأعتبرا كمحاولات للتقرب من الولايات المتحدة على حساب فرنسا. والحقيقة هي أن المغرب دخل في مواجهة_في الوقت الحاسم_ مع الولايات المتحدة بإعتماده فقط على فرنسا، وهذا من حيث المبدأ يجب أن يؤدي إلى تصلب نسبي لموقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه المغرب[241].

2- قبول البوليساريو بالمخطط قد يفسر على أنه موقف تكتيكي أمام احتمال رفض المغرب له، بالرغم أنه مناسب للمواقف التاريخية لهذه الأخيرة. فاعتبرت البوليساريو أن ردا إجابيا ستتولد

[241]- كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

عنه فوائدا كثيرة: من عزل للمغرب، إلى فضح تناقضاته حيث يظهر وكأنه يرفض ما كان يطالب به من قبل، وفي حالة فرض المخطط على الاطراف رغم إرادتهم فإنها ستظهر كالمنتصر بقدر ما أن المغرب وفي حالة المبالغة في توقعاته فإنه سيظهر كالطرف الخاسر بالرغم من حصوله على كل شئ تقريبا من هذا المخطط.

3-إن رفض المغرب للمخطط قد يكون راجع إلى خوف المخزن لفقدان سلطته على الصحراء نتيجة الصلاحيات التشريعية للبرلمان الصحراوي والنظام القضائي المستقل المحدد في المخطط من جهة، وإقدام الصحراويين لـ"تشريع حريات" قد يكون المرآة التي سينظر إليها الديمقراطيون المغاربة، فالمقارنة حينئذ بين المغرب الذي يديره المخزن وصحراء ديمقراطية حرة من قيود المخزن سينتج عنه رد فعل حتمي داخل المغرب لصالح إيجاد نظام ديمقراطي و فيدرالي في المغرب نفسه، وهي إصلاحات وعدوا بها كثيراً لكنها لم تنجز.

4- لقد رأى المغرب بأن توسيع الاحصاء ليشمل المستوطنين يمكن أن يؤدي إلى دمج الاقليم إلا أن هذا الانتصار "الخارجي" سيكون له ثمن" داخلي" أي الانفتاح الداخلي وخلق نظام فيدرالي في المغرب، وليس من الصعب أمام هذه الامكانية الاعتقاد بأن المخزن قد فضل الحفاظ على النزاع من أجل صيانة إمتيازاته في المغرب بدلاً من ضمان إدماج قد يؤدي إلى خسارة هذه الامتيازات.

5- كما أن رفض المغرب للمخطط قد يكون ناتج عن خوف المخزن من إمكانية تصويت المستوطنون المغاربة أنفسهم لصالح إستقلال الاقليم كوسيلة وحيدة لضمان العيش في دولة ديمقراطية ومتحضرة وبصفة أدق كنتيجة للتحرر من ضغوطات المخزن. كماأنه ما ثبت حتى الآن هو أنه بدلاً من "مغربة" صحراويي المناطق المحتلة فإن المغاربة أنفسهم "أصبحوا صحراويين" بحيث أن تصويت المستوطنين لن يتم إلا لصالح الاستقلال. وقد لوحظ ذلك ليس بين المستوطنين القادمين من المغرب بل في أبنائهم الذين إزدادوا في الصحراء كما إتضح ذلك في إنتفاضات 1999 م في مدينة العيون[242].

في الأخير، فإن مصادقة مجلس الأمن على القرار 1495 باعتباره "أحسن حل سياسي"، يعد إحدى أكبر هزائم الدبلوماسية المغربية في السنوات الماضية حيث أن القرار دعم ما أعتبره المغرب مرفوضا.

---

[242]- نفس المرجع، ص 12.

كما أن إقدام الملك "محمد السادس" على خطوة لم يتجرأ عليها حتى أباه الملك الراحل "الحسن الثاني"، عندما رفض مباشرة _وليس بالوسائل غير المباشرة كما كان يفعل أبوه_ حق الصحراويين في تقرير المصير. هذا الرهان الذي قد يصنف "بالشجاع" في حالة نجاحه، أما إذا فشل الملك "محمد السادس" في رهانه، فإن ذلك قد يعني الانتقاص من سمعته وسيواجه تقليصا في سلطاته لصالح الحركات الإسلامية أو الداعية إلى الديمقراطية، وستكون الحجة الرئيسية لهؤلاء هي: "لو كنا بنينا ديمقراطية في الصحراء ما كنا خسرناها"[243]. لذلك أظن أن الملك "محمد السادس" كان سيخاطر بشكل أقل لو كان راهن على " مخطط بيكر الثاني " الذي يصر على تجنبه.

إن ما يمكن أن نستخلصه من مخطط بيكر الثاني أنه حاول أن يكون اقتراح وسط ما بين السياسة والقانون، بعدما عجزت سياسة القوة المغربية فرض الأمر الواقع، وعجز القانون الذي تتمسك به البوليساريو من فرض متطلباته، إلا أن الرفض المغربي لهذا المقترح يمكن أن يتسبب في عدم وجود مخرج ديبلوماسي للنزاع معرضا الاستقرار في المنطقة إلى خطر جدي.

وقصد الوقوف على تأثير هذا الرفض المغربي لمقترح مخطط بيكر الثاني على النزاع والمنطقة ككل، نتناول في المطلب القادم الوضع الراهن الذي يعيشه النزاع وتأثير الواقع الدولي الحالي عليه.

✓ المطلب الثالث: الوضع الراهن للنزاع وتأثير الواقع الدولي الحالي على مستقبله

يمتاز الوضع الحالي بعد الرفض المغربي الصريح والرسمي في أفريل2004م لقبول وتطبيق "مخطط بيكر الثاني" بأحداث في السياسة الدولية والمغاربية وأخرى متعلقة بالنزاع، قد تحدد مسار المرحلة الجديدة والتي قد يصعب التنبؤ بنهايتها.

بالنسبة للوضع الحالي للنزاع الصحراوي فإن تطورات هامة قد حصلت رغم الجمود الملاحظ في مستوى المسار الأممي، وما يميز هذه الفترة في النزاع مايلي:

1- تعيين الهولندي "فان فالسون" ممثلا جديدا للأمين العام الأممي في الصحراء الغربية خلفا للسيد "جيمس بيكر" الذي استقال من منصبه بسبب رفض المغرب "لمخطط بيكر الثاني" وإجراء

[243]- كارلوس رويث ميفال، الصحراء الغربية: 1975 – 2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر، مرجع سبق ذكره، ص 02.

الاستفتاء من جهة وعدم استعداد مجلس الامن الانتقال بالنزاع من الفصل 6 إلى الفصل 7 الذي يطلب فيه من الطرفين، أو يجبرهما أو يجبر أحدهما على القيام بشيء لا يرتضيه من جهة أخرى، وتعتبر استقالة "بيكر" خسارة كبيرة لجهود السلام، حيث قطع هذا الأخير أشواطا كبيرة في طريق الحل النهائي للنزاع، لقد كان لـ "جيمس بيكر" ثقلا سياسيا ونفوذا كبيرا ناتج عن جنسيته الامريكية ومصداقيته في المجتمع الدولي، وقد صرح جيمس بيكر في استجواب لقناة "بي بي أس الأمريكية" أنه: "كلما اقتربنا من النهاية، زادت نرفزة المغاربة، الذين أعتقد أنهم يخشون احتمال الفشل في هذا الاستفتاء"[244]، وكان الأمين العام الاممي قد عين من قبل "دو سوتو" مبعوثا شخصيا له إلا أن قلة نفوذه وفقدانه المصداقية من قبل البوليساريو* جعله غير مرغوب فيه، ليستقر الأمر على الهولندي "فان فالسون" كخامس مبعوث لأمين أممي في الصحراء الغربية.

2- تسارع وتيرة الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية، حيث ومنذ سنة 2004م عدة دول ذات وزن إقليمي معتبر اعترفت بهذه الجمهورية، بداية بجنوب إفريقيا، وكينيا وتنزانيا من إفريقيا، إلى الأوروغواي والسلفادور من أمريكا اللاتينية، وهو ما يشكل دعما ديبلوماسيا هاما لجبهة البوليساريو، مقابل ذلك وجدت المغرب نفسها أكثر عزلة إفريقيا ولاتينيا.

3- استمرار الصحراويين في الاحتجاجات والمسيرات بالأراضي الصحراوية الخاضعة للسيطرة المغربية، وتزداد معها الضغوط الدولية خاصة من قبل المنظمات الغير حكومية على النظام المغربي فيما يخص حقوق الإنسان في هذه المناطق.

بالنسبة للواقع المغاربي، فواضح أن دول المغرب العربي كلها تشهد إعادة تقييم لسياستها لتصبح في مستوى التحالفات الدولية، فالمغرب يحاول أن يوازن بين علاقته الامتيازية مع فرنسا وتحالفه مع الولايات المتحدة، فيما تسعى الجزائر إلى التقرب من فرنسا وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية دون المساس بعلاقاتها التقليدية مع روسيا، أما ليبيا فهي قدمت مؤخرا عدة تنازلات(قضية لوكربي، برنامجها النووي، قضية الطبيبات البلغاريات) من أجل العودة إلى الساحة الدولية والانخراط في المسار الدولي الجديد، فيما يخص موريتانيا فهي منشغلة بوضعها الداخلي بعد الانقلاب على نظام "ولد سيد الطايع"، أين يبحث نظام الحكم الجديد على الشرعية الدولية.

---

[244]- جريدة **الخبر**، يومية وطنية، عدد 4174، 25 أوت 2004، ص 2.

* تعتبر البوليساريو أن "دو سوتو" كان من مساعدي الامين الأسبق الأممي "بيريز دي كويلار" الذي اشتراه القصر الملكي بمنصب هام في شركة "أونا" نظير اقترابه من الأطروحة المغربية.

أما الحدث السياسي الأبرز في الظرف الحالي فهو أن العلاقات الدولية أصبحت لا تحدد انطلاقا من التعارض "الشرق ـ الغرب" وإنما "الجهادية ـ الديمقراطية"، وتاريخ بداية هذا المسلسل كما هو معروف، هو يوم 11 سبتمبر 2001م، وقد أدى تطور هذه الاستراتيجية إلى تصدع في الجبهة التي كانت تعرف "بالغرب" بسبب الاختلافات التكتيكية والاستراتيجية، فأصبح "الغرب ضد الغرب" كما أسماها "آندري غلوكسمان". هذه التصدعات ظهرت أمثلتها في التعارض الأمريكي الفرنسي، حيث حاولت فرنسا تطوير سياسة استبعاد التوتر مع البلدان الإسلامية مترجمة ذلك "بترك الأنظمة العربية ـ الإسلامية "يفعلون ما يشاءون سياسيا" وتطوير العلاقات الاقتصادية معهم، بينما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة "المواجهة" مع الأنظمة والجماعات الإسلامية أو ذات التوجه الإسلامي، مترجمة ذلك بمنع الأنظمة الاستبدادية "من الفعل سياسيا" حتى على حساب "ترك الفعل الاقتصادي معهم".

فعكس السياسة الخارجية الفرنسية التي لا ترى أهمية دمقرطة البلدان العربية داخليا، فإن السياسة الخارجية الأمريكية المدفوعة من قبل "بوش" تعتبر أن هذه القضية جوهرية على الإطلاق، لأنها تعتبر أن الديمقراطية (مع احترام حقوق الإنسان والتجارة الحرة) فقط، هي التي تمكن من الوقاية من مخاطر التطرف الإسلامي وسلاحه الرئيسي المتمثل في الإرهاب[245].

وقد تحول المغرب العربي إلى ساحة من ساحات هذا الصراع، فالجزائر التي فقدت وزنها الدولي بعد تلاشي حركة "عدم الانحياز" ودخولها في أزمة سياسية في التسعينيات، بدأت تسترجع دورها من خلال تقربها من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل محسوس دون أن يمنعها ذلك من "مغازلة" فرنسا، والحفاظ على علاقات متميزة وممتازة مع روسيا.

وقد لعبت الجزائر بالأساس بورقتين، حيث تتقدم على أنها واحد من أهم مصادر النفط "الآمنة" البديلة عن تلك غير "الآمنة" في الخليج، ومن جهة أخرى هي بلد عاش وبشكل مباشر مسلسل القضاء على الإرهاب بسلاح الديمقراطية، حيث أن الجزائر وإلى حد الآن هي البلد المغاربي الوحيد الذي شهد عمليات انتخابية رئاسية وبرلمانية ومحلية تتمتع بكثير من النزاهة والشفافية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجاهل عودة الجزائر إلى الساحة الدولية من خلال وزنها الثقيل في الاتحاد الإفريقي، خصوصا وأن السياسة الأمريكية الجديدة في إفريقيا أصبحت

---

[245]- كارلوس رويث ميقال، الصحراء الغربية: 1975 – 2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر، مرجع سبق ذكره، ص 03.

قائمة على أساس الدولة المحورية، لذا فهي تنظر إلى محور الجزائر-نيجيريا-جنوب إفريقيا باهتمام بالغ[246]، إضاصة إلى انخراط الجزائر في مكافحة الإرهاب خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، كل هذا يجعل من الولايات المتحدة الامريكية تتعامل بحذر في مسألة الصحراء الغربية لعلمها بأهميتها وحساسية الموضوع لدى الطرف الجزائري.

على عكس المغرب الذي وإن كان عرف دمقرطة بعض مناحي الحياة فيه، لكنه يشهد تراجعا في جوانب أخرى عما كان قد توصل إليه في السنوات الأخيرة من حكم الملك "الحسن الثاني"، رغم أنه قد حقق فعليا بعض التجارب المهمة مثل: تعديل مدونة العائلة وإطلاق لجنة المصالحة والإنصاف لكن الترجمة العملية لمفاهيم المدونة العائلية الجديدة ناقصة ونظام التعويض والجلسات العامة التي عقدتها لجنة المصالحة والإنصاف أدت إلى انعدام الرضا، يضاف إلى ذلك تمركز صلاحيات كانت لجهات اقتصادية في يد وزارة الداخلية (التي تتبع بشكل مباشر للملك).

أمام هذه الاحتمالات تبدو المواقف الأمريكية والفرنسية مختلفة، ويحاول المغرب الذي عرف كيف يجد توازنا بين مصالح "الشرق والغرب" في 1975م أن يفعل ذلك مجددا بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لكن الأمر الان صعب جداً في ظل وجود الجزائر كمنافس حيث لم تكن كذلك في 1975م.

وبالإضافة إلى اللاعبين الرئيسيين اللذين هما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في منطقة المغرب العربي، يوجد آخرون بمستوى أصغر ليس من حيث الأهمية ولكن من حيث الدور، وهما روسيا والصين.

ففي حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بيع السلاح للجزائر خلال حربها على الإرهاب تخوفا من وقوعه في يد الإسلاميين في حالة انتصارهم، وجدت روسيا سوقا جيدا لبيع أسلحتها للجزائر، هذه العلاقة الاستراتيجية مضاف إليها عامل تصدير النفط المشترك بينهما، تعطي لروسيا دورا نسبيا في المغرب العربي، حيث وقفت إلى جانب الجزائر بتصويتها لصالح المقترح الجزائري لحل قضية الصحراء الغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2004م.

كما أن الصين تمتاز بحضور متنام في إفريقيا وبالخصوص في البلدان المنتجة للنفط، محاولة بذلك تغطية العجز الصيني الخطير في مجال الطاقة للمحافظة على المستوى المبهر لنموها الاقتصادي، وهذا يفسر تدخل الصين في الأزمة السودانية، كما أنه يوضح التقارب الحاصل مع

---

[246]- بوقارة حسين، السياسة الخارجيةالأمريكية في منطقة المغرب العربي –مع التركيز على النزاع في الصحراء الغربية-، مرجع سبق ذكره، ص

الجزائر خصوصا في المجال الاقتصادي، وإن لم يحل ذلك دون التردد في قضية الصحراء لأنها إذا كانت في خريف 2004م قد صوتت لصالح المقترح الجزائري في اللجنة الرابعة فإنها قررت الامتناع عن التصويت في الجمعية العامة[247].

• ***المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان للمختصين في النزاع الصحراوي***

لقد عمدت في هذا الإستبيان بالتوجه إلى الأساتذة الأكاديميين والمختصين في نزاع الصحراء الغربية قصد تكوين رؤية أكاديمية علمية حول تطورات النزاع ومستقبله، وهذا الإستبيان هو بمثابة مرحلة ثانية من البحث الميداني بعد ذلك الذي قمت به سنة 2002م في إطار مذكرة الليسانس، حيث كان موجها للاجئين الصحراويين، واشتملت العينة على 300 صحراوي من جهة، كما هو محاولة لإدخال تقنيات البحث العلمية في العلوم السياسية.

شارك في هذا الاستبيان 10 مختصين في النزاع، منهم 03 أساتذة من جامعة الجزائر، وأستاذ من جامعة "سانت جاك كومبوستال Saint-Jacques de Compostelle " الإسبانية، وأستاذ من جامعة كاليفورنيا، و05صحفيين من الجزائر والصحراء الغربية، مع ملاحظة أنني وزعت أكثر من 30 استمارة استبيان على عدة مختصين داخل الجزائر أو خارجها عن طريق البريد الإلكتروني، كما أنني ألغيت 03 استمارات نظرا لأن المشاركين كانوا من المغرب وجبهة البوليساريو، ففضلت العمل مع أخصائيين لا ينتمون إلى طرفي النزاع.

أما عن طبيعة الأسئلة فكانت عبارة عن ثلاثة أسئلة مفتوحة متعلقة بالنزاع، فالسؤال الأول كان حول الأسباب التي تقف حائلا دون تقدم مسار التسوية الاممي، أما السؤال الثاني فكان حول نظرة المختصين للحل الممكن والمقبول الذي يمكّن من تجاوز الانسداد الحاصل، فيما احتوى السؤال الثالث على رؤيتهم المستقبلية للنزاع في ظل التطورات الحاصلة سواء إقليميا أو دوليا.

وقد تفاديت في هذا الاستبيان الأسئلة المغلقة، وهذا قصد جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات من جهة وعدم توجيه الإستبيان من جهة أخرى(أنظر الملحق رقم 05).

.138

[247]- كارلوس رويث ميقال، الصحراء الغربية: 1975 – 2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر، مرجع سبق ذكره، ص06.

وبعد جمع الاستبيانات، قمت بتفريغ الاستبيان وفق الأجوبة المقدمة، ومن ثم ترتيبها ضمن جدول وعرضها على شكل نسب في الدائرة النسبية لتقريب الصورة وتوضيح الرؤية أكثر.

o ***المطلب الأول:*** الأسباب الرئيسية التي تعيق تقدم مسار التسوية الأممي في الصحراء الغربية

إن الهدف من هذا السؤال هو معرفة الأسباب الظاهرة والخفية التي وقفت في وجه تقدم مسار التسوية الاممي القاضي بإجراء استفتاء تقرير المصير هنا للشعب الصحراوي كما يراها المختصون، وقد ذكر المختصون أسبابا عدة، وعند جمعها وترتيبها حصلت على 07 أسباب رئيسية، هي:

1- رفض المغرب الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتنصله من التزاماته الدولية .

2- القوى الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا (الاتحاد الأوروبي).

3- الأمم المتحدة.

4- عدم استقرار الأنظمة المحيطة بالنزاع.

5- غياب الإرادة السياسية لدى المغرب وجبهة البوليساريو.

6- اللوبي الصهيوني.

7- إسبانيا المستعمر القديم للإقليم.

كانت هذه هي الأسباب الذي ذكرها المختصون والتي تقف حائلا دون تقدم مسار التسوية الاممي، وباستعمال النسب المئوية التي تحصل عليها كل سبب نجد مايلي:

الجدول رقم 01

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
المغرب	10	%33.34
القوى الكبرى (الولايات المتحدة	10	%22.23

الامريكية و فرنسا)		
الأمم المتحدة	10	%22.23
إسبانيا	*10*	%5.55
عدم استقرار الأنظمة المحيطة بالنزاع	10	%5.55
المغرب وجبهة البوليساريو	10	%5.55
اللوبي الصهيوني	10	%5.55

وباستخدام الدائرة النسبية نحصل على:

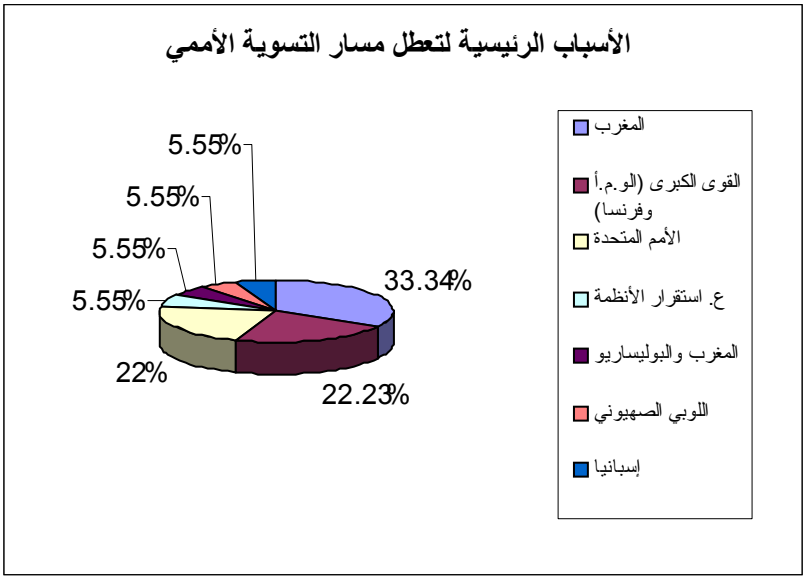

يتضح من خلال هذه النتائج أن أغلبية المستجوبين من المختصين يرون بأن المغرب السبب الرئيسي في تعطيل المسار الأممي القاضي بتنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، وهو نفس ما صرح به جيمس بيكر بعد استقالته، حيث يبقى المغرب المستفيد الأول من بقاء الوضع الحالي كما هوStatus quo، أين يسيطر على أكثر من ثلثي إقليم الصحراء الغربية، ويستغل الثروات الصحراوية من فوسفات وثروة سمكية، إضافة إلى الوظائف الإيجابية للنزاع الصحراوي على المستوى الداخلي بالنسبة للعرش الملكي، فكلما بقي النزاع قائما كلما بقي الجيش بعيدا عن السياسة الداخلية المغربية، وأداة لإسكات القوى المعارضة في المغرب بحجة التهديد الخارجي، وسبب يتغاضي الشعب المغربي به على المطالبة بتحسين أوضاعه نتيجة "العدو المتربص"، وبذلك يضمن العرش الملكي بقاءه واستقراره وزيادة ولاءاته.

أما عن القوى الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فهو سبب يجد له تبريره من تساهل هاتان القوتان مع المغرب، ودعمهما له في مجلس الأمن، فالمغرب يرتبط بعلاقات ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية –كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك-، بل تعتبره نموذجا للإصلاح الديمقراطي في المنطقة، وفرنسا حليفة تقليدية للمغرب تتقاطع معها في التوتر الخفي في العلاقات مع الجزائر، يضاف إلى كل هذا الوظائف الحيوية التي تقدمها المغرب للغرب على رأسها القواعد العسكرية، ودفع العلاقات مع الكيان الصهيوني، مما يجعل هاتان القوتان تقف إلى جانب المغرب، خصوصا وأن النزاع لم يشكل إلى حد الآن تهديدا واضحا على مصالحهما.

سبب آخر اعتبره المختصون من أسباب عرقلة المسار الأممي وهو ضعف الامم المتحدة وعدم قدرتها فرض قراراتها على الطرف الخارج عن قرارات المجتمع الدولي، فالمغرب صدر بحقه ما لا يقل عن 16 قرار أممي من مجلس الأمن لكنه لم يتم تطبيقها، ومثال ذلك طلب مجلس الأمن من العاهل المغربي وضع حد فوري للمسيرة المعلن عنها في الصحراء الغربية –القرار 380 عام 1975م-، وفي وقت لاحق وبعد قيام المسيرة يطالب بإجراء الاستفتاء –القرار 690 عام 1975م-، أو مطالبته بالإفراج الفوري عن المعتقلين منذ بداية النزاع –القرار 1359 عام 2001-، ورغم ذلك حافظ مجلس الامن على هدوئه بالرغم من هذه التجاوزات جميعها.

وفي الحقيقة أن هذا السبب يجد تفسيره في السبب الثاني، حيث أن أعضاء مجلس الأمن وعلى رأسهم فرنسا والولايات المتحدة قد دفعا بقوة إلى تبني مقترح الحكم الذاتي، ورفضت مقترح جيمس بيكر بتحويل النزاع من فصله السادس إلى الفصل السابع، فالأمم المتحدة ضحية منطقية للسبب الثاني، كما نضيف بأن الأمناء العامون ومبعوثيهم كان لهم دور في عرقلة مسارالتسوية وذلك نتيجة علاقاتهم الشخصية بالقصر الملكي المغربي، وما الدعوات المتصاعدة من قادة العالم ومنظمات غير حكومية لإصلاح هذه الهيئة إلا دليلا على ضعفها في حل النزاعات وخضوعها لإرادة القوى الكبرى المسيطرة على مجلس الأمن.

فيما يخص إسبانيا، فإنها مسؤولة تاريخيا على تحقيق الحقوق الوطنية للصحراويين، فباعتبارها المستمر القديم للإقليم، والمتسبب في هذه الوضعية نتيجة عقدها اتفاقية مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا، لاذى فإسبانيا مطالبة بوضع كامل ثقلها في مسار السلام لللصحراء الغربية، ووضع حد نهائي للنزاع.

أما عن عدم استقرار الأنظمة المحيطة بالنزاع، والمقصود بالتحديد هنا موريتانيا والجزائر، فإن الأولى أرادت منذ الستينيات أن تلعب دورا يضاهي الدور الجزائري والمغربي في المنطقة، إلا أنها اكتفت اليوم بلعب دور الحياد بعد أن خسرت الكثير في السبعينيات نتيجة الحرب مع البوليساريو، وهي اليوم مهتمة أكثر بوضعها الداخلي خصوصا بعد الإنقلاب الأخير على نظام "ولد سيد الطايع" في 2005م، ولا يبدو أن النظام الجديد مستعد لإجراء تعديلات جوهرية على موقفه من هذا النزاع، أما الجزائر فإن فترة التسعينيات الصعبة قد شغلتها عن كل القضايا الدولية، ولم تستطيع التأثير في النزاع أو دفعه إلى اتجاه معين، وبعودتها مؤخرا للساحة الدولية بعد الاستقرار النسبي المحقق على الصعيد السياسي والاقتصادي، أعطت الجزائر للنزاع الصحراوي مكانا هاما في سياستها الخارجية، مع ملاحظة أنه لا ينتظر من الجزائر اليوم تقديم مبادرة للحل، كونها ستُرفض بديهيا من قبل المغرب نظرا للعلاقات المتوترة جدا بين البلدين ونقص الثقة بينهما، لكن قد تستعمل الجزائر وزنها الديبلوماسي من أجل حث المجتمع الدولي على رفض الحلول التي تبتعد عن الشرعية الدولية، والضغط على الطرف المتسبب في تأخر إيجاد حل للنزاع الصحراوي.

أما عن دور اللوبي الصهيوني في عرقلة المسار الأممي، فمعروف أن هذا الأخير يعتبر المدافع عن المصالح المغربية في الكونغرس والبيت الأبيض نتيجة العلاقات الممتازة للنظام المغربي مع الكيان الصهيوني، لذا فواض أن (السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة كانت نتيجة لمغالطات وأوهام حاولت بعض جماعات الضغط مثل اللوبي الصهيوني تكريسها كحقائق ثابتة في أذهان صانع القرار الأمريكي خصوصا ما تعلق بمسألة الصحراء الغربية التي تعتبر من المسائل الثانوية في السياسة الخارجية الأمريكية)[248]. فتأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية كان من الأسباب التي دفعت بصانع القرار الأمريكي إلى عدم الضغط على المغرب والانحياز لموقفها في النزاع.

أما عن غياب الإرادة السياسية لدى طرفي النزاع فقد تناولنا سابقا الطرف المغربي، أما جبهة البوليساريو فيظهر أنها قد وصلت إلى الخط الاحمر بتنازلاتها بعد أن قبلت مخطط بيكر الثاني، وكانت من قبل قد قبلت تحديد هوية قبائل كانت قد رفضتهم من قبل، واستعدت لمناقشة مقترح التقسيم، محاولة دفع المسار ولو خطوة للأمام لأنها تدرك بأن المغرب يراهن على عاملي الوقت وفرض الأمر الواقع في هذا النزاع.

---

[248]- بوقارة حسين، السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة –مع التركيز على النزاع في الصحراء الغربية-، مرجع سبق ذكره، ص 138.

✓ المطلب الثاني: الحلول الممكنة للنزاع الصحراوي

كان السؤال الثاني في الاستبيان متعلق برؤية ونظرة المختصين للحل المقبول لنزاع الصحراء الغربية، وبعد تفريغ الاجوبة اتضح أنه يمكن تقسيم الإجابات إلى مجموعتين، الأولى عبارة عن حلول واقعية للنزاع، والثانية هي أدوات ووسائل تساعد على الإسراع بإيجاد الحلول.

المجموعة الأولى وتحوي عن الحلول الواقعية للنزاع، تمثلت فيما يلي:

01- تفعيل مخطط التسوية الاممي.

02- تقسيم الإقليم بين المغرب والبوليساريو.

03- وضع الإقليم تحت الوصاية الأممية.

وقد كانت النتائج المئوية كالآتي:

الجدول رقم 02

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
تفعيل مخطط التسوية الأممي	10	%71.42
تقسيم الإقليم بين طرفي النزاع	10	%14.29
وضع الإقليم تحت الوصاية الأممية	10	%14.29

وباستخدام الدائرة النسبية نتحصل على ما يلي:

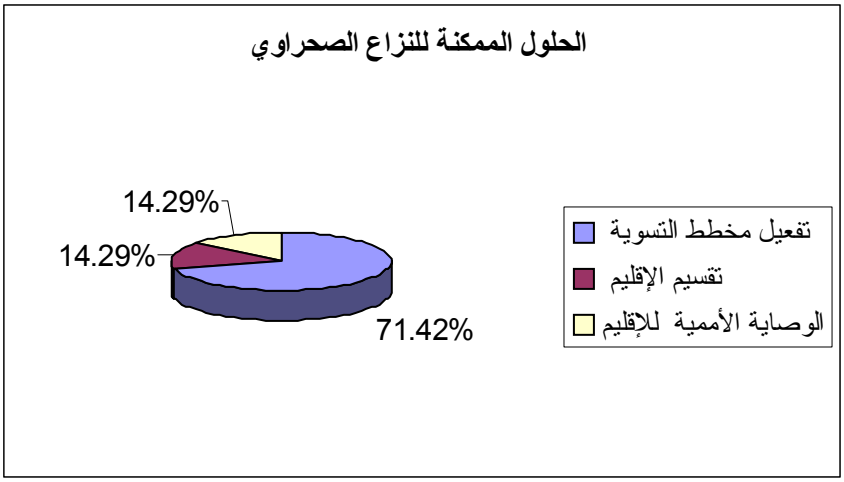

يتضح من خلال هذه النتائج أن غالبية المستجوبين أكدوا على ضرورة تفعيل مسار التسوية الاممي كحل للنزاع، وهذا نظرا لقيامه على الشرعية الدولية ويتماشى والقرارات الاممية، كما أن هذه النتيجة دليل على أن هذا المخطط لازال صالحا للتطبيق وقابلا للتجسيد، عكس ما تروج له المغرب من أن وقت صلاحيته قد نفذ، والملاحظ هنا أنه في سبر الآراء لسنة 2002م فإن ما نسبته 95.33% من المستجوبين يرون بأن الاستفتاء ومخطط التسوية يبقى أفضل حل للشعب الصحراوي.

أما مقترح تقسيم الإقليم بين المغرب والبوليساريو فهو في الحقيقة محاولة لإخراج النزاع من طبيعته الصفرية وقد تناولناه بالتفصيل سابقا، حيث سبق أن قسم الإقليم سنة 1975م بين المغرب وموريتانيا، وقبلت الأمم المتحدة تقسيم أرض فلسطين بين اليهود والفلسطينيين، إلا أن ما يمكن إضافته هنا هو إجماع المستجوبين على ضرورة إتباع هذا المقترح باستفتاء للشعب الصحراوي.

أما مقترح وضع الإقليم تحت الوصلية الأممية فهو اقتراح واقعي وعملي للنزاع، عملت به المنظمة الأممية في تيمور الشرقية وكوسوفو، إلا أن نجاحه مرهون بفرض هذا الحل على الاطراف المتنازعة كما تم في الحالتين السابقتين.

أما المجموعة الثانية فهي عبارة عن أدوات ووسائل تساعد على إيجاد الحل والإسراع به وتمثلت في:

01- تفعيل اتحاد المغرب العربي.

02- الضغط على المغرب من أجل التجاوب مع المقترحات الأممية.

03- تكوين لوبي بترولي للضغط على القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية من أجل الدفع بمسار التسوية الأممي.

04- التسريع قي وتيرة الاعتراف بالجمهورية الصحراووية.

أما عن النسب المئوية لكل مقترح، فندرجها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 03

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
الضغط على المغرب	10	%57.13
تكوين لوبي بترولي	10	%14.29
التسريع قي وتيرة الاعتراف بالجمهورية الصحراووية	10	%14.29
تفعيل اتحاد المغرب العربي	10	%14.29

وباستخدام الدائرة النسبية نتحصل على ما يلي:

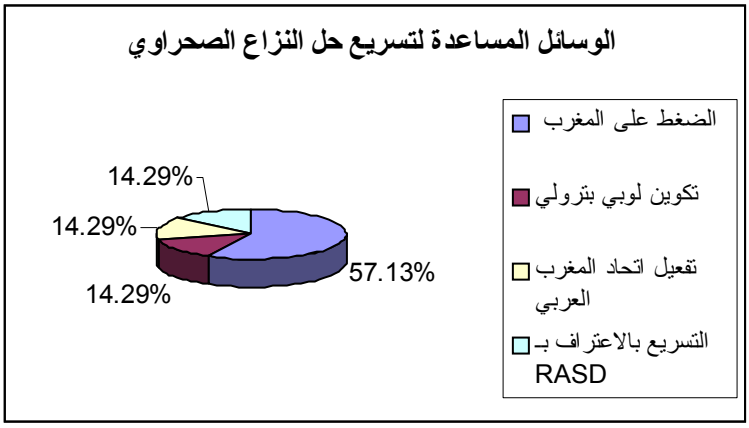

من الواضح أن أغلب المستجوبين يرون بأن الضغط على المغرب سيسرع في إيجاد حل للنزاع الصحراوي، وهو اعكاس طبيعي لنتيجة السؤال الأول، أين اعتُبرت المغرب كأحد أسباب تأخر مسار التسوية الاممي، وبالتالي فمسألة الضغط على المغرب سياسيا واقتصاديا وعسكريا وقانونيا سيدفع بها إلى البحث الجدي عن حل للنزاع.

ويعتبر مقترح تفعيل المسار المغاربي كخطوة مساعدة لحل النزاع نظرة وظيفية من الأكاديميين، ونجاح الاتحاد الأوروبي يشجع على مثل هذه المقاربة، إلا أن هذا المقترح يصطدم

بمدى الإرادة السياسية للدول المغاربية في تحقيق اندماج فعلي تزول عنده الحدود، خصوصا وأن المغرب يربط أي تقدم في المسار التكاملي المغاربي بمدى تراجع الجزائر عن مواقفها المساندة لجبهة البوليساريو والداعية إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

أما تكوين لوبي بترولي فهي وسيلة قد تجد نجاعتها في ظل تزايد اهتمام القوى الكبرى لمناطق البترول في العالم، وهذه الوسيلة موجهة بالدرجة الأولى للجزائر كأحد أهم الدول المصدرة للنفط في المنطقة المغاربية، ومن تم استعماله للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتعديل موقفها من النزاع، وهو رد عكسي على ما جاء في أجوبة السؤال الأول حول دور اللوبي الصهيوني في توجيه قرارات الإدارة الأمريكية باتجاه تبني مواقف مسايرة للمواقف المغربية.

بالنسبة لتسريع اعتراف الدول بالجمهورية الصحراوية فإنه يظهر بجلاء ووضوح خلال السنوات الأخيرة، حيث اعتمدت جبهة البوليساريو على هذه الوسيلة من أجل الضغط على المغرب وإسماع قضيتها في المحافل الدولية، ومن تم إحراج المجتمع الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة المريكية وفرنسا، وكان من نتائجها اعتراف ما لا يقل عن 05 دول ذات مكانة مرموقة في المجتمع الدولي بالجمهورية الصحراوية خلال السنتين الماضيتين فقط.

✓ ***المطلب الثالث: مستقبل النزاع على ضوء الواقع الحالي***

لقد جاء هذا السؤال كمحاولة لاستشراف مستقبل النزاع في ظل الوضع الراهن المتميز بالجمود السياسي على مستوى هيئة الأمم المتحدة، مقابل حركية في الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وحالة احتقان واضطراب واحتجاج متواصل في الأراضي الخاضعة للسيطرة المغربية.

وقد رأى المختصون بأن مستقبل النزاع يضم ثلاث سيناريوهات محتملة وهي كالآتي:

1- حالة الجمود ستكون هي مصير النزاع الصحراوي أي"Status quo».

2- تصعيد في الاحتجاجات داخل الاراضي الصحراوية الخاضعة للسيطرة المغربية وبشكل أعنف.

3- تطور النزاع إلى نزاع إقليمي في حال بقاء التوتر بين الجزائر والمغرب على حاله.

وقد حصل كل سيناريو على النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
Status quo	10	%58.33
زيادة حجم الانتفاضة داخل الأراضي الصحراوية	10	%33.33
تطور النزاع إلى نزاع إقليمي	10	%08.33

وبتمثيل النتائج في دائرة نسبية نحصل على:

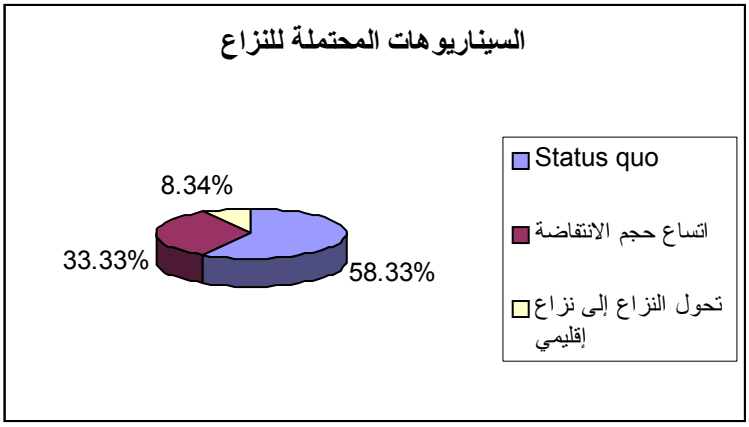

من خلال هذه النتائج يمكن أن نستنتج بأن التشاؤم يسود أفق النزاع الصحراوي، فالغالبية يعتبرون أن بقاء الحال على ماهو عليه أي Le Status quo سيسود المنطقة، وهذا راجع خصوصا إلى عدم وجود أي مؤشرات إيجابية لتحريك النزاع ودفعه نحو الأمام، إلا أن الاحتجاجات الشبه يومية للصحراويين الموالين للبوليساريو في الأراضي الخاضعة للسيطرة المغربية، وتحرك المنظمات الغير حكومية في ملف حقوق الإنسان المنتهكة في هذه الأراضي، إضافة إلى عودة الديبلوماسية البوليسارية للنشاط من خلال اعتراف عدة دول بها وإعادة تنشيط بعثات ديبلوماسية للبعض الآخر، وعودة الجزائر للساحة الدولية، قد تكون نقاط في خدمة الملف حيث تدفع بالمجتمع الدولي إلى الاهتمام بنزاع طال أمده واستهلك المال والوقت والجهد من هيئة الأمم المتحدة، وعطل مسارا كاملا لبناء مغرب عربي طالما حلمت به شعوب المنطقة.

أما عن اتساع حجم الاحتجاجات في الأراضي الخاضعة للسيطرة المغربية، فحقيقة أن الصحراويين قد كسروا حاجز الخوف واعتبروا أن المقاومة من الداخل لها تأثير كبير على قضيتهم،

خصوصا بعد أن وجدت المغرب نفسها في حرج كبير نتيجة الضغوط التي مورست عليها من قبل منظمات حقوق الإنسان حول ضرورة فتح الأراضي المسيطرة عليها للإعلاميين ونشطاء حقوق الإنسان، وهذا ما سيزيد من عزلة النظام المغربي دوليا في هذا النزاع.

أما حول إمكانية تطور النزاع إلى نزاع إقليمي في كامل المنطقة فرغم أنه مستبعد إلا أنه يبقى احتمال وارد، فالاستفزازات المغربية المتكررة للنظام الجزائري واستهانته بجبهة البوليساريو، قد يؤدي إلى فلتان الأمر من أيدي كل الأطراف ويصبح الوضع غير متحكم فيه.

إن هذه السيناريوهات الثلاث تدفعنا للبحث واستشراف حلول أخرى قد تدفع بها القوى الكبرى أو يتيحها الواقع الحالي، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1- إن سيناريو "الاستفتاء" قد يجعل الصحراء الغربية دولة مستقلة بقيادة "البوليساريو" بدل المغرب، فإن كسب مواقع "اقتصادية وإستراتجية في أراضي الصحراء الغربية بالنسبة لأمريكا أو المغرب أو فرنسا يتطلب حتما المرور عبر البوليساريو الحليف الاستراتيجي للجزائر، وهو أمر قد يرى أنه غير مضمون عكس لو كانت الأراضي الصحراوية في قبضة المغرب في حالة تغليب "الحل الثالث"، لهذا فإقتراح هذا الأخير، يضمن المصالح الأمريكية والفرنسية، لاسيما وأن المغرب حليف مضمون لهما، وتوجد على أرضه قواعد عسكرية أمريكية. لهذا قد يكون سيناريو "الحل البديل" هو المرشح للسيادة من هذا الوجه بالتساوي مع سيناريو "الوضع القائم"، فكلاهما يخدم هذه المصالح.

لكن مع استحالة أو استبعاد تصور تنازل جبهة البوليزاريو والجزائر عن الحل الأممي الأول فإن سيناريو "الوضع القائم" يبقى هو الأقوى ترشيحا من غيره.

ويندرج تحت إطار "الحل البديل" هذا عدة سيناريوهات يمكن التنبؤ بها:

***** التقسيم: على نحو ما حصل مثلا في فلسطين.

* أو الإتحاد الكونفديرالي مع المغرب.

* أو الحل على الطريقة البوسنية.

* أو انتداب أممي لحفظ السلام لمدة 10 سنوات مثلا -كمرحلة انتقالية- ريثما تستجمع كل شروط نجاح مخطط السلام وظروف تجسيده أي الحل على طريقة "تيمور الشرقية".

ويبقى تطور الأحداث وسرعة التحولات التي قد تعرفها الأوضاع بالمنطقة والعالم ككل ستُغير -وبشكل تلقائي- الكثير من الذهنيات والكثير من السلوكات والمواقف...إلخ، ليبقى المستقبل مفتوحا على أكثر من احتمال.

الخاتمة

لقد تطرقت إلى نزاع الصحراء الغربية من الإنسحاب الإسباني من الإقليم حتى مخطط بيكر الثاني وما تبعه من ردود وتطور للنزاع، فإسبانيا التي احتلت الإقليم سنة 1884م بعد صراع طويل مع القوى الاستعمارية المنافسة لها، انسحبت من الصحراء الغربية وأنهت استعمارها لها سنة 1975م بعد أن عقدت "صفقة" مع كل من المغرب وموريتانيا تقضي لتقسيم الصحراء بين هذين الدولتين مقابل ضمان مصالح إسبانيا في الإقليم.

وبالانسحاب الإسباني، تحول النزاع إلى نزاع بين الأشقاء، فالمغرب وموريتانيا من جهة وجبهة البوليساريو من جهة أخرى، قبل أن يتحول إلى نزاع ثنائي بين المغرب والبوليساريو بعد انسحاب موريتانيا من النزاع سنة 1979م، لتدخل المنطقة بعدها في حرب عسكرية دامت عقدا من الزمن خلّفت مئات القتلى وألاف الجرحى والأسرى والمفقودين من الجانبين.

وبحلول سنة 1991م تمكّنت الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك من التوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع يقضي بوقف إطلاق النار والدخول في مباحثات قصد إجراء استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي الذي كان محددا في سنة 1995م. إلا أن اختلاف مواقف الطرفين وصعوبة التوفيق بينهما جعل هذا الموعد يتأخر كل سنة، وبالرغم من التوقيع على اتفاقية هيوستن سنة 1997م والتي هدفت إلى فض الخلاف بين الطرفين حول مشكل تحديد الهوية، إلا أن مسار التسوية وصل إلى طريق مسدود، ما دفع الامم المتحدة للبحث عن بدائل أخرى لحل النزاع بعيدا عن مسار التسوية المتفق عليه في سنة 1991م.

فجاءت اقتراحات لحلول سياسية تهدف إلى إعطاء كل طرف جزء مما يطلب لا الكل، فكان مقترح إعطاء حكم ذاتي للصحراويين أو ما يعرف باتفاق الإطار، ثم التقسيم فحكم ذاتي موسع يليه استفتاء، إلا أن كل هذه المقترحات باءت بالفشل، ليبقى النزاع بعد أكثر من 30 سنة- نصفها الأول حرب ونصفها الآخر مفاوضات- يبحث عن حل له.

وعلى ضوء كل هذه الحقائق التي تناولناها سابقا، يمكن أن نستنتج مايلي:

<u>* بالنسبة للأمم المتحدة:</u>

بداية نقول أن المنظمة الأممية أخطأت مرتين في نزاع الصحراء الغربية، الأول سنة 1975م عندما أجبرت إسبانيا على التخلي عن الاستفتاء إلى غاية صدور رأي محكمة العدل الدولية، والثانية

سنة 2001م عندما تخلت عن مخطط التسوية وبدأت تبحث عن حلول سياسية بعيدة عن الشرعية الدولية فأعطت للمغرب هامشا أكبر للمناورة كان قد فقده في مخطط التسوية.

ويتضح أن الأمم المتحدة متذبذبة بين تجاوز مخطط التسوية الاممي لسنة 1991م أو الإبقاء عليه كخيار متفق عليه بين طرفي النزاع، فبعد أن أرادت تجاوز هذا المخطط في سنة 2001م، عادت وأكدت على صلاحيته في سنة 2002م، وبمرور الوقت تجد الأمم المتحدة نفسها أمام مسؤولية تاريخية مرتبطة أساسا بمصداقيتها، خصوصا أن أحد أهم المبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة هي الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها. كما أن هذه الهيئة أدركت أن هوامش البحث عن حلول بدأت تضيق، لذا ستكون مجبرة مستقبلا إما العودة بالنزاع إلى لعبته الصفرية ونقصد هنا مخطط التسوية بتركيزها على حل مشكل الهوية حلا تقنيا لا سياسيا، أو الاجتهاد أكثر في البحث عن حل توفيقي يرضي جميع الأطراف ويحفظ ماء وجها وهو ما أصبح أكثر من صعب، غير أن كلا الحلين يتطلبان شجاعة في اتخاذ قرار نقل النزاع من فصله السادس إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإلا فإن المنظمة الأممية تتجه نحو تضييع الوقت للشعب الصحراوي وتبديد مال المجتمع الدولي.

كما أن استقالة "جيمس بيكر" تعد فرصة تاريخية ضائعة، فالرجل خَبر النزاع ورهاناته جيدا، فغيابه خسارة كبيرة لمجهودات السلام التي بذلت منذ 1991م.

<u>*بالنسبة لجبهة البوليساريو:</u>

إن "جبهة البوليساريو" استطاعت إلى حد الساعة أن تتحكم في الوضع الداخلي لها وإقناع الصحراويين بمدى فاعلية وقف إطلاق النار، ورغم أن استطلاع الرأي لسنة 2002م أثبت أن غالبية الصحراويين (94%) يرون أن الجبهة تبقى ممثلتهم الوحيدة، إلا أنه مع غياب أفاق للحل قد تجد البوليساريو صعوبة مستقبلا في ضبط مشاعر الصحراويين خصوصا الشباب منهم، وهو ما ينبؤ بظهور جماعات خارج سيطرة الجبهة تدعو إلى العودة للحرب، مما قد يضطر بالجبهة إلى العودة للحرب في مجال زماني ومكاني محدد متحكم فيه، حتى ترضي المطالب المتزايدة للصحراويين بالعودة إلى الحرب، وتستفز من جهة المجتمع الدولي للالتفاف إلى قضيتهم.

كما أن جبهة البوليساريو بدأت تستعمل وسائل جديدة في النزاع، من خلال نقل المعركة إلى داخل الأراضي الصحراوية معتمدة على الاحتجاجات والتظاهرات التي يقوم بها مناضلوها في هذه

الأراضي وما يتبع ذلك من لفت انتباه المجتمع الدولي للانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان، كما تعمد الجبهة إلى تفعيل نشاطها الديبلوماسي الخارجي، وفتح المجال أمام الشركات النفطية العالمية الكبرى للتنقيب على البترول، وهي وسائل ترفع الضغط أكثر على النظام المغربي وتزيد من عزلته الدولية.

ويعتبر قبول جبهة البوليساريو بمخطط بيكر الثاني وصولا إلى أقصى حد في التنازلات الممكنة، وأي تنازل أكبر سيعتبر تراجعا في نظر الصحراويين، كما أن الجبهة تقف اليوم عاجزة عن فعل أكثر مما تفعله الآن، كون أنها لا تستطيع العودة للحرب على الأقل في الوقت الراهن وهذا لعدة اعتبارات داخلية وإقليمية ودولية.

*** بالنسبة للمغرب:**

يعتبر نظام المخزن المغربي المستفيد الأول من بقاء الوضعية على حالهاstatus quo، فالنزاع في حالته هذه يؤدي وظائف إيجابية لهذا النظام، حيث يبقي الجيش بعيدا عن العاصمة وبالتالي عن السياسة، كما يعد أداة لإسكات المعارضة وإغفال المطالب الشعبية بحجة التهديد الخارجي.

المحاولات المتكررة من النظام المغربي لإخراج النزاع من إطاره الثنائي -المغربي البوليساري-، إلى إطار أخر -مغربي جزائري-، ينذر بتوسع دائرة النزاع، وهو ما يشكل تهديدا جديا للأمن في المتوسط.

المغرب يبقى حليفا مأمون الجانب للغرب خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كونه يؤدي وظائف محددة تتماشى مع سياسات هذه القوى الكبرى –إنشاء قواعد عسكرية، الاعتراف بإسرائيل، .....-، وهي وظائف لا تستطيع الجزائر تأديتها نظرا لاعتبارات تاريخية وأخرى قيمية.

*** بالنسبة للجزائر:**

يعتبر نزاع الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر إحدى أولويات سياستها الخارجية، وموقفها منه جعله أحد الملفات التي تشكل خلافا حادا مع المغرب، وما يلاحظ أن الجزائر تعتبر الدولة الوحيدة من كل الأطراف المهتمة بالنزاع التي لم تغير موقفها، حيث بقيت متمسكة بموقفها القاضي بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، رغم كل

التحولات الداخلية والخارجية التي حدثت من سنة 1970م إلى يومنا الحالي.

- **بالنسبة للمغرب العربي:**

اتحاد المغرب العربي الكبير سيبقى شعارا غير قابل للتطبيق، مالم يسوى نزاع الصحراء الغربية، فالأول رهينة للثاني، ويبقى تفعيل هذا التكتل مرتبط بإحدى الاقتراحين لا غير، الأول استبعاد ملف الصحراء الغربية من كل التفاعلات التعاونية بين أعضاء الاتحاد، وهو ما أثبتت الوقائع صعوبته إن لم نقل استحالته، فالمغرب يربط أي تقدم في المسار التكاملي بمدى تغير الموقف الجزائري، وبسبب ذلك أجلت 05 لقاءات قمة للاتحاد كانت مبرمجة، أما الاقتراح الثاني فهو اتخاذ أعضاء اتحاد المغرب العربي لموقف صعب لكنه ضروري وتاريخي، باستبعاد المغرب والبوليساريو من هياكل الاتحاد حتى تتم تسوية النزاع، وهنا قد تجد النظرية الوظيفية تطبيقا لها، حيث كلما تقدمنا في مسار التكامل المغاربي كلما سارع طرفي النزاع لإيجاد الحل قصد اللحاق بالمسار.

*** بالنسبة للقوى الكبرى:**

تختلف نظرة القوى الكبرى حول أهمية المنطقة المغاربية، ففي حين تكتسي أهمية بالغة لأوروبا عموما وفرنسا وإسبانيا بالخصوص، فإنها بالمقابل ليست بذات الدرجة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المصالح البترولية لهذه الأخيرة جعلت اهتمامها بالمنطقة في تزايد مستمر.

رغم ذلك فإن النزاع يبقى يحتل مرتبة هامشية في أولويات القوى الكبرى ما دام أنه لا يشكل تهديدا واضحا وحقيقيا على مصالحها الحيوية. وستبقى هذه القوى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تتعاطى مع هذا النزاع على أساس توازن دقيق بين المغرب والجزائر، فالعلاقات الممتازة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من جهة والمغرب من جهة أخرى لم تصل إلى درجة استفزاز

الجزائر واستثارتها في ملف الصحراء الغربية، حيث تريد هذه القوى الإبقاء على علاقات هادئة مع الجزائر.

كما أن القوى الكبرى تدرك أن استمرار النزاع سيبقى التوتر في العلاقات المغربية الجزائرية بما يشبه الحرب الباردة، وهو ما يضمن بقاء المنطقة تحت قوتها ونفوذها، خصوصا من الجانب العسكري.

ختاما نقول، أن نزاع الصحراء الغربية أصبح اليوم صراع استنزاف سياسي في المنطقة وازداد تعقيدا وتشابكا، هذا التعقيد والتشابك نابع أساسا من تضارب واختلاف المصالح والتناقض الدائم في المواقف، فأصبح من الصعب اليوم إيجاد حل مقبول من الناحية القانونية وواقعي من الناحية السياسية، وبالتالي فالحل وبالرغم من أنه غير مستحيل يبقى مستبعد التحقيق في الأجل القريب.

الخرائط

الخريطة رقم 01

المصدر: www.islamonline.net

الخريطة الرقم 2

التقسيم الإداري والجغرافي للصحراء الغربية

الخريطة الرقم 3

المدن ومراكز التوطن الرئيسية بالصحراء الغربية

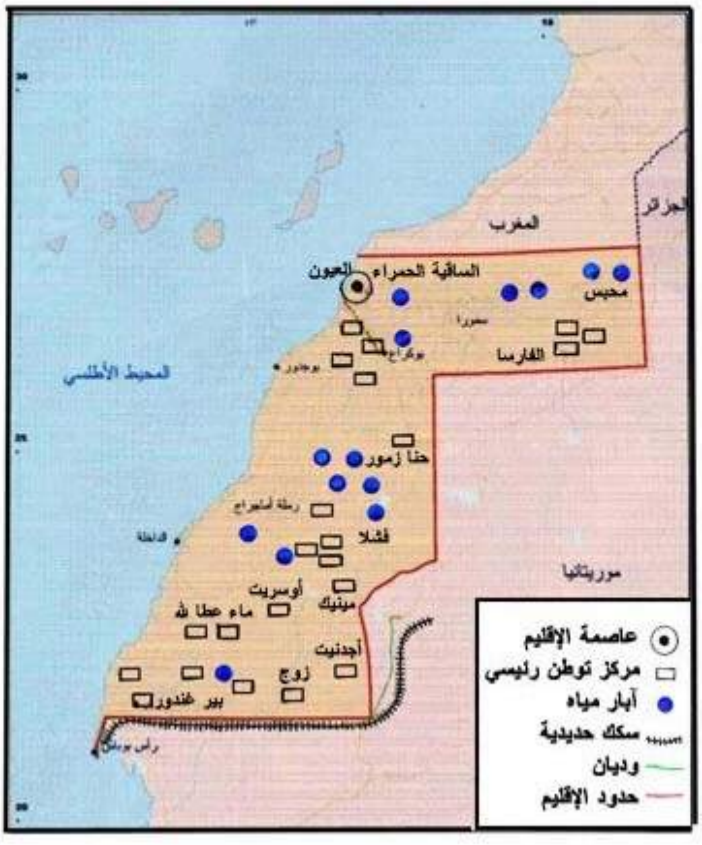

الخريطة الرقم 4

توزيع المجموعات القبلية الرئيسية في الصحراء الغربية وتحركاتهم

الخريطة الرقم 5

الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

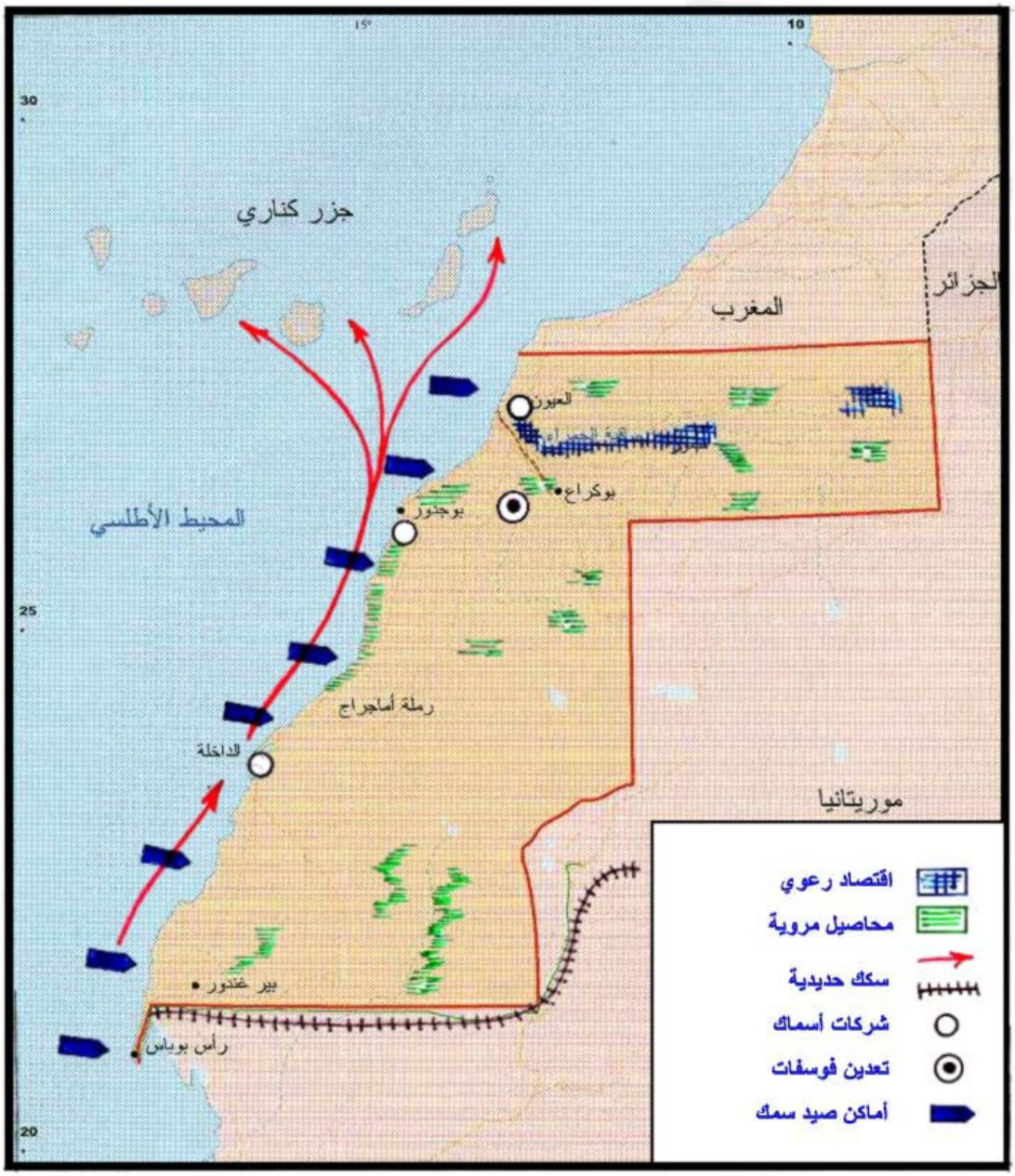

الخريطة الرقم 6

الحدود المغربية المطالب بها "المغرب الكبير"

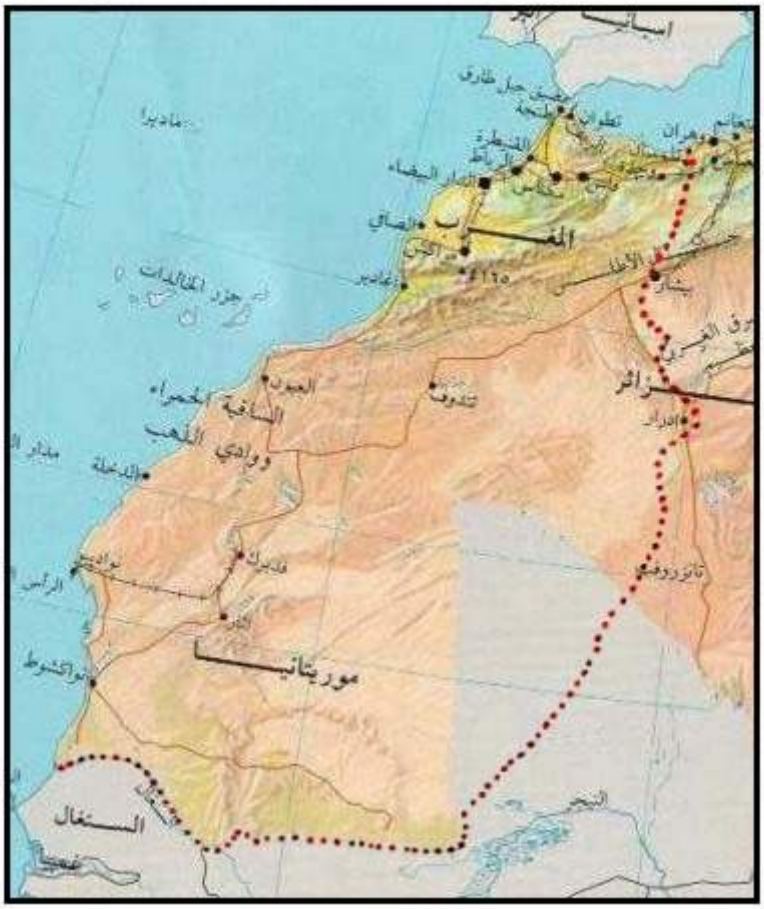

الخريطة الرا 7

تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا

© MAGELLAN Geographix Santa Barbara, CA (800) 929-4627

الملاحق

المـــلحق رقم 01
"اتفاقية مدريد"

في 14 نوفمبر/ تشرين ثاني 1975 ، صدر بيان ثلاثي : إسباني مغربي و موريتاني . يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول الثلاث بعد مفاوضات دامت أكثر من يومين و انتهت بتوقيع ما عرف باسم اتفاقية مدريد الثلاثية و هي تتألف من :

- وثيقة دعيت باسم (إعلان المبادئ) ، وتنص على عملية تسليم الأرض للمغرب و موريتانيا بالإضافة إلى مجموعة اتفاقيات تتعلق بالصيد و التعاون الاقتصادي و الصناعي. و قد اتضح فيما بعد أن تنازل إسبانيا عن الإقليم كان مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع ، و بقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية، و بضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري .
- وقد تضمن الاتفاق المعلن النقاط التالية :

1. تبرم إسبانيا قرارها ، الذي أعربت عنه مرارا أمام هيئة الأمم المتحدة، بتصفية استعمار أراضي الصحراء الغربية واضعة حدا لمسؤولياتها و سلطاتها كقوة إدارية على الأراضي المذكورة .
2. انسجاما مع القرار السابق و مع المفاوضات التي أوصت الأمم المتحدة بها مع الأطراف المعنية، تشرع إسبانيا فورا بإنشاء إدارة مؤقتة في الأراضي، يشارك فيها المغرب و موريتانيا بالتعاون مع الجماعة و تنقل إلى هذه لإدارة المسؤوليات و السلطات التي تشير إليها الفقرة السابقة. و بناء عليه، اتفق على تعيين حاكمين معاونين، تقترحهما المغرب و موريتانيا لمساعدة حاكم البلاد في أعماله، و سيتم إنهاء الوجود الإسباني على الأراضي نهائيا قبل 28 فبراير/ شباط 1976 .
3. يحترم رأي السكان الصحراويين، المعبر عنه من خلال ال(الجماعة) .
4. تحيط البلدان الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة علما بما أقر في هذه الوثيقة كنتيجة للمفاوضات المعقودة بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة .
5. تعلن البلدان الثلاثة المشاركة بأنها توصلت على النتائج السابقة بروح التفاهم المثلى و الأخوة و الاحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، و كأفضل مساهمة لحفظ السلم و الأمن الدوليين .
6. تصبح هذه الوثيقة سارية في ذات اليوم الذي تنشر فيه في الجريدة الرسمية " قانون تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية " و الذي يخول الحكومة الإسبانية حيازة الالتزامات المتضمنة في هذه الوثيقة .

مدريد 14 نوفمبر/ تشرين ثاني 1975

المصدر: الملحم نبيل ، " البوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير " ، ص:85 نقلا عن : مصطفى الكتاب و محمد بادي ، " النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق " ، دار المختار دمشق ، ط1 1998 ، ص: 128\127 .

الملحق رقم 02

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

تعود أسباب النزاع المغربي الصحراوي إلى تعارض مطلبين أحدهما يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخية في الصحراء الغربية، و الثاني يؤكد و يدافع عن حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير و الاستقلال.

تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة و إلى الحكومة الإسبانية في 23 سبتمبر/ أيلول 1974 لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، لتبدي رأيا استشاريا لتعزيز مطالبته بما يسميه (حقوقه التاريخية على الإقليم). و بعد أن وافقت الجمعية العامة على الطلب المغربي ، أحالته على المحكمة الدولية المذكورة و التي عقدت 27 جلسة علنية من 25 يونيو/ حزيران و لغاية 30يوليو/ تموز 1975 و أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر/ تشرين أول1975م في 60 صفحة ، بعد تفكير عميق و جاد تناول بالفحص و التدقيق كل حيثيات الموضوع – في حدود الادعاءات و الوثائق المقدمة إليها- مرفقا بالكثير من الآراء الشخصية للقضاة و فيما يلي خلاصته :

الجواب على السؤال الأول : غداة استعمارها من طرف إسبانيا (و الذي حددته المحكمة اعتبارا من سنة 1884) لم تكن الصحراء الغربية أرضا بلا سيد (TERRA NULIUS) لأنها كانت مأهولة بسكان على الرغم من بداوتهم كانوا منظمين سياسيا و اجتماعيا في قبائل و تحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم. و إسبانيا نفسها لما أقامت (حمايتها) تذرعت باتفاقات مبرمة مع الشيوخ المحليين.

و قبل الإجابة على السؤال الثاني (ما هي الروابط القانونية التي كانت تربط المنطقة المذكورة و المملكة المغربية و المجموعة الموريتانية؟) ، فإن المحكمة حددت " كروابط قانونية " كل الروابط التي يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية . و حول السؤال المحدد المتعلق بالروابط مع المملكة المغربية ، أوضحت المحكمة أنها تأخذ بعين الاعتبار :

1. أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط سيادة بالصحراء الغربية نابعة من حيازة تاريخية للإقليم .
2. أنها وضعت في الحسبان الهيكلة الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية .

و بعد أن فحصت الأحداث الداخلية (تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة و حملات السلاطين...) التي قدمها المغرب كإثبات لسيادته التاريخية على الصحراء الغربية، و الأحداث الخارجية (معاهدات، اتفاقات، و مراسلات دبلوماسية) التي اعتبرها المغرب تأكيدا لاعتراف دولي من حكومات أخرى بتلك السيادة التاريخية، توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقوم دليلا على وجود روابط سيادة إقليمية بين المغرب و الصحراء الغربية، بالرغم من وجود علاقات تبعية (روحية ، دينية) بين بعض قبائل المنطقة و السلطان . و خلصت إلى القول " بأن جميع الأدلة المادية و المعلومات المقدمة للمحكمة، لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة ، و المملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من جهة أخرى . و عليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار 1514(XV) المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، و على الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر و الحقيقي عن إرادة سكان المنطقة " .

(*) مصطفى الكتاب و محمد بادي: " النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق " ، دار المختار دمشق ، ط1 1998 ، ص: 63 و 68 و 69 .

الملحق رقم 03
وثيقة الفلتة التاريخية

في الثامن و العشرين من نوفمبر/تشرين ثاني1975 اجتمع في قلتة زمور 67 عضوا من أعضاء الجماعة، و هم الأشخاص الذين استطاعوا الفرار من المدن المحتلة، اجتمع هؤلاء برئاسة نائب رئيس الجماعة التي يبلغ عدد أعضائها 101 عضوا، ليعلنوا في تصريح نشروه عن حل الجماعة و التنديد بالمؤامرة الإسبانية المغربية، و تأييدهم لجبهة البوليساريو كممثل شرعي و وحيد للشعب الصحراوي ، معلنين انخراطهم فيها . و قد انضم إلى هؤلاء فيما بعد أغلبية الأعيان الذين استطاعوا الفرار من طوق الاحتلال.

نص الوثيقة :

نحن أعضاء الجمعية العامة (الجماعة) المجتمعين في الفلتة يوم 1975/11/28 نؤكد من جديد الإجماع على ما يلي :

1. إن الطريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوي هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه، و الحصول على استقلاله من غير أي تدخل أجنبي مهما كان نوعه و بالتالي فإن الجمعية التي لم تنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب الصحراوي لا تستطيع أن تقرر مصيره .
2. و لكي لا يستطيع الاستعمار الإسباني استعمال هذه المؤسسة المزيفة، و على إثر المناورات التي يقوم بها أعداء الشعب الصحراوي ، فإن الجمعية العامة و بإجماع أعضائها الحاضرين تقرر حل نفسها نهائيا .
3. إن السلطة الشرعية و الوحيدة للشعب الصحراوي ، هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، بعد الإطلاع على ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التابعة لهذه المنظمة .
4. في إطار حل يقوم على أساس الوحدة الوطنية، و خارج أي تدخل أجنبي، أسس مجلس وطني صحراوي مؤقت .
5. نحن موقعي مدينة الفلتة، نؤكد من جديد تأييدنا غير المشروط للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب، الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الصحراوي .
6. نؤكد من أجل عز وطننا حق الاستقلال التام و الحفاظ على وحدته الترابية .

الفلتة 28 نوفمبر/ تشرين ثاني 1975م

- **المصدر: مصطفى الكتاب و محمد بادي، " النزاع على الصحراء الغربية بين حـ ـق الفـ ـ ـ ـوة وقوة الحق " ، دار المختار دمشق ، ط1 ، ص: 130/129 .**

الملحق رقم 4
دستور الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
/ المعدل في أوت 1995 /

R.A.S.D R.A.S.D R.A.S.D R.A.S.D R.A.S.D R.A.S.D R.A.S.D R.A.S.D R.A.S.D R.A.S.D

المادة(1) : الساقية الحمراء و وادي الذهب في حدودها المعترف بها دوليا جمهورية ديمقراطية. و هي وحدة لا تتجزأ، اسمها الرسمي : الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

- العلم و النشيد الوطني و شعار الجمهورية يحددهم قانون.
- عاصمة البلاد هي مدينة "العيون".

المادة(2) : النظام في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية نظام شبه رئاسي، يعتمد مبدأ فصل السلطات.

المادة(3) : ينقسم التراب الوطني إداريا إلى ولايات و دوائر صلاحياتها السياسية و الإدارية تحدد وفقا للقانون.

المادة(4) : السيادة ملك للشعب و يمارسها طبقا للدستور.

المادة(5) : الإسلام دين الدولة و مصدر القوانين.

المادة(6) : يضمن الدستور للأجانب المقيمين على أرض الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الحق في ممارسة شعائرهم الدينية و احترام أعرافهم.

المادة(7) : اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية.

المادة(8) : الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين و الأخلاق.

المادة(9) : المواطنون جميعا متساوون أمام القانون سواء بالنسبة للحماية أو بالنسبة للعقاب.

المادة(10) : الجيش الصحراوي هو ضامن السيادة و الاستقلال الوطني و الوحدة الترابية للجمهورية، تنظيمه و نظام الخدمة فيه يحددهما قانون.

المادة(11) : أملاك الدولة هي ملك للشعب و يحميها قانون.

المادة(12) : حرية تكوين الجمعيات السياسية و الثقافية في حدود القانون مكفولة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

الفصل الأول
حقوق و واجبات المواطن

المادة(13) : كل الصحراويين يتمتعون بنفس الحقوق المدنية و السياسية و عليهم نفس الواجبات دون فرق أو تمييز بالمادة بينهم.

المادة(14) : كل مواطن برئ ما لم تثبت إدانته.

المادة(15) : حرية الإنسان لا تنتهك و لا يمكن أن يمنع أحد من ممارسة حريته إلا طبقا للقانون.

المادة(16) : حرية التنقل و حق اختيار محل الإقامة يكفلهما القانون.

المادة(17) : الحرية الشخصية يكفلها القانون و لا يمكن أن يحتجز أحد أو يسجن إلا وفقا للقانون، و لا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.

المادة(18) : لا يمكن أن تتجاوز مدة الحجز التحفظي 72 ساعة.

المادة(19) : يمنع انتهاك حرمة مسكن أي مواطن إلا بأمر كتابي من السلطة القضائية المختصة.

المادة(20) : يحق لكل مواطن الدفاع عن حقوقه أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة(21) : يحق لكل مواطن صحراوي أن يتقدم للمناصب العمومية طبقا للمقاييس التي يحددها القانون.

المادة(22) : يتم تعيين الموظفين وفقا للقانون على أساس مقاييس محددة وفقا لسلم درجات الموظفين.

المادة(23) : حق الملكية الخاصة مكفول و ينظمه قانون.

المادة(24) : حرية الرأي شفويا و كتابيا مكفولة في حدود القانون.
المادة(25) : الدفاع عن الوطن حق و واجب مقدس على كل المواطنين.
المادة(26) : العمل حق و واجب و شرف لكل مواطن.
المادة(27) : حماية سرية المراسلات الخاصة يضمنها القانون.
المادة(28) : يعد واجبا على كل مواطن :

- احترام الدستور و الامتثال لقوانين الدولة و هيئاتها.
- احترام الملكية العامة و حقوق الآخرين.
- حماية وحدة الشعب و الحفاظ على النظام العام.

المادة(29) : تضمن الدولة حماية حقوق و ممتلكات كل أجنبي مقيم على التراب الوطني بصفة شرعية.

الفصل الثاني
الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية

المادة(30) : تضمن الدولة للمواطن مجانية التعليم و العلاج.
المادة(31) : الدولة تحمي الأمومة و الطفولة و المسنين بإقامة المؤسسات التي توفي بذلك الغرض.
المادة(32) : تسهر الدولة على توفير مسكن لكل مواطن.
المادة(33) : الدولة تضمن لآباء و أمهات و أرامل الشهداء و زوجات المعتقلين و أبنائهم غير البالغين، و جرحى و أسرى و ضحايا حرب التحرير الحقوق المادية و المعنوية، و يحدد ذلك من خلال قانون خاص .
المادة(34) : تسهر الدولة على بلورة طاقات الشباب و تحسين توظيفها.
المادة(35) : تعمل الدولة على حماية الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمرأة الصحراوية، و تسهر على ضمان مشاركتها في بناء المجتمع و تنمية البلاد.
المادة(36) : تتبع الدولة سياسة التأمين الاجتماعي لحماية العجزة و المعوقين و اليتامى و تسن القوانين المناسبة لذلك.
المادة(37) : يعد الاستقلال يصبح اقتصاد السوق و حرية المبادرة الخاصة معترفا بهما و يمكن استغلال الثروات الطبيعية من طرف القطاع العمومي لتنمية اقتصاد البلاد.
المادة(38) : الاستثمارات ينظمها قانون.

الفصل الثالث
المجلس الوطني

المادة(39) : المجلس الوطني هو الهيئة التشريعية للبلاد، يضطلع بمهام التشريع و الرقابة على الجهاز التنفيذي.
المادة(40) : يصادق على الميزانية العامة و برنامج الحكومة و على المعاهدات.
المادة(41) : يتكون المجلس الوطني من (101) عضوا ينتخبون من كل سنة و نصف.
المادة(42) : عند افتتاح أول دورة له، يجتمع المجلس الوطني لانتخاب رئيس المجلس بالاقتراع السري و بالأغلبية البسيطة.
المادة(43) : يتكون المجلس الوطني من نائب عن كل دائرة انتخابية و من شخصيات وطنية منتخبة و من ممثل منتخب عن كل منظمة جماهيرية.
المادة(44) : تنتخب الشخصيات الوطنية ممثليها في المجلس الوطني في إطار وحدة انتخابية على أن لا يتعدى عددهم نسبة 10% من أعضاء المجلس الوطني.
المادة(45) : يتم تحديد عدد المقاعد المخصصة لكل الوحدات الانتخابية على المستوى الوطني على أن يراعى في لك تمثيل كل القطاعات.

المادة(46) : قبل انتخاب المجلس الوطني يتم إصدار قانون انتخاب خاص لأول مجلس وطني منتخب.
المادة(47) : أعضاء المجلس الوطني ينتخبون طبقا للائحة قانونية يتم وضعها لهذا الغرض و يجري الانتخاب في غضون الأربعين يوما الأولى بعد انعقاد المؤتمر و الفائزون يتولون مهام التعبئة و الرقابة و المحاسبة.
المادة(48) : تنعقد ندوات سياسية من كل سنة و نصف لتجديد أعضاء المجلس الوطني طبقا لقانون الانتخابات.
المادة(49) : عضو المجلس الوطني يمثل الشعب و لا يجوز أن يرتبط تمثيله بقيد أو شرط من طرف ناخبيه.
المادة(50) : لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد عضو المجلس الوطني إلا بإذن من رئيس المجلس.
المادة(51) : للمجلس الوطني مكتب يتكون من رئيس المجلس و نائبه و المقرر العام و رؤساء اللجان.
المادة(52) : ينتخب المجلس الوطني أعضاء مكتبه من بين أعضائه و يعد قانونه الداخلي.
المادة(53) : يشكل المجلس الوطني لجانه و ينتخب رؤساءها من بين أعضائه.
المادة(54) : تتكون كل لجنة من رئيس و نائب رئيس و مقرر و أعضاء.
المادة (55) : يمكن للجان المجلس الوطني الاستعانة بخبراء و تقنيين غير أعضاء في المجلس الوطني.
المادة(56) : تعقد لجان المجلس الوطني جلسات دورية مع الحكومة لدراسة قضايا أو ملفات محددة.
المادة(57) : كل لجنة من لجان المجلس بإمكانها استدعاء و مساءلة الوزراء و الحصول على التوضيحات و المعلومات المطلوبة بعد موافقة رئيس المجلس.
المادة(58) : يتلقى رؤساء لجان المجلس الوطني من طرف أعضاء الحكومة نسخة أو ملخصا للبرنامج السنوي بعد مصادقتها عليه في غضون أسبوع.
المادة(59) : تحضر لجان المجلس الوطني أسئلتها و استفساراتها حول مشروع البرنامج السنوي للحكومة حينما يتلقى المجلس الوطني هذا المشروع.
المادة(60) : يناقش المجلس الوطني مشروع عمل الحكومة و يطلب التعديلات اللازمة قبل المصادقة عليه.
المادة(61) : لأعضاء المجلس الوطني الحق في تقديم الأسئلة و الاستجوابات للحكومة بشكل تضامني أو بشكل انفرادي.
المادة(62) : في إطار ممارسة الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية يحق للمجلس الوطني سحب الثقة من الحكومة جماعة أو فرادى.
المادة(63) : في حالة اعتراض المجلس الوطني بالثلثين على برنامج الحكومة، بعد المطالبة بتعديله للمرة الثالثة، يختار رئيس الدولة بين حل المجلس أو تشكيل حكومة جديدة.
المادة(64) : قرار سحب الثقة يكون معللا و يشترط فيه أن يكون بسبب سوء فادح في التسيير أو عجز خطير في إنجاز المهمة أو اختلاس للإمكانيات العامة و تبذيرها أو بسبب ارتكاب خطأ فادح.
المادة (65) : يوجه رئيس المجلس الوطني رسالة إلى الوزير الأول يشعره فيها بقرار المجلس بسحب الثقة من الحكومة أو من عضو أو أعضاء منها.
المادة(66) : يتخذ المجلس الوطني قرار سحب الثقة من الحكومة بأغلبية الثلثين أو بالأغلبية البسيطة عندما يتعلق الأمر بسحب الثقة من عضو من الحكومة.
المادة(67) : سحب الثقة من عضو من الحكومة تكون نتيجته المباشرة إقالة المعني مباشرة و تعيين خلف له.
المادة(68) : بعد سحب الثقة من الحكومة يقوم رئيس الدولة خلال مدة لا تتجاوز 15 يوما بتعيين وزير أول جديد لتشكيل حكومة طبقا لمقتضيات المادة94 كما يحق له أن يوجه خلال نفس المدة رسالة إلى رئيس

المجلس الوطني يطلب فيها عدول المجلس عن قراره و في حالة إصرار المجلس الوطني على قراره فإن رئيس الدولة يتخذ قرارا بحل المجلس الوطني أو بإقالة الحكومة.
المادة(69) : طلب سحب الثقة حق لكل عضو في المجلس الوطني.
المادة(70) : في حالة حل المجلس الوطني يدعو رئيس الدولة إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في مدة أقصاها أربعون يوما من حل المجلس.
المادة(71) : تستمر لجان المجلس الوطني في عملها من خلال نظام المداومة و تواصل اتصالاتها بالحكومة بغية الإعداد للدورة العادية للمجلس الوطني.
المادة(72) : يشرع في الانتخابات التشريعية قبل شهر من نهاية المدة المحددة للأعضاء السابقين.
المادة(73) : إلى غاية انتخاب مجلس وطني جديد يحق للحكومة اللجوء عند الضرورة إلى إصدار مراسيم قوانين.
المادة(74) : يتمتع أعضاء المجلس الوطني خلال ممارسة مهامهم بالحصانة و لا يمكن توقيفهم إلا في حالة التلبس بالجنحة أو الجناية و لا محاكمتهم إلا بعد رفع الحصانة عنهم و ذلك عن طريق طلب صريح من وزير العدل و موافقة رئيس المجلس الوطني.
المادة(75) : يعقد المجلس الوطني ثلاث دورات عادية : ربيعية، خريفية و شتائية.
المادة(76) : يمكن للمجلس الوطني عقد جلسات طارئة بطلب من مكتبه أو من ثلثي أعضائه أو بطلب من رئيس الجمهورية.
المادة(77) : يعقد المجلس الوطني جلسة طارئة لاتخاذ الإجراءات الضرورية التي قد تصل إلى حجب الثقة، و ذلك حينما تصبح الشروط المطلوبة في ممارسة مهمة الحكومة لا تتوفر في واحد أو أكثر من أعضائها.
المادة(78) : يتخذ المجلس الوطني قراراته بموافقة الأغلبية البسيطة.
المادة(79) : التصويت في المجلس الوطني شخصي و غير قابل للتفويض.
المادة(80) : في حالة شغور احد المقاعد في المجلس الوطني يعوض بالذي يليه في الأصوات إبان انتخابه.
المادة(81) : يتولى رئيس المجلس تسيير الجلسات العامة للمجلس.
المادة(82) : بإمكان رئيس الجمهورية إلقاء خطاب أمام المجلس.
المادة(83) : بإمكان رؤساء الدول و الحكومات و الشخصيات الدولية إلقاء خطاب أمام المجلس.

الفصل الرابع
السلطة القضائية

المادة(84) : القضاء في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية مستقل.
المادة(85) : تتسلسل المحاكم من محاكم ابتدائية و محاكم جزاء و المحكمة العليا.
المادة(86) : المحكمة العليا هي الهيئة الأعلى للعدالة، رئيسها قاضي يعينه رئيس الدولة باقتراح من وزير العدل.
المادة(87) : تشكلة و مهام و صلاحيات المحاكم يحددها قانون.
المادة(88) : تصدر الأحكام و تطبق باسم الشعب.
المادة(89) : المدعي العام للجمهورية يعينه رئيس الدولة.
المادة(90) : يتكون المجلس الأعلى للقضاء من: رئيس المحكمة العليا رئيسا و عضوين يعينهما رئيس الدولة و عضوين يعينهما المجلس الوطني.

الفصل الخامس
رئيس الدولة

المادة(91) : الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب هو رئيس الدولة.
المادة(92) : رئيس الدولة يدافع عن الدستور و يسهر على تطبيق و احترام القانون و يعمل على إرساء و تطوير مؤسسات الدولة.
المادة(93) : رئيس الدولة يعين الوزير الأول و ينهي مهامه.
المادة(94) : الوزير الأول يقترح أعضاء الحكومة على الرئيس للمصادقة.
المادة(95) : رئيس الدولة يرأس مجلس الوزراء.
المادة(96) : رئيس الدولة يوقع القوانين و تنشر باسمه و يسهر على تنفيذها فور مصادقة المجلس الوطني عليها.
المادة(97) : رئيس الدولة يصدر مراسيم رئاسية.
المادة(98) : مدة الرئاسة ثلاث سنوات.
المادة(99) : الرئيس يوجه السياسة العامة للدولة وفقا لاختيار الشعب.
المادة(100) : بعد انتخابه يؤدي اليمين الدستوري : " أقسم بالله العظيم، و بقرآنه الكريم، أن أحترم دستور الجمهورية، و أتقيد به، و أن أكون حارسه الأمين، و أن أوظف كل طاقتي من أجل تجسيد إرادة و تطلعات شعبنا في الحرية و العدالة، و أن احمي حقوق و حريات كل مواطن، و أن أسهر على تحقيق حرية و سلامة الوطن و وحدته الترابية، و أن أعمل على تحقيق تطور و رقي المجتمع، و أن أكون المجسد لقيمه و تقاليده النبيلة، و الله على ما أقوله شهيد ".
المادة(101) : رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
المادة(102) : رئيس الدولة يعين الموظفين السامين.
المادة(103) : رئيس الدولة يعين السفراء و رؤساء البعثات في الخارج و يتلقى أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية.
المادة(104) : رئيس الدولة يمنح العفو و يخفف العقوبات.
المادة(105) : رئيس الدولة يعلن الحرب و يوقع معاهدات السلم.
المادة(106) : رئيس الدولة يوقع المعاهدات الدولية.
المادة(107) : رئيس الدولة يقلد الأوسمة و يمنح الألقاب الشرفية.
المادة(108) : رئيس الدولة يعلن الحالة الاستثنائية أو الطوارئ القصوى.
المادة(109) : وظيفة رئاسة الدولة تتنافى و مزاولة أي نشاط يتعارض مع الصفة الرسمية.
المادة(110) : في حالة شغور منصب رئيس الدولة يخلفه مؤقتا رئيس المجلس الوطني إلى غاية انتخاب أمين عام جديد رئيسا للدولة من طرف مؤتمر استثنائي للجبهة يعقد في غضون الأربعين يوما الأولى بعد تاريخ هذا الشغور.
المادة(111) : لا يحق لرئيس المجلس الوطني الذي يشغل منصب رئيس الدولة مؤقتا الترشيح لمنصب رئيس الدولة.
المادة(112) : يستمر رئيس المجلس الوطني الذي يشغل مهام رئاسة الدولة بموجب المادة(110) إلى حين انتخاب رئيس جديد و يعود إلى منصبه كرئيس للمجلس الوطني.

الفصل السادس
الحكومة

المادة(113) : الحكومة جهاز تنفيذي مسؤول أمام رئيس الدولة.
المادة(114) : تتكون الحكومة من وزير أول و وزراء.
المادة(115) : الحكومة مسؤولة عن تنفيذ كل البرامج و القوانين و النظم في مختلف المجالات.
المادة(116) : الوزير الأول يرأس مجلس الحكومة و يشرف على نشاطاتها و ينسق أعمالها.

المادة (117) : تقر الحكومة مشروع الميزانية العامة و برنامج العمل السنوي و تعرضهما على المجلس الوطني للمصادقة.

الفصل السابع
المجلس الدستوري

المادة(118) : المجلس الدستوري هو جهاز يسهر على:
أ- البت في دستورية القوانين.
ب- مراقبة شرعية الانتخابات.

المادة(119) : يتكون المجلس الدستوري من خمسة أعضاء، و يعين لمدة ثلاث سنوات، و ينتخب رئيسا له من بين أعضائه و يقر نظامه الداخلي.

المادة(120) : يتكون أعضاء المجلس الدستوري من قضاة أو رجال قانون أو أساتذة ذوي كفاءات و يعينون كالتالي :
أ- عضوان يعينهما رئيس الدولة.
ب- عضوان يعينهما المجلس الوطني.
ج- و عضو يعينه المجلس الأعلى للقضاء.

بنود خاصة :

البند(1) : تعديل الدستور من اختصاص المؤتمر إلى غاية الاستقلال.

البند(2) : مدة الفترة الانتقالية يحددها أول مؤتمر للجبهة بعد الاستقلال.

البند(3) : يواصل المجلس الوطني مهامه حتى انتخاب أول برلمان بعد الاستقلال.

البند(4) : يستمر العمل بالمؤتمرات الشعبية الأساسية كإطار لانتخاب رؤساء الدوائر و لتفعيل أساليب التسيير، و بالمجالس الشعبية كأدوات تسيير و تنفيذ.

البند(5) : يعتبر الهلال الأحمر الصحراوي و جمعية أولياء المعتقلين و المفقودين الصحراويين منظمات إنسانية غير حكومية.

البند(6) : يسهر جهاز النظام العام على أمن الدولة و حماية المواطنين.

البند(7) : تعتبر مناسبات وطنية:
- 27 فبراير(شباط) : عيد الجمهورية.
- 10 ماي (أيار) : تأسيس الجبهة.
- 20 ماي (أيار) : انطلاقة الكفاح المسلح.
- 9 يونيو (حزيران) : يوم الشهداء.
- 17 يونيو (حزيران) : يوم الانتفاضة.
- 12 أكتوبر (تشرين الأول) : الوحدة الوطنية.

*** المصدر: www.creima.net**

الملحق رقم 05

الدول التي تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية

القارة / السنوات	إفريقيا	آسيـا	أمريكا اللاتينية	المحيط	أوروبا
1976 (10 دول)	مدغشقر، البوروندي، الجزائر، البنين، أنغولا، موزمبيق، غينيا بيساو	- كوريا الشمالية			
1977 (دولة واحدة)	- السيشل				
1978 (06 دول)	الكونغو، ساوتومي وبرانسيب، تنزانيا، غينيا الاستوائية	- اليمن الجنوبي	- بنما		
1979 (17 دولة)	إثيوبيا، الرأس الأخضر، غانا، أوغندا، ليسوتو، زامبيا	فيتنام، كمبوديا، لاووس، أفغانستان	غرينادا، غويانا، الدومينيك، سانت لوسيا، جامايكا، ديكاراغوا، المكسيك		
1980 (12 دولة)	سيراليون، ليبيا، سوازيلاند، بوتسوانا، زمبابوي، تشاد، مالي	إيران سوريا	كوبا سوريا	فانواتو	
1981 (05 دول)				بابو(غينيا الجديدة، توفالو، كيري باتي، نورو، جزر سالومون	
1982 (04 دول)	- جزر موريس		فنزويلا، سورينام، بوليفيا		
1983 (01 دولة)			- الإكوادور		
1984 (05 دول)	موريتانيا، بوركينافاسو، نيجيريا		-البيرو		-يوغسلافيا
1985 (03 دول)	- ليبيريا	- الهند	- كولومبيا		
1986 (04 دول)			- غواتيمالا، الدومينيكان، ترينداد وتوباغو، بيليز		
1987 (03 دول)			أنتغوا وبربودا، سانتو كرستونيفس		
1988 (01 دولة)			- بربادوس		- ألبانيا

1989 (دولتان)			- السلفادور - الهوندوراس		
1996 **(دولتان)**	- جنوب إفريقيا - ملاوي				
2002 (03 دول)		- تيمور الشرقية		- سان فانسان - الغرونادين	
2005 (03 دول)	- كينيا - تنزانيا		- الأورغواي		

*** مع ملاحظة:** أنه كل من البنين، ساوتاومي وبرانسيب، التشاد، غينيا الاستوائية، بوركينافاسو، ليبيريا، الهند سحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية.

المصدر:

* Paul Balta, Le grand Maghreb dés l'indépendances à l'ans 2000, (Alger : L'aphomic, 1990), P 158.

المراجع

1- الكـتـب

أ-باللغة العربية:

1- إسماعيل يحيى ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، الجزء الثاني،(الرياض: دار المريخ للنشر، 1990).

2- بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1977م).

3- بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987م).

4- جلال يحيى وآخرون، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، القاهرة: دار المعارف، 1981).

5- جلال يحي، المغرب العربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، ط1، (الإسكندرية:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م).

6- جلال يحيى، المغرب العربي الحديث والمعاصر، الجزء الأول، (الإسكندرية :الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1983.

7- جهاد عودة، الإطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية، (القاهرة: منشورات الجمعية الأفريقية، بدون دار نشر بدون سنة نشر).

8- حسن السيد نافعة، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، (معهد البحوث والدراسات العربية: دار الهلال، 1993م).

9- حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، المشكلات العالمية المعاصرة، الطبعة الأولى، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1958).

10- حسين مؤنس، أطلس تاريخ العالم، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1987).

11- عامر مصباح، معجم مفـاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: المكتبة الجزائرية ببودواو، 2005).

12- عبد العزيز غريب، مشكلة الصحراء الغربية، (القاهرة: الجمعية الأفريقية، 1987).

13- عبد القادر محمودي، النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985، (الجزائر: منشورات ANEP، 2002م).

14- عبد الله شريط، حوار إيديولوجي حول المسالة الصحراوية والقضية الفلسطينية، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م).

15- علي الشامي، الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في الوطن العربي، (بيروت:دار الكلمة للنشر، 1980م)

16- علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)..

17- عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986م).

18- صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، ط1، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981م).

19- طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، (سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1997م).

20- ليلى بديع عيتاني، البوليساريو قائد وثورة، (بيروت: دار المسيرة، 1978م).

21- محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة كفاح، ط1، (سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2004م).

22- مصطفى كتاب، محمد بادي، النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، ط1، (سوريا: دار المختار، 1998م).

23- نبيل الملحم، البوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير، (سوريا، بدون دار نشر، 1985م).

24- يحظيه السيد حمدي، الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا، (الجزائر: الجاحظية، 2001م).

ب- باللغة الأجنبية:

1- Atilo Gaudio, Sahara Espagnol, Fin d'un mythe colonial, (Rabat : arrissala, 1975).

2- Benjamin Stora, Akram Illyés, Les 100 portes du Maghreb, (Alger: Edition Dahleb, 1999).

3- Elsa Assidon, Sahara occidental, un enjeu pour le nord ouest africain, (Paris : francois Maspero, 1978).

4- Frente Polisario, L'A.L.P.S de la colonisation espagnole ….a l'agression marocaine, (Algérie : reghaia, 1980).

5- Hafida Amyar ,Sahara Occidental, que veut l'ONU, (Alger : casbah édition, 2001).

6- Martine de Froberville, Sahara Occidental, La confiance perdue, (Paris: l'harmattan, 1996).

7- Maurice Barbier, Le conflit du Sahara occidental, (Paris: L'harmattan, 1982).

8- Paul Balta, Le grand Maghreb des l'indépendances a l'ans 2000, (Alger: L'aphomic, 1990).

9- Saint Maurice, Sahara Occidental, l'enjeu du referendum d'autodétermination, (Paris: L'harmattan, 2000).

10- Yahia Zoubir, Daniel Voltman, International dimensions of the Western Sahara conflit, (London: Praeger, 1993).

2- الدوريات والمجلات:

1- أحمد مهابة، "قضية الصحراء الغربية والمرحلة الحاسمة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 105، جويلية 1991.

2- أحمد مهابة، "مشكلة الصحراء وبداية مرحلة جديدة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 109، جويلية 1992.

3- أحمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 111، 1993.

4- أحمد مهابة، "مشكلة سبتة ومليلة بين المغرب وأسبانيا"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 112، أبريل 1993.

5- أحمد مهابة، "الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 117، يوليه 1994.

6- أحمد مهابة، "مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 126، أكتوبر 1996.

7- أحمد مهابة، "مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 130، أكتوبر 1997.

8-أحمد مهابة، الإستفتاء في الصحراء الغربية بين مد وجزر، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 135، جانفي 1999.

9- أحمد مهابة، "مشكلة الصحراء الغربية والحل الثالث"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 141، يوليه 2000.

10- بوقارة حسين، السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي-مع التركيز على النزاع في الصحراءالغربية-، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مجلة فصلية، العدد الثاني، ، كلية العلوم السياسية والإعلام -جامعة الجزائر-، شتاء 2002-2003.
11- سليمان ولد محمد سدينا، مشكلة الصحراء الغربية الأبعاد والمستقبل، مجلة البيان، أسبوعية إماراتية، عدد 1393، 2004/10/13.
12- عمر عز الرجال، "جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 111، يناير 1993.
13- عز الدين شكري، ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية المغربية، مجلة الوحدة، أسبوعية جزائرية، السنة الخامسة عشرة،، عدد 498، 12 أفريل 1991.
14- مجدي علي عبيد، صراع الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 95، يناير 1989.
15- مصطفى الخلفي، قضية الصحراء... المدخل إلى الشراكة والتبعية، مجلة المجتمع، أسبوعية كويتية، عدد 1412، 20 أوت 2000.

- Stephen Zunes, The United States And The Western Sahara Peace Process, 16 Journal Middle East Policy, Vol 5, Issue 4, 1998.

-Clément Jean François, Le Conflit Du Sahara Occidentale, Revue 17 Institut François de :Transferts D'armements et conflits locaux, Paris polémologie, 1986.

- Foreign Policy In Focus, Vol. 3, N°42,USA, December 1998.18

- US Policy on the western sahara Conflict, trenton, N.J Red sea Press, 19 1987.

- Taylor and Francis Group, Morroco, The middle East and the north Africa 20 .2000, 46th Edition, Europa bublication, 2000

- Yahia Zoubir, Conflit du sahara occidental de l'échec de prenegociation a 21 l'enlisement de conflit, western international law journal, california, 1999.

-Hamid Ziad, Vers un compromis historique, Arabies, Revue mensuel, 22 .2002 N°02, SME, janvier

- Dominique Lagarde, SAHARA des ennemis de trente ans, L'express 23 international, Revue française, N° 2811, 16-22 mai 2005.

3- اللوائح الاممية:

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، اللائحة الأممية رقم S/2001 /613، منشورات الامم المتحدة، 22 جوان 2001م.

2-تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، اللائحة الأممية رقم S/2002 /467 ، منشورات الأمم المتحدة،20 فيفري 2002م.

3-تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، اللائحة الأممية رقم S/1975/380، منشورات الامم المتحدة ، 18أكتوبر2004.

directes, Londres : 19,20 juillet 4-Résolution de la 2eme série de pourparlers .1997

Octobre décolonisation , ONU, N° 17, Avis consultative de la C.I.T, In 5 1975.

N° 04. ,publication des Nations Unie, SD ,Objectif justice Rapport ONU, 6

Les réfugies dans le monde et l'introduction a la protection 7-HCR, international des réfugies, publication des Nations Unie, juin 1992.

4- الجرائد:

1- جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3199، 23 جوان 2001م.
2- جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3200، 24 جوان 2001م.
3- جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3253، 26 أوت 2001م.
4-جريدة **الخبر**، يومية جزائرية، العدد 3346، 12 ديسمبر 2001م.
5- جريدة **الخبر**، يومية وطنية، عدد 4174، 25 أوت 2004م.

6- جريدة **الصحراء الحرة**، شهرية صحراوية، العدد 376، جوان 2001م.
7- جريدة **اليوم**، يومية جزائرية، العدد 946، 12 مارس 2002.

5- مواقع الانترنت:

1-إدريس الكندري، النزاع المغربي-الجزائري حول الصحراء...والطريق المسدود، **www.alasr.ws**، 30 نوفمبر 2003.

2- إدريس الكنبوري، أزمة الصحراء الغربية ومعضلة الحل الخامس، **www.alasr.ws**، 29ماي2003، ص 04

3-بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري1، **www.alasr.ws**، 25 أوت 2004.

4-بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري2، **www.alasr.ws**، 30 أوت 2004.

5-بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري3، **www.alasr.ws**، 08 سبتمبر 2004.

6-بوزيد عمر، نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري4، **www.alasr.ws**، 18 سبتمبر 2004.

7-خالد بن سلطان عبد العزيز، مشكلة الصحراء الغربية، **www.moqatel.com**، 02 ماي2005.

8-فاطمة بنت عبد الوهاب، أزمة الصحراء الغربية، **www.aljazeera.net**، 02 أوت 2003.

9-كارلوس رويث ميقال، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، هل هو أخر محطة؟، www.creima.net، 13 أكتوبر2003.

10-كارلوس رويث ميقال، الصحراء الغربية: 1975 – 2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر، نشرة معهد "إيلكانو الملكي": رقم 40/2005 - تحليل (ترجمة مصطفى محمد الأمين) ، **http://www.realinstitutoelcano.org/analisis/711.asp**، 30مارس 2005.

11-تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، اللائحة الأممية رقم 1975/380، **www.onu.org**، 18أكتوبر 2004.

12-محمد جميل بن منصور، مستقبل النزاع في أفق الخيارات المطروحة، **www.aljazeera.net**، 2 أوت2003م.

13-مصطفى الخلفي، قضية الصحراء الغربية مع الملك محمد السادس، **www.islamonline.net**، 13 أكتوبر 1999م.

14-مصطفى الخلفي، الصحراء الغربية بين الاستفتاء والحكم الذاتي، **www.aljazeera.net**، 07 جويلية 2001م.

15-دون كاتب، ، التقرير العربي الاستراتيجي لسنة 2002، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،**www.ahram.org.eg**، 25فيفري 2005.

16- دون كاتب، القضية الصحراوية، **http://www.islammemo.cc**، 15 نوفمبر 2005.

17- دون كاتب، نضال الصحراويين..التاريخ والآفاق، النشرة الماركسية العالمية، **www.marxy.com**، 13 أكتوبر 1999م.

18- دون كاتب، الصراع الفرانكو أمريكي على منطقة المغرب العربي، **www.hizbutahrir.org.uk**، 18 جويلية 2005م.

19-VADE Mecum, La question du Sahara occidentale, **www.mae.dz**, 12/08/2005.

20- Philippe Kiché, Les phosphates du Sahara occidentale, **www.Sahara-occidentale.com**, 20-05-2005

21- Anonyme, Sahara occidentale, **www.mae.dz** , 05/11/2004.

الفهرس

الفهـرس

المحتوى	رقم الصفحة
*** خطة البحث**	06
***مـــــــــقدمة**	09
***فصل تمهيدي: الصحراء الغربية...الأرض والسكان**	17
**** الفصل الأول: توصيف النزاع الصحراوي من الاحتلال الإسباني إلى التواجد المغربي***	36
♦ **المبحث الأول: الصحراء الغربية أرض لأكثر من صاحب...!**	37
المطلب الأول: رهان الصحراء الغربية إبان التوسع الاستعماري الأوروبي ورسو الاحتلال الإسباني بها.	37
المطلب الثاني: المد التحرري بالمنطقة المغاربية وظهور الأطراف المطالبة بالإقليم.	46
المطلب الثالث: مسار المقاومة الصحراوية من ماء العينين إلى جبهة البوليساريو.	53
♦ **المبحث الثاني: الانسحاب الإسباني من المنطقة وإشكالية تقرير المصير**	59
المطلب الأول: الرأي الإستشاري للمحكمة الدولية وتبدل أطراف النزاع.	59
المطلب الثاني: المرحلة الدموية في النزاع الصحراوي 1976م-1988م.	65
المطلب الثالث: الدولة الصحراوية كرهان ديبلوماسي في النزاع.	70
♦ **المبحث الثالث: الصفة القانونية، الإقليمية والدولية للنزاع**	76
المطلب الأول: الجانب القانوني في نزاع الصحراء الغربية.	76
المطلب الثاني: الطابع الإقليمي للنزاع الصحراوي.	82
المطلب الثالث: النزاع الصحراوي في ميزان القوى الكبرى إبان الحرب الباردة.	90

المحتوى	رقم الصفحة
	100
**** الفصل الثاني:المسار الدبلوماسي لتسوية نزاع الصحراء الغربية***	101
♦ **المبحث الأول: *الجهود الإفريقية- الأممية لتسوية نزاع الصحراء الغربية***	101
المطلب الأول: دور منظمة الوحدة الإفريقية في الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار.	107
المطلب الثاني: نزاع الصحراء في الأجندة العربية والمغاربية.	117
المطلب الثالث: جهود الامم المتحدة لوقف إطلاق النار.	
♦ **المبحث الثاني: من اتفاقية وقف إطلاق النار إلى اتفاقية هيوستن**	125
المطلب الأول: اتفاقية وقف إطلاق النار وبداية المسار الأممي.	125
المطلب الثاني: اتفاقية هيوستن والبحث عن مخرج	131
♦ **المبحث الثالث: مشكل تحديد الهوية وانسداد في التسوية الأممية**	136
المطلب الأول: مشكل تحديد الهوية	136
المطلب الثاني: تطور مواقف طرفي النزاع من تحديد الهوية	141
**** الفصل الثالث:نزاع الصحراء والبحث عن الحل السياسي***	147
♦ **المبحث الأول: مقترح الكم الذاتي – المضمون والخلفيات-**	147
المطلب الأول: تحليل مقترح اتفاق الإطار	147
المطلب الثاني: خلفيات طرحه ومواقف مختلف الأطراف منه	151
♦ **المبحث الثاني: *المقترحات الأممية الجديدة لحل النزاع***	158
المطلب الأول: النزاع الصحراوي والخيارات الأربع	158
المطلب الثاني: مخطط بيكر الثاني ومحاولة تجاوز الانسداد	164
المطلب الثالث: الوضع الراهن للنزاع وتأثير الواقع الدولي الحالي على مستقبله	170

♦ **المبحث الثالث:** تحليل نتائج الاستبيان للمختصين في النزاع الصحراوي المطلب الأول: الأسباب الرئيسية التي تعيق تقدم مسار التسوية الأممي في الصحراء الغربية المطلب الثاني: الحلول الممكنة للنزاع الصحراوي المطلب الثالث: مستقبل النزاع على ضوء الواقع الحالي	174 175 179 182
* خاتمة	186
* الخرائط	192
* الملاحق	199
* المراجع	215
* الفهرس	224